الهيئة العامة للصناعة
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

واقع القطاع الصناعي

دولة الكويت

نظام الاستعلام الذكي

التقرير

إصدار 2025

الهيئة العامة للصناعة
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

واقع القطاع الصناعي

دولة الكويت

حضرة صاحب السموّ أمير البلاد الشيخ

مشعل الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله ورعاه

سُموّ وليّ العهد الشيخ

صباح الخالد الحمد المبارك الصباح

حفظه الله ورعاه

سُموّ رئيس مجلس الوزراء الشيخ

أحمد العبدالله الأحمد الصباح

حفظه الله ورعاه

معالي وزير التجارة والصناعة
رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة

خليفة عبدالله العجيل

شركة آسيا الإستشارات الإدارية والتدريب

نبذة عن فريق العمل لمشروع «**واقع القطاع الصناعي لدولة الكويت 2024**»
يتكون فريق العمل المسؤول عن تنفيذ مشروع «**واقع القطاع الصناعي لدولة الكويت 2024**» من نخبة من المتخصصين في الاقتصاد، التحليل الإحصائي، والذكاء الاصطناعي، حيث تم توزيع المهام لضمان تحقيق أعلى مستويات الجودة والدقة في التحليل والتخطيط الصناعي.

مدير المشروع — د. أحمد راشد الصبر
المستشار الاقتصادي الرئيسي — أ.د. نايف الشمري

المستشارون المساعدون:

د. فيصل عبدالعزيز الرشيد (مستشار إداري)
أ. عبدالقادر الإبراهيم (مستشار اقتصادي مساعد)

مساعدو الباحثين:

أ. أمل عنبر (باحثة مساعدة 1)
أ. هدى خريس (باحثة مساعدة 2)
أ. رزان لبده (مديرة مشروع التصميم)
أ. هديل النشاش (التصميم)

الهيئة العامة للصناعة
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

شكر وتقدير

يتقدم فريق مشروع **واقع القطاع الصناعي في دولة الكويت** بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى معالي وزير التجارة والصناعة ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة **السيد/ خليفة عبدالله العجيل العسكر**، على دعمه المستمر للصناعة والصناعيين، وإلى جميع العاملين في الهيئة العامة للصناعة على جهودهم المخلصة. كما يتوجه الفريق بالشكر الخاص إلى مدير عام الهيئة العامة للصناعة بالتكليف **السيد/ شملان حمود الجحيدلي**، تقديراً لدوره البارز وتوجهاته القيمة التي شكلت حافزاً معنوياً ودافعاً لمواصلة العطاء.

كما يتوجه فريق العمل المكلف من الهيئة العامة للصناعة - إدارة التخطيط الصناعي، والمكون من:

السيدة/ م. بشائر إبراهيم الخميس - مدير إدارة التخطيط الصناعي بالتكليف

السيدة/ م. هيا أحمد البحيري - كبير مهندس صناعي

السيدة/ م. سعاد عبدالله المنصور - مهندس صناعي أول

السيدة/ م. آمنة خالد الدهش - مهندس صناعي أول

السيدة/ م. عنان يعقوب الهاجري - مهندس صناعي أول

السيدة/ رفا محيسن المطيري - باحث صناعي

السيد/ محمد عبد الحميد هواش - متخصص جامعي أول

بالشكر الجزيل للمؤسسات الصناعية العاملة في القطاع الصناعي، التي تعاونت مع فريق العمل وساهمت بجهودها الكريمة في تزويد الهيئة بالمعلومات والبيانات اللازمة لإعداد مشروع واقع القطاع الصناعي لدولة الكويت.

ونأمل أن يشكل هذا التقرير مرجعاً أساسياً ومهماً لجميع المهتمين بالقطاع الصناعي في دولة الكويت، بما يتضمنه من بيانات ومعلومات قيمة وشاملة، تسهم في دعم مسيرة التنمية الصناعية في دولة الكويت.

الفهرس

كلمة المدير العام **17**

الملخص التنفيذي **18**

تقرير المسح الصناعي لعام 2025 20

الفصل الأول: أداء الاقتصاد الكويتي **21**

أولاً: النمو الاقتصادي 21

ثانياً: القطاعات الإنتاجية 24

ثالثاً: التطورات النقدية والمصرفية 26

رابعاً: المالية العامة 27

خامساً: القطاع الخارجي 28

سادساً: تقييم أداء القطاع الصناعي 30

سابعاً: توصيات لتحسين أداء القطاع الصناعي 33

الفصل الثاني: المنشآت الصناعية **38**

أولاً: أعداد المنشآت الصناعية 39

ثانياً: المنشآت الصناعية بحسب رأس المال 40

ثالثاً: المنشآت الصناعية بحسب المساحات 41

رابعاً: التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية 42

خامساً: المنشآت الصناعية بحسب الحجم 43

سادساً: المنشآت الصناعية بحسب الأنظمة الآلية المطبقة 44

سابعاً: الصناعات الغائبة 46

ثامناً: تطبيق معايير التنمية الصناعية على المستوى الكلي والجزئي في الكويت 48

53

الفصل الثالث: الإنتاج الصناعي **54**

أولاً: مبيعات القطاع الصناعي 54

ثانياً: الإنتاج الصناعي 56

ثالثاً: المدخلات الوسيطة (مستلزمات الإنتاج الصناعي) 57

رابعاً: القيمة المضافة للقطاع الصناعي 62

خامساً: الكفاءة الإنتاجية للقطاع الصناعي 63

سادساً: الطاقة الإنتاجية العاطلة 64

الفصل الرابع: الاستثمار الصناعي **70**
أولاً: الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية 70
ثانياً: الإنفاق الرأسمالي في القطاع الصناعي 72
ثالثاً: أرباح القطاع الصناعي 73

الفصل الخامس: الصادرات والواردات في القطاع الصناعي **78**
أولاً: صادرات القطاع الصناعي 78
ثانياً: واردات القطاع الصناعي 81

الفصل السادس: العمالة في القطاع الصناعي **86**
أولاً: أعداد العمالة في القطاع الصناعي 86
ثانياً: تعويضات العاملين بالمنشآت الصناعية 88

الفصل السابع: الأنشطة الصناعية **96**
أولاً: الأنشطة الصناعية ذات العرض القليل والطلب العالي 96
ثانياً: القطاعات الصناعية التي لديها فائض إنتاج محلي 98
ثالثاً: الصناعات المطلوب توطينها في المناطق الصناعية الجديدة 99
103

الفصل الثامن: النتائج والتوصيات **104**
أولاً: النتائج الرئيسية 104
ثانيًا: التوصيات العامة 105

كلمـــة المديـر العـام

شملان حمود الجحيدلي

مدير عام الهيئة العامة للصناعة بالتكليف

تعتبر التنمية الصناعية عنصراً هاماً من عناصر التطور في أي دولة، وقد ازدادت أهمية الصناعة في العصر الحالي وخاصة بالنسبة لدولة الكويت التي تسعى جاهدة لتوجه موحد نحو مستقبل مزدهر ومستدام ، ومن منطلق الجهود الرامية تجاه تطوير وتنمية صناعاتنا الوطنية بكافة السبل والإمكانات المتاحة، فقد تبنت الهيئة العامة للصناعة في إطار برامج أعمالها التنفيذية ، مشروع واقع القطاع الصناعي في دولة الكويت، من خلال تحليل البيانات المستخلصة من عملية المسح الميداني للقطاع الصناعي الذي قامت به الهيئة احصائيا واقتصادياً، بهدف توفير المعلومات والمؤشرات الصناعية اللازمة التي تساعد صناع القرار وواضعي السياسات الصناعية على رسم السياسات وصياغة القرارات المناسبة لتنمية القطاع الصناعي.

تعتبر هذه المؤشرات والمعلومات هي الخطوة الأولى في وضع الاستراتيجيات طويلة المدى، والذي سيترتب عليها اتخاذ الكثير من القرارات الاستراتيجية في القطاع الصناعي في المستقبل القريب من حيث القطاعات المستهدفة، وتشجيع القطاع الصناعي الخاص للتوجه بموارده الاستثمارية نحو النشاط الصناعي لتزداد القاعدة الصناعية اتساعاً وترتفع الاهمية النسبية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

إن المسؤولية التي نحملها ككويتيين ومسؤولين، تتحتم علينا أن نكمل ما بدأه الآباء والمؤسسون، الذين صنعوا تنمية صناعية نفتخر بها جميعا، حيث تعتبر دولة الكويت مؤهلة لأن تكون مركزا ماليا وتجاريا عبر تنفيذ ثورة صناعية حقيقية على أرض الواقع بالتعاون مع الجهات الحكومية لبناء كويت جديدة 2035 قوامها تنويع مصادر الدخل والابتعاد عن الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي ووحيد للدخل،

نفخر بأن نضع بين أيديكم «**تقريراً كاملاً عن واقع القطاع الصناعي لدولة الكويت**» كمصدر شامل للمعلومات والمؤشرات التحليلية على ضوء نتائج تحليل بيانات المسح الصناعي، التي ستساهم في رسم الرؤية الصناعية المستقبلية لدولة الكويت، ومعرفة مجالات القوة التي يتمتع بها وأوجه القصور التي يمكن تلافيها في المستقبل.

نأمل أن يكون هذا التقرير بمثابة بوابتكم لاستكشاف آفاق جديدة وبناء مستقبل صناعي مشرق، متطلعين نحو مستقبل مليء بالإنجازات والنجاحات، مستلهمين رؤية وتوجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد، الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، وسمو ولي عهده الأمين الشيخ/ صباح خالد الحمد الصباح حفظهما الله ورعاهما.

كما ندعو الله أن يكون هذا الإصدار مساهمة مخلصة تساعد القائمين على تخطيط برامج التنمية وتشجيع وتطوير الصناعة الوطنية في دولة الكويت في خطة الحكومة الكويتية برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ / أحمد عبد الله الأحمد الصباح، وتشجيع ودعم معالي وزير التجارة والصناعة، السيد/ خليفة عبدالله العجيل وتفاعل المؤسسات الوطنية والأهلية للوصول إلى التنمية المستدامة.

والله وليّ التوفيق ««

الملخص التنفيذي

يعكس تقرير المسح الصناعي لعام 2025 تحليلاً دقيقًا وشاملاً للواقع الصناعي في دولة الكويت، ويُعد أداة استراتيجية لتعزيز السياسات الصناعية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة. ويغطي التقرير الأداء العام للمنشآت الصناعية، ومستوى الإنتاج والاستثمار، وسوق العمل الصناعي، إضافة إلى تحديد الفجوات الصناعية والفرص المستقبلية لتوطين الصناعات ذات الأولوية. وفي ظل تعافٍ اقتصادي نسبي من تداعيات الأزمات العالمية والإقليمية، ومن أبرزها جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية والموجة التضخمية العالمية، تأتي أهمية هذا المسح في تأكيد الدور المحوري للقطاع الصناعي في تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي. فقد ساهمت هذه الأحداث في تعزيز التوجه نحو بناء قاعدة صناعية متينة ومتكاملة.

ويغطي المسح 741 منشأة صناعية موزعة على مختلف الأنشطة الصناعية، أبرزها الصناعات غير المعدنية والكيميائية والغذائية. ويكشف التقرير عن استمرار هيمنة الصناعات التقليدية، مع محدودية واضحة في الصناعات التقنية والمتقدمة مثل الإلكترونيات والمستحضرات الدوائية. كما أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تمثل الحلقة الأضعف من حيث الاستثمار والإنتاجية، ما يتطلب سياسات دعم موجهة لتحفيز الابتكار وتنويع النشاط الصناعي. وقد بلغ إجمالي الإنتاج الصناعي في عام 2023 نحو 5.07 مليار دينار كويتي، بانخفاض طفيف مقارنةً بالعام السابق. وتُظهر البيانات ضعف النمو في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، واستمرار الاعتماد على الصناعات المرتبطة بالطاقة، إلى جانب ارتفاع الطاقة غير المستغلة، مما يشير إلى الحاجة لرفع كفاءة التشغيل والاستفادة القصوى من القدرات الإنتاجية القائمة.

من جانب الاستثمار، أظهر التقرير زيادة في الإنفاق الرأسمالي الذي بلغ نحو 255.7 مليون دينار، لكنه لا يزال متركزًا في قطاعات تقليدية. ويوصي التقرير بضرورة إعادة توجيه الاستثمارات نحو الصناعات النوعية، وخاصة في مجال التكنولوجيا، والبحث والتطوير، وسلاسل الإمداد المحلية، ما يساهم في تعزيز الإنتاجية واستدامة النمو الصناعي. وأما على صعيد سوق العمل، فقد بلغ عدد العاملين في القطاع نحو 109 آلاف عامل، في حين بلغت تعويضاتهم الإجمالية نحو 784.5 مليون دينار. وتشكل العمالة الوطنية نحو 11% فقط، ما يعكس فجوة واضحة في التوطين، ويبرز الحاجة إلى استراتيجيات فعالة في التدريب والتوظيف وإعادة تأهيل الموارد البشرية الوطنية لزيادة مشاركتها في هذا القطاع الحيوي.

ويستعرض التقرير أداء الأنشطة الصناعية، محدداً فرصاً استثمارية في قطاعات تعاني من فجوة بين العرض المحلي والطلب المرتفع، مثل إصلاح المعدات، والمنتجات الجلدية، ومعدات النقل، والصناعات الدوائية. ويقترح توطين هذه الصناعات في المناطق الصناعية الجديدة. وفي المقابل، يشير إلى وجود فائض في قطاعات مثل الصناعات الكيميائية والمشروبات، ويحث على توجيه هذا الفائض نحو التصدير وتنويع المنتجات والأسواق. كما يعرض التقرير تقديراً أولياً لمعدلات الطاقة العاطلة في المصانع، حيث تم احتساب الفجوة بين الطاقة الإنتاجية القصوى والإنتاج الفعلي. وتُظهر هذه الفجوة تحديات في إدارة الطاقة التشغيلية يجب معالجتها عبر تحسين الكفاءة ومراجعة نماذج الأعمال الصناعية.

وتوصي نتائج التقرير بمجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى دعم التنمية الصناعية المستدامة في دولة الكويت، على رأسها توطين الصناعات الحيوية ذات الأولوية كصناعة الأدوية والمستحضرات الصيدلانية، والصناعات الإلكترونية، وصناعة معدات النقل وقطع الغيار. كما يدعو التقرير إلى دعم الصناعات البيئية وتوسيع نطاق مشاريع إعادة التدوير لتحقيق أهداف الاقتصاد الدائري، إلى جانب تنمية الصادرات الصناعية وتنويع الأسواق الخارجية بما يعزز التنافسية التجارية للصناعة الكويتية. ويؤكد التقرير أهمية إنشاء مراكز وطنية متخصصة في البحث والتطوير الصناعي لتشجيع الابتكار وزيادة القيمة المضافة، وكذلك ضرورة تعزيز الاستثمار في الصناعات المتقدمة والتقنيات الحديثة، بما يسهم في رفع كفاءة الإنتاج وتوفير فرص عمل نوعية تتماشى مع احتياجات السوق المحلي، خاصة في المجالات الفنية والهندسية.

01

تقرير المسح الصناعي لعام 2025

الفصل الأول: أداء الاقتصاد الكويتي

أولاً: النمو الاقتصادي

ثانياً: القطاعات الإنتاجية

رابعاً: المالية العامة

ثالثاً: التطورات النقدية والمصرفية

خامساً: القطاع الخارجي

سادساً: تقييم أداء القطاع الصناعي

سابعاً: توصيات لتحسين أداء القطاع الصناعي

الفصل الأول: أداء الاقتصاد الكويتي

يعتمد الاقتصاد الكويتي بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية ضمن هيكله الإنتاجي، في حين يلبي الجزء الأكبر من الطلب المحلي عبر الواردات. وقد جعلته هذه الخصائص البنيوية للاقتصاد عرضة للتأثر المباشر بالتطورات في الاقتصاد العالمي. وخلال العقد الماضي (2014-2024) واجه الاقتصاد الكويتي جملة من الأزمات والصدمات الخارجية التي اختبرت متانته، أبرزها التراجع الحاد في أسعار النفط عامي 2014-2015 وما تلاه، إضافة إلى تداعيات جائحة كورونا العالمية في عام 2020، ثم الحرب الروسية الأوكرانية التي بدأت في الربع الأول من عام 2022 وتداعياتها على الاقتصاد العالمي والإقليمي والمحلي، ثم الموجة التضخمية العالمية ودورة التشديد النقدي خلال الفترة من 2022 إلى 2024، وكذلك التطورات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط الممتدة حتى بداية عام 2025.

وفي هذا السياق، يتناول هذا الجزء من التقرير أداء الاقتصاد الكويتي مع التركيز على التطورات الأخيرة، متضمناً تأثير الأزمات العالمية وانخفاض أسعار النفط، وكذلك أداء القطاع الصناعي كجزء من الأنشطة غير النفطية، ومدى نجاح جهود تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط، ومن ثم الانتقال إلى وضع تصور عام لتحديد المؤشرات الاقتصادية والصناعية اللازمة لتحليل نتائج المسح الصناعي الميداني، على أن يتناول التقرير في الفصول التالية أبرز نتائج المسح الصناعي الميداني لعام 2025، وذلك على النحو التالي:

أولاً: النمو الاقتصادي

مع منتصف عام 2014 بدأت أسعار النفط العالمية مسارًا هبوطيًا حادًا من مستويات مرتفعة تاريخيًا تفوق 100 دولاراً للبرميل، لتنخفض إلى ما دون 50 دولاراً في أوائل عام 2015. وقد انعكس ذلك في انخفاض الصادرات النفطية لدولة الكويت وإيراداتها النفطية في العام التالي، حيث تُظهر البيانات تراجع إجمالي قيمة الصادرات الكويتية من حوالي 32.4 مليار دينار كويتي في عام 2013 إلى حوالي 16.3 مليار فقط في عام 2015، نتيجة انخفاض عوائد الصادرات النفطية بنسبة تقارب 50% خلال تلك الفترة. واستمر التراجع في 2016 ليصل إجمالي الصادرات إلى نحو 14.0 مليار دينار. وقد قلّص هذا الانخفاض من فائض الميزان التجاري (أي الصادرات ناقص الواردات) من نحو 24.1 مليار دينار في عام 2013 إلى حوالي 4.7 مليار في عام 2016. ما يشير إلى تراجع الميزان التجاري بنحو 80% من فائضه خلال ثلاث سنوات تحت ضغط انهيار أسعار النفط. وكان لهذا التطور انعكاسات سلبية على الأداء الاقتصادي الكلي، إذ تباطأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليصل إلى نحو 0.6% خلال عام 2015 مدفوعًا بانكماش الناتج النفطي بنحو 0.7%، رغم استمرار نمو القطاعات غير النفطية آنذاك بنحو 2.4%.

ولم تقتصر التحديات على أزمة انخفاض أسعار النفط، فقد شكّلت جائحة كورونا في عام 2020 صدمة عالمية أخرى ذات تأثير على الاقتصاد الكويتي. فقد تسببت الجائحة بتوقفات في الأنشطة الاقتصادية محليًا وعالميًا، واقترن ذلك بانهيار جديد في أسعار النفط خلال الربع الثاني من عام 2020. ونتيجة لهذه العوامل المزدوجة، سجّل الاقتصاد الكويتي انكماشًا بنحو 4.8% في عام 2020 مقارنةً بالعام السابق. وقد وصل

الفائض التجاري للكويت في ذلك العام إلى أدنى مستوياته التاريخية عند نحو 3.7 مليارات دينار فقط. وقد عكس هذا التراجع الكبير تداعيات الأزمة الصحية العالمية وانخفاض الطلب العالمي على النفط، ما أدى إلى تقلص كل من الصادرات النفطية وغير النفطية بشكل ملحوظ.

وعلى صعيد آخر، تأثرت الأنشطة غير النفطية أيضًا وإن كان بدرجة أخف نسبيًا من قطاع النفط. فخلال فترة الإغلاقات في عام 2020، انكمش القطاع غير النفطي بنحو 0.8% نتيجة قيود الحركة والتباعد الاجتماعي، إلا أنه عاد وسجّل تعافيًا ونمواً بنحو 4.2% في عام 2021 مع تخفيف القيود وعودة النشاط التجاري تدريجيًا. بالمجمل، تُظهر هذه الأزمات المتعاقبة مدى ترابط الاقتصاد الكويتي مع الدورة الاقتصادية العالمية، حيث تؤدي تباطؤات الاقتصاد العالمي أو الصدمات الدولية إلى انعكاسات سريعة على الأداء المحلي عبر قناة أسعار النفط والتجارة الخارجية.

ومع تحسن الأوضاع الصحية عالمياً وبدء تعافي الطلب على النفط، شهد عام 2021 انتعاشًا اقتصادياً ملموسًا، وارتفعت الأسعار العالمية للنفط مما انعكس على عودة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 1.7% في ذلك العام. وتسارعت وتيرة النمو بشكل أكبر في عام 2022 مدعومة بزيادة إنتاج النفط وارتفاع أسعاره إلى مستويات لم تبلغها منذ عام 2014، حيث حقق الاقتصاد الكويتي نمواً قوياً بلغ 6.8% خلال ذلك العام، وهو الأعلى خلال العقد الماضي، مدفوعًا بانتعاش القطاع النفطي الذي نما بنحو 12.1%. كما سجل القطاع غير النفطي نمواً بحدود 1.6% في عام 2022 مع عودة أنشطة التجارة والنقل والخدمات إلى طبيعتها. وبفضل هذه الطفرة، ارتفع إجمالي صادرات الكويت مرة أخرى إلى 30.6 مليار دينار في ذلك العام، واستعاد الميزان التجاري فائضاً كبيراً يقارب 19.5 مليار دينار. كذلك حققت المالية العامة أول فائض في الميزانية منذ ما يقارب 9 سنوات بلغ حوالي 6.4 مليارات دينار في السنة المالية 2022/2023، مستفيدةً من قفزة الإيرادات النفطية.

وفي عامي 2023 و2024، كان الاقتصاد الكويتي قد استعاد تعافيه من آثار الجائحة، إلا أن التطورات الجيوسياسية غير المواتية والموجة التضخمية العالمية ودورة التشديد النقدي وتداعيات تلك الظروف على التطورات الاقتصادية العالمية أدت إلى انكماش الناتج المحلي لدولة الكويت، وإن كان النمو قد تباطأ مع تراجع أسعار النفط وتخفيض الكويت طوعياً لإنتاجها النفطي ضمن اتفاقيات أوبك+ في 2023. وتشير التقديرات إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 2.7% خلال العام 2024، وذلك بعد أن سجل ذلك الناتج انكماشاً بنحو 1.7% في العام 2023.

شكل 1: تطور معدلات النمو الاقتصادي لدولة الكويت (%)

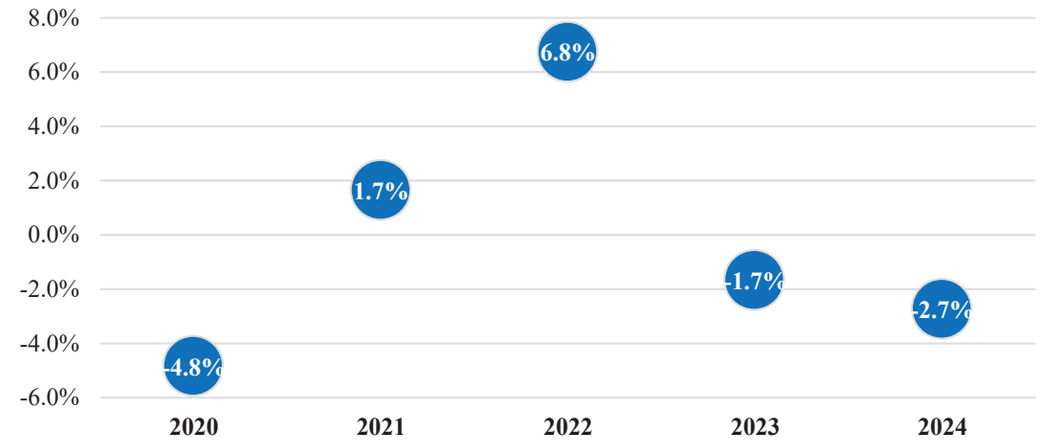

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء – وتقديرات صندوق النقد الدولي لعام 2024.

وفيما يتعلق بتطورات الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (الأسعار الاسمية) لدولة الكويت، فتشير تقديرات صندوق النقد الدولي المتوافرة إلى أن قيمة ذلك الناتج قد شهدت انخفاضاً في عام 2024 نتيجة انخفاض الأسعار العالمية للنفط، وتقدر قيمة ذلك الناتج بنحو 49.7 مليار دينار خلال عام 2024 مسجلة انخفاضاً بنحو 2.1% مقارنة بالعام السابق البالغة نحو 50.8 مليار دينار في عام 2023 ونحو 56.2 مليار دينار في عام 2022.

شكل 2: الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية لدولة الكويت (مليار دينار)

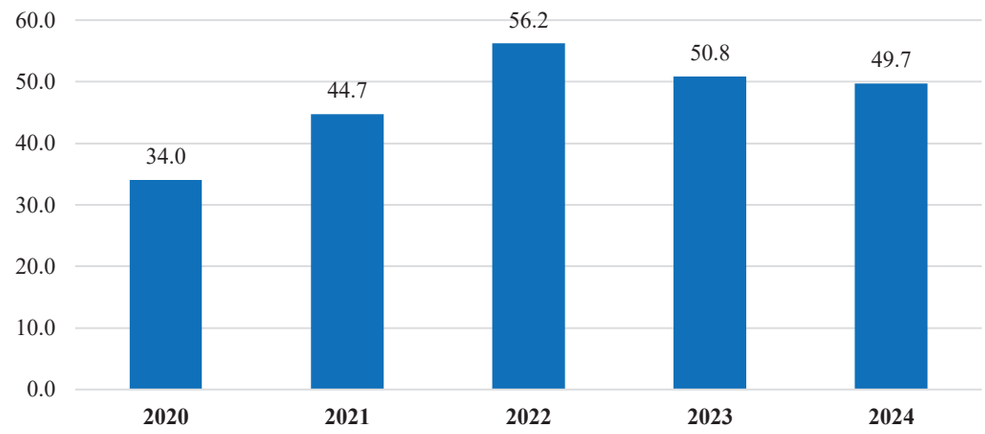

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء – وتقديرات صندوق النقد الدولي لعام 2024.

ثانياً: القطاعات الإنتاجية

بالنسبة لهيكل الناتج المحلي الإجمالي بحسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية لعام 2023 (أخر بيانات صادرة الإدارة المركزية للإحصاء)، فيلاحظ استحواذ الناتج المحلي لأنشطة «استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي والخدمات ذات الصلة» على ما يقارب 46.8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2023، يليه أنشطة «بالإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي» بنسبة 11.4% من الإجمالي، ثم الأنشطة المتعلقة «بالوساطة المالية والتأمين» بنصيب نسبي 8.5%، ثم «أنشطة الصناعات التحويلية» بنسبة 7.5%، ثم «الأنشطة العقارية والإيجارية» بنسبة 7.1%، ثم «أنشطة النقل والتحزين والاتصالات» بنسبة 6.4%.

شكل 3: الهيكل النسبي للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية لعام 2023 (%)

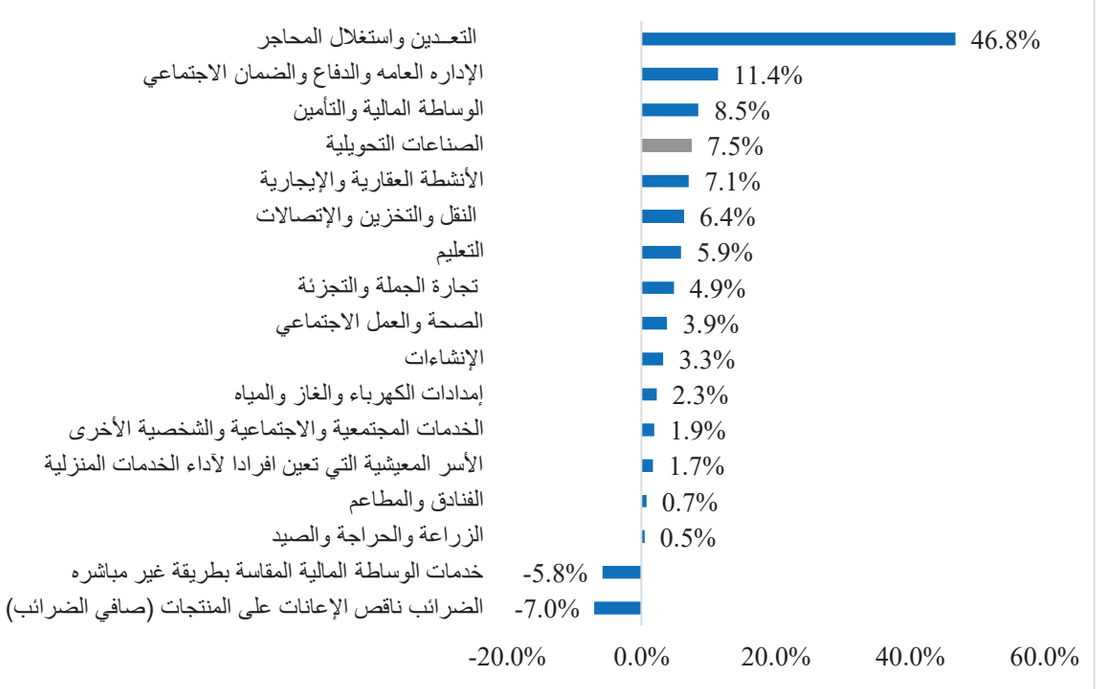

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

هذا، ويرتبط النمو في الناتج المحلي للقطاع النفطي بشكل أساسي بتطورات الأسعار العالمية للنفط، وقد شهدت الأسعار العالمية للنفط تراجعًا خلال عامي 2023 و2024 متأثرة بعدة عوامل رئيسية، أبرزها تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وارتفاع معدلات الفائدة التي حدّت من الطلب على الطاقة، إضافة إلى زيادة الإنتاج من بعض الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، التي سجلت مستويات قياسية في إنتاج النفط الصخري. كما لعبت التقلبات الجيوسياسية، وسياسات «أوبك+» دورًا في التأثير على توازن العرض والطلب. وفي هذا السياق، انخفضت الأسعار العالمية للنفط من مستوياتها البالغة نحو 100.1 دولاراً للبرميل (متوسط سلة نفوط أوبك) خلال عام 2022 إلى نحو 83.0 دولاراً للبرميل في عام 2023، ثم إلى نحو 79.9 دولاراً للبرميل خلال عام 2024.

شكل 4: تطور متوسط سعر سلة نفوط أوبك (دولاراً للبرميل)

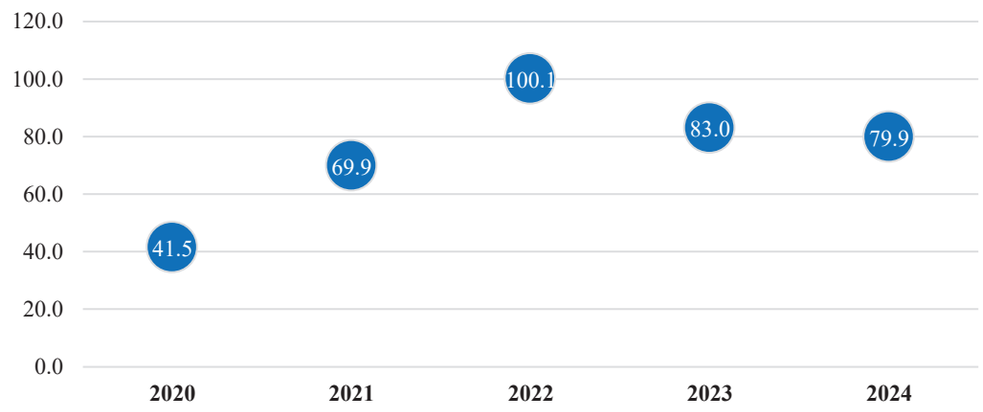

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك).

ومن جانب آخر، شهد التضخم العالمي خلال عامي 2023 و2024 تراجعًا تدريجيًا مقارنةً بالمستويات القياسية التي بلغها في عام 2022، وذلك نتيجة لتشديد السياسات النقدية من قبل البنوك المركزية، مثل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي، عبر رفع أسعار الفائدة للحد من ارتفاع الأسعار. كما ساهم تحسن سلاسل التوريد، وتراجع أسعار الطاقة والسلع الغذائية، في تقليل الضغوط التضخمية. ومع ذلك، ظل التضخم مرتفعًا في بعض الاقتصادات، خاصة بسبب اضطرابات سوق العمل، واستمرار التوترات الجيوسياسية التي أثرت على أسواق السلع، مما جعل العديد من الدول تتبع سياسات حذرة لتحقيق استقرار الأسعار دون التأثير على النمو الاقتصادي. وسجل معدل التضخم المحتسب وفقاً للرقم القياسي لأسعار المستهلكين بدولة الكويت تباطؤاً خلال عام 2024 ليسجل حوالي 2.9% مقابل حوالي 3.6% خلال عام 2023 وحوالي 4.0% خلال عام 2022. وسجل متوسط معدل التضخم خلال السنوات الخمس الأخيرة نحو 3.2% سنوياً في المتوسط.

شكل 5: معدلات التضخم المحلي (%)

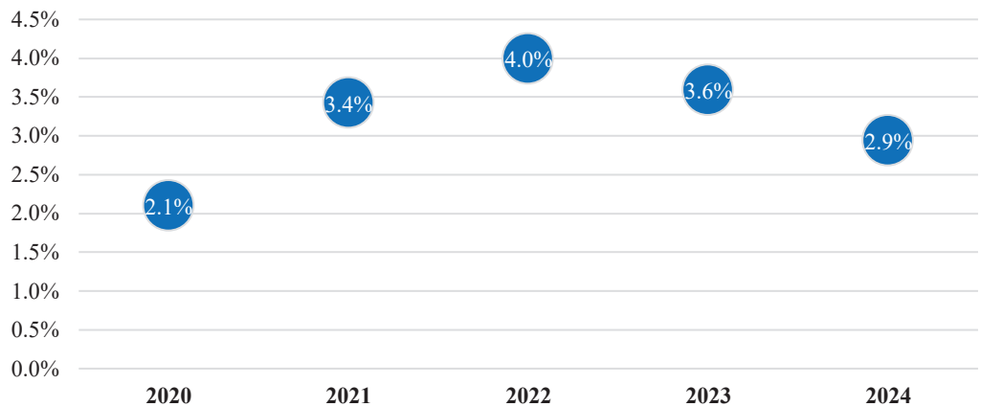

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

ثالثاً: التطورات النقدية والمصرفية

شهدت دولة الكويت خلال عامي 2023 و2024 تطورات نقدية ومصرفية ملحوظة، حيث نفذ بنك الكويت المركزي سياسات تهدف إلى تعزيز الاستقرار النقدي والمالي. ففي يوليو 2023، رفع البنك المركزي سعر الخصم بواقع 25 نقطة أساس ليصل إلى 4.25%، وذلك لمواءمة أسعار الفائدة المحلية مع التطورات العالمية. وفي سبتمبر 2024، خفّض البنك سعر الخصم بواقع 25 نقطة أساس ليصبح 4.0%، في ظل تقييمه للأوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية. وتظهر هذه التطورات التزام بنك الكويت المركزي بتطبيق سياسات نقدية حصيفة، تهدف إلى تعزيز الاستقرار النقدي والمالي، ودعم الاقتصاد الوطني في مواجهة التحديات المحلية والعالمية. وعلى صعيد المؤشرات النقدية الرئيسية، فقد سجلت السيولة المحلية (عرض النقد M2) نمواً بمعدل 4.3% في نهاية العام 2024 بعد أن سجلت نمواً بنحو 1.0% في عام 2023.

شكل 6: معدلات نمو السيولة المحلية (**2M**) (%)

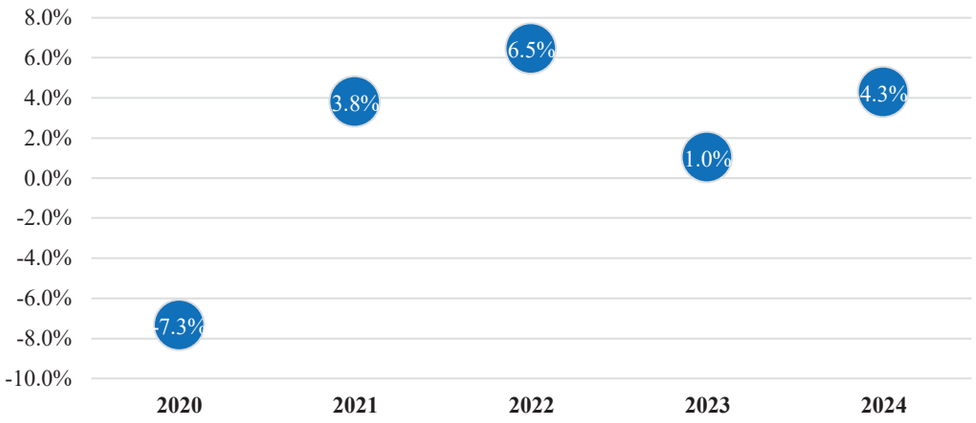

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وعلى مستوى **الودائع المحلية**، سجلت تلك الودائع نمواً بمعدلات سنوية متباينة خلال السنوات الخمس الأخيرة، فقد حققت نمواً بمعدل 3.6% بنهاية العام 2024 لتصل قيمتها إلى نحو 50.5 مليار دينار مقابل نحو 48.7 مليار دينار في نهاية العام 2023. ويرجع زيادة تلك الودائع إلى زيادة ودائع القطاع الخاص بشكل أساسي وبمعدل 4.5% خلال عام 2024 مقارنةً بالعام السابق. ومن جانب آخر، حقق **الائتمان المحلي** نمواً بمعدل 3.7% بنهاية عام 2024، لتبلغ قيمة ذلك الائتمان نحو 49.4 مليار دينار مقابل نحو 47.7 مليار دينار في نهاية عام 2023.

شكل 7: إجمالي ودائع المقيمين لدى القطاع المصرفي (مليار دينار)

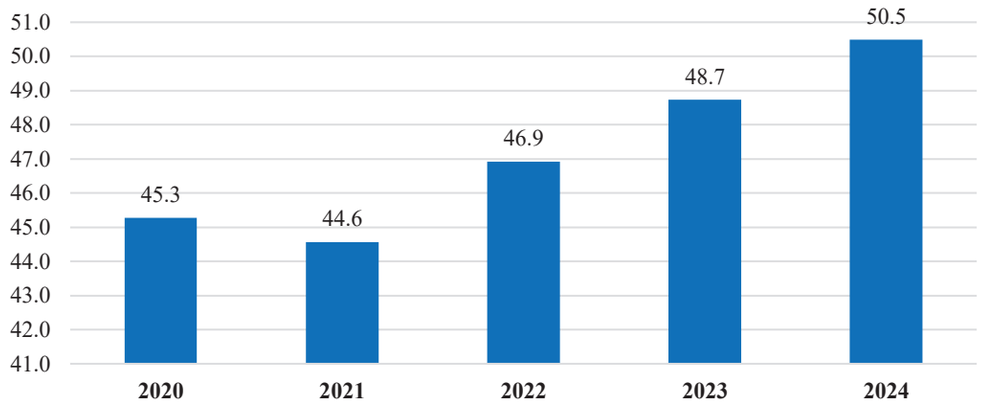

المصدر: بنك الكويت المركزي.

رابعاً: المالية العامة

شهدت المالية العامة لدولة الكويت خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة تطورات ملحوظة، متأثرة بعوامل متعددة. ففي السنة المالية 22/2023، حققت الكويت فائضًا قدره 6.4 مليارات دينار كويتي، وذلك بعد عدة سنوات من العجوزات الفعلية. هذا الفائض يُعزى بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط، حيث بلغت قيمة الإيرادات العامة التي تشكل الإيرادات النفطية أغلبها نحو 28.8 مليار دينار، فيما بلغت قيمة المصروفات نحو 22.4 مليار دينار خلال السنة المالية المشار إليها. وفي المقابل، سجلت الميزانية العامة خلال السنة المالية 23/2024 عجزاً بنحو 1.6 مليار دينار، كنتيجة لانخفاض الأسعار العالمية للنفط، مما أثر على الإيرادات النفطية التي تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الإيرادات الحكومية. ومن المقدر أن يبلغ العجز خلال السنة المالية 24/2025 نحو 5.6 مليار دينار وفق الميزانية التقديرية. وتعكس هذه التطورات الاعتماد شبه الكلي على الإيرادات النفطية، مما جعل الميزانية عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية.

جدول 1: الميزانية العامة للدولة (مليون دينار)

السنة المالية	الإيرادات العامة	المصروفات العامة	الفائض/ العجز
20/2021	10520.2	21292.7	-10772.5
21/2022	18614.6	22955.1	-4340.6
22/2023	28801.9	22369.3	6432.6
23/2024	23644.3	25205.8	-1561.5
24/2025 (ميزانية معتمدة)	18918.6	24555.0	-5636.4

المصدر: وزارة المالية.

خامساً: القطاع الخارجي

يقوم الاقتصاد المحلي ببيع بعض السلع والخدمات التي يتم إنتاجها محلياً إلى دول أخرى على هيئة صادرات، ويقوم في نفس الوقت بشراء بعض السلع والخدمات من دول أخرى في صورة واردات، ويترتب على هذا التعامل حدوث حركة لرؤوس الأموال بين الاقتصاد المحلي والعالم الخارجي. وتظهر هذه التعاملات بين الدولة والعالم الخارجي في نهاية كل فترة زمنية غالبا ما تكون سنة في ميزان المدفوعات الذي يضم كل من الميزان السلعي والخدمي والرأسمالي والحساب المالي. ويمثل الميزان السلعي جانبا مهمًا من ميزان المدفوعات، حيث يظهر الفارق الحسابي بين قيمة الصادرات السلعية من الدولة للعالم الخارجي وبين قيمة الواردات السلعية لتلك الدولة من العالم الخارجي.

ويُشير مفهوم ميزان المدفوعات إلى أنه بيان يلخص كافة المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة. ويُعد ميزان المدفوعات من أهم الأدوات الي يمكن من خلالها قياس ومقارنة أداء الاقتصاد المحلي بالعالم الخارجي، بالإضافة إلى دوره الرئيسي في قياس حجم الأصول الاحتياطية الأجنبية الرسمية، وتحديد القدرة التنافسية للدولة مقارنة بالدول الأخرى. وقد شهد ميزان المدفوعات لدولة الكويت خلال السنوات الثلاث الأخيرة تقلبات ملحوظة، متأثرًا بتغيرات أسعار النفط العالمية والظروف الاقتصادية المحلية والعالمية. ففي عام 2022، ارتفع الفائض في الحساب الجاري إلى حوالي 19.3 مليار دينار، بزيادة نسبتها 71.4% مقارنةً بالعام السابق، وذلك نتيجة لزيادة فائض الميزان السلعي بنسبة 78.0% ليصل إلى 19.5 مليار دينار، مدعومًا بارتفاع قيمة الصادرات السلعية نتيجة لتحسن أداء الاقتصاد العالمي بعد جائحة كورونا.

وخلال العام 2023، تراجع الفائض في الحساب الجاري بنسبة 18.3% مقارنةً بالعام السابق، ليصل إلى نحو 15.8 مليار دينار. ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع فائض الميزان السلعي بنسبة 27.2% ليبلغ 14.2 مليار دينار نتيجة لانخفاض العائدات من الصادرات النفطية بسبب تراجع متوسط أسعار النفط العالمية خلال عام 2023. ومن المقدر أن يتراجع فائض الحساب الجاري خلال العام 2024 بنسبة 11.2% ليصل إلى نحو 14.0 مليار دينار. وتعكس هذه التطورات التأثير الكبير لتقلبات أسعار النفط على الوضع الخارجي لدولة الكويت، نظرًا لاعتماد الاقتصاد الكويتي بشكل رئيسي على العائدات النفطية.

جدول 2: الميزان السلعي لدولة الكويت (مليون دينار)

البيان	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	الميزان السلعي
2020	12229.3	8507.2	3722.1
2021	20600.3	9616.3	10984.0
2022	30554.7	11005.3	19549.4
2023	25683.2	11448.8	14234.4
2024*	21436.7	10524.5	10912.1

.المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء

.2024 بيانات عام 2024 حتى نوفمبر *

شكل 8: الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت (مليار دينار)

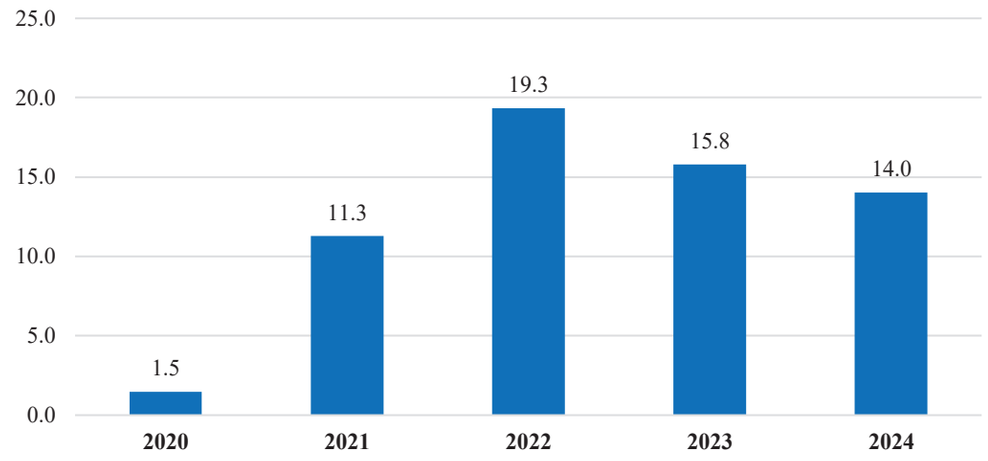

المصدر: بنك الكويت المركزي – وتقديرات صندوق النقد الدولي لعام 2024.

سادساً: تقييم أداء القطاع الصناعي

يتطلب توفير المعلومات والمؤشرات المساعدة لمتخذي السياسات الصناعية بناء إطار عام لمجموعة من المؤشرات المختلفة لتقييم أداء القطاع الصناعي في دولة الكويت، ويعتمد الإطار العام المستخدم في تقييم أداء القطاع الصناعي في دولة الكويت على تحليل المؤشرات الرئيسية المستنبطة من نتائج المسح الصناعي الميداني لعام 2025 وذلك من خلال إبراز أوجه القوة والضعف المختلفة للأنشطة الصناعية سواء على مستوى الأنشطة الصناعية المختلفة أو على المستوى القطاعي ككل، وصولاً إلى استنتاجات وتوصيات تدعم صانعي القرار بما يسهم في تطوير النشاط الصناعي في دولة الكويت، وبما يعزز نمو القيمة المضافة الصناعية بوجه عام.

1. التطور الكمي لأداء القطاع الصناعي:

- **عدد المنشآت الصناعية ورأس المال المستثمر:** بلغ عدد الشركات الصناعية المقبول بياناتها بالمسح الصناعي الحالي 741 شركة وبنسبة 57.9% من إجمالي عدد الشركات الصناعية البالغ 1280 شركة شملها المسح، أي أن هناك 539 شركة صناعية قد تم إعفاؤها من تعبئة استمارة المسح لأسباب تتعلق إما بحداثة الانتاج وعدم وجود بيانات للسنوات كاملة، وإما لإغلاق المصنع لأسباب إنشائية، وإما لتوقف المصنع عن العمل لأسباب تغيير النشاط أو أسباب أخرى. ومقارنةً مع الشركات المقبول استمارتها بالمسح السابق، يظهر عدد المنشآت الصناعية اتجاهًا تصاعديًا طفيفًا فيما بين المسح الصناعي السابق 2022 والمسح الحالي 2024، حيث ارتفع ذلك العدد من 696 منشأة إلى 741 منشأة، أي بزيادة إجمالية تقارب 6.1% فيما بين المسحين.

وهذا النمو المعتدل يشير إلى دخول منشآت جديدة للسوق الصناعي كل عام، رغم أنه نمو محدود نسبياً. ومن جهة أخرى، ظل إجمالي رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي مرتفعًا، إذ بلغت القيمة الإجمالية لرأس المال المسجل لجميع المنشآت الصناعية ما يزيد على 17.3 مليار دينار، ويتركز جزء كبير من هذا الاستثمار في صناعات النفط المكرر والبتروكيماويات، حيث تتسم تلك المشاريع برأس مال مرتفع. فيستحوذ قطاع المواد الكيميائية على رأسمال يتجاوز 6.9 مليار دينار موزع على عدد قليل من المنشآت الكبيرة. وبشكل عام، شهد رأس المال المستثمر نمواً متوافقًا مع زيادة عدد المنشآت. وهذا التوزيع يُبرز هيمنة عدد قليل من المشاريع الكبرى على إجمالي الاستثمار الصناعي.

- **الإنتاج الصناعي والمبيعات الصناعية:** حقق الإنتاج الصناعي الإجمالي (قيمة المخرجات الصناعية) نموًا جيدًا في عام 2022 مقارنة بالعام السابق، ثم تباطأ قليلاً في عام 2023. بلغ إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي حوالي 4.89 مليار دينار في عام 2021، وارتفع إلى نحو 5.10 مليار دينار في عام 2022 (بنمو سنوي يقارب 4.2% مدفوعاً بتعافي الاقتصاد بعد الجائحة)، ثم تراجع بشكل طفيف إلى حوالي 5.07 مليار دينار في عام 2023. وتعكس هذه المؤشرات أيضًا اتجاهات المبيعات الصناعية، حيث شهدت المبيعات الصناعية ارتفاعًا في عام 2022 متزامنًا مع زيادة الطلب المحلي وتحسن الصادرات، ثم واجهت استقرارًا أو انخفاضًا طفيفًا في عام 2023 بسبب عوامل منها تراجع بعض الأنشطة النفطية المكررة وتقلبات الأسواق العالمية. فعلى سبيل المثال، زادت مبيعات الصناعات التحويلية في عام 2022 مدعومة بنمو الطلب بعد تخفيف قيود الجائحة، لكن في عام 2023 ظهر تأثير تخفيض إنتاج النفط

واتفاقيات أوبك+ على أنشطة التكرير المحلية مما قلّص مبيعات هذا القطاع نسبيًا. وبشكل إجمالي، ارتفعت المبيعات الصناعية بين عامي 2021 و2022 ثم استقرت عند مستوى يقارب 5 مليارات دينار في عام 2023. وهذا الاتجاه الإجمالي يشير إلى تعافٍ قوي في 2022 تلته حالة من الاستقرار النسبي في 2023 على صعيد الإنتاج والمبيعات.

- **القيمة المضافة والتكاليف التشغيلية:** على الرغم من نمو المخرجات الصناعية في عام 2022، إلا أن القيمة المضافة الإجمالية للقطاع الصناعي سجلت انخفاضًا على مدى الفترة محل المسح. وانخفضت القيمة المضافة من حوالي 2.63 مليار دينار في عام 2021 إلى نحو 2.54 مليار في عام 2022 ثم إلى نحو 2.42 مليار دينار في عام 2023. ويعكس هذا الاتجاه ارتفاعًا في التكاليف التشغيلية والمواد الخام بمعدل أسرع من نمو الإنتاج. وبالفعل، شهدت تكلفة المدخلات الوسيطة (مواد أولية ومستلزمات إنتاج وخلافه) ارتفاعًا واضحًا، حيث بلغت نحو 2.56 مليار دينار في عام 2022 مقارنة بنحو 2.26 مليار في عام 2021، أي بزيادة تقارب 13%. وهذا الارتفاع استمر جزئيًا في عام 2023 ليصل إجمالي المدخلات الوسيطة إلى حوالي 2.65 مليار دينار هذه الزيادات في الكلفة أثرت سلبًا على القيمة المضافة وهوامش الربح. ويمكن ملاحظة أن نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج تراجعت من حوالي 54% في عام 2021 إلى نحو 48% فقط في عام 2023، مما يشير إلى أن أقل من نصف قيمة الإنتاج في عام 2023 تحوّلت إلى قيمة مضافة محلية، بينما أكثر من النصف تغطية لتكاليف التشغيل ومدخلات الإنتاج. وأبرز عناصر التكاليف التشغيلية التي ارتفعت شملت أسعار المواد الخام المستوردة (بتأثير ارتفاع الأسعار عالميًا في عام 2022)، إضافة إلى تكاليف الطاقة والنقل وبعض بنود المصاريف الإدارية والتسويقية. فعلى سبيل المثال، تكاليف الطاقة (كهرباء، وقود) شهدت زيادة بعد رفع الأسعار المدعومة تدريجيًا، وكذلك ارتفعت تكاليف الشحن واللوجستيات خلال هذه الفترة، مما زاد الأعباء على المنتجين الصناعيين.
- **العمالة ونسبة العمالة الوطنية:** شهد حجم العمالة في القطاع الصناعي نموًا خلال الفترة 2021–2023 وفق نتائج المسح، ورغم هذا النمو في التوظيف الإجمالي، فإن نسبة العمالة الوطنية ضمن القطاع لا تزال متدنية، حيث تشير البيانات إلى أن العمالة الكويتية تشكل جزءًا محدودًا من القوى العاملة الصناعية يقدر بنحو 11% فقط في نهاية الفترة. وهذا يعني أن القطاع الصناعي يعتمد بشكل كبير على العمالة الأجنبية في التشغيل اليومي. ورغم وجود تحسن طفيف جدًا في مشاركة الكويتيين (بفضل سياسات التكويت وتشجيع العمل في القطاع الخاص)، إلا أن النسبة لا تزال منخفضة بالمقاييس الوطنية. ويُعزى ذلك إلى عوامل عدة منها طبيعة الوظائف الصناعية التي قد لا تجذب الكثير من الكويتيين بسبب بيئة العمل أو مستوى الأجور مقارنة بالقطاع الحكومي، وكذلك محدودية البرامج التدريبية المتخصصة لإعداد كوادر وطنية فنية في المجال الصناعي. ويظهر هذا التحدي جليًا عند مقارنة نسبة العمالة الوطنية في الصناعة بقطاعات أخرى، حيث تعتبر من الأدنى ضمن القطاعات غير الحكومية.

1. أبرز التطورات والتحديات (تحليل نوعي):

- **التطورات الإيجابية:** شهد عام 2022 انتعاشاً صناعياً واضحاً مقارنة بعام 2021، تمثل ذلك في زيادة عدد المنشآت وزيادة حجم الإنتاج والمبيعات والتوظيف. ويرتبط هذا الانتعاش بتعافي الاقتصاد الكلي من تداعيات جائحة كورونا وزيادة الإنفاق المحلي وعودة المشاريع التنموية، مما انعكس إيجاباً على الطلب على المنتجات الصناعية. كما ساعدت أسعار النفط المرتفعة نسبياً في عام 2022 على تنشيط الاستثمار الصناعي المرتبط بالنفط. وعلاوة على ذلك، برزت مبادرات حكومية لتحفيز القطاع مثل تخصيص قسائم صناعية جديدة وتبسيط بعض الإجراءات، الأمر الذي شجّع على دخول مشاريع صناعية صغيرة ومتوسطة جديدة. وفي عام 2023، ورغم تباطؤ بعض المؤشرات، استمر الاتجاه العام نحو النمو المعتدل، واستوعب القطاع عدداً أكبر من العمالة مما يدل على قدرته على خلق فرص عمل – وإن كانت أغلبها لغير الكويتيين. كذلك فقد استمرت جهود تنويع المنتجات وزيادة الصادرات الصناعية، حيث سجلت بعض الشركات الصناعية الكويتية حضوراً أكبر في أسواق خليجية وعربية خلال هذه الفترة. هذا التوسع الخارجي يساعد في تعزيز المبيعات رغم محدودية حجم السوق المحلية.
- **التحديات القائمة:** يواجه القطاع الصناعي في دولة الكويت تحديات هيكلية ومتجددة حدّت من تسارع نموه، ومن أبرز تلك التحديات ما يلي:
  - **ارتفاع التكاليف التشغيلية ومدخلات الإنتاج:** شهدت كلفة المواد الخام المستوردة والطاقة والشحن ارتفاعاً ملموساً، مما خفّض هامش الربح الصناعي. إضافة لذلك، ضعف سلاسل التوريد خلال أزمة الجائحة وما بعدها تسبب في نقص أو تأخير بعض المواد الأولية وارتفاع أسعارها.
  - **ضعف القيمة المضافة المحلية:** أدى الاعتماد الكبير على المواد المستوردة والتقنيات الأجنبية إلى انخفاض القيمة المضافة نسبياً، فتقتصر الكثير من الصناعات المحلية على التجميع أو المعالجة البسيطة، مما يجعل الجزء الأكبر من القيمة يذهب لثمن المواد الخام والمكونات المستوردة. وهذا التحدي مرتبط أيضاً بمحدودية الإنفاق على البحث والتطوير الصناعي محلياً وضعف انتقال التكنولوجيا.
  - **انخفاض نسبة العمالة الوطنية:** استمرار هيمنة العمالة الوافدة يعني فجوة في توطين الوظائف الصناعية. وهذا يشكل تحدياً اقتصادياً (بتسرب جزء من الدخل على هيئة تحويلات خارجية) واجتماعياً (بعزوف المواطنين عن العمل في قطاع منتج). وعلى الرغم من سياسات تشجيع التكويت، ما يزال القطاع الصناعي غير جاذب لكثير من الكفاءات الوطنية بسبب الفوارق في الرواتب وظروف العمل مقارنةً بالقطاع الحكومي.
  - **البيروقراطية وصعوبة بيئة الأعمال:** تشكل البيروقراطية الحكومية عائقاً رئيسياً أمام تحول الكويت إلى دولة صناعية، فإجراءات استخراج التراخيص الصناعية واستكمال البنى التحتية للمناطق الصناعية تستغرق وقتاً طويلاً. وقد أدى ذلك إلى تباطؤ تنفيذ العديد من المشاريع الصناعية أو توسعتها. كما أن محدودية الأراضي الصناعية المجهزة تمثل تحدياً، ما يكشف عن الحاجة لمناطق صناعية جديدة تلبي الطلب وتسمح بتوسع الاستثمارات.

- **ضعف الطلب المحلي والمنافسة القوية:** يشكل ضيق السوق المحلية وعدم كفاية الطلب الداخلي لاستيعاب الإنتاج أحد التحديات التي تواجه القطاع، كذلك فإن التصدير يواجه تحديات تتعلق بالمنافسة الإقليمية والدولية القوية. وتنافس السلع المستوردة بشدة المنتجات الكويتية سواء من حيث السعر أو الجودة أحياناً، مما يضع المصانع المحلية تحت ضغط كبير لتعزيز قدرتها التنافسية. وتشهد بعض الأسواق الخارجية سياسات إغراق أو دعم لمنتجات منافسة، مما يصعّب مهمة المنتج الكويتي في التوسع الخارجي.
- **معوقات لوجستية وتسويقية:** يواجه القطاع مشكلات تتعلق بالنقل والتخزين والتسويق، حيث تحتاج البنية التحتية اللوجستية للمناطق الصناعية (مثل الموانئ والمخازن وشبكات النقل) تطويراً لتخفيض كلفة إيصال السلع للأسواق بكفاءة. كما أن قنوات التسويق والتوزيع محدودة نسبياً أمام المنتجين الصناعيين المحليين، فهم بحاجة إلى دعم في الوصول إلى منافذ البيع داخل وخارج الكويت. وبالإضافة إلى ذلك، تتعرض بعض الصناعات إلى إغراق السوق المحلي بمنتجات أجنبية أرخص، ما أثر على حصتها السوقية الداخلية.
- **انخفاض التمويل والاستثمار الجديد:** رغم توفر السيولة محلياً، شهد التمويل المقدم من البنوك للقطاع الصناعي تراجعاً في بعض الفترات.

سابعاً: توصيات لتحسين أداء القطاع الصناعي

في ضوء التقييم السابق، يمكن تقديم حزمة من التوصيات الرامية إلى تعزيز أداء القطاع الصناعي في دولة الكويت ورفع مساهمته الاقتصادية، وذلك على النحو التالي:

- **تعزيز القيمة المضافة المحلية:** من خلال تبني سياسات تدعم توطين سلاسل الإمداد في الصناعة، كإنشاء صناعات مغذية تساهم في توفير المواد الوسيطة محلياً بديلاً عن استيرادها. وكذلك دعم الابتكار والتطوير التكنولوجي داخل المصانع لرفع جودة المنتجات وتمييزها، مما يسمح ببيعها بهوامش ربح أعلى. كما أن إنشاء مراكز بحث وتطوير مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص يمكن أن يساعد الصناعيين في تحسين عملياتهم وإحلال مدخلات محلية مكان المستوردة حيثما أمكن.
- **خفض التكاليف وتحسين الإنتاجية:** من خلال توفير حوافز لتحديث المعدات والآلات بهدف خفض استهلاك الطاقة والمواد الخام لكل وحدة إنتاج. ويمكن للحكومة تقديم برامج تمويل ميسرة أو إعفاءات جمركية لاستيراد الآلات المتطورة الصديقة للبيئة والموفرة للتكلفة. وكذلك فإن تعزيز البنية التحتية اللوجستية (مثل توسيع المخازن وتحسين خدمات الموانئ والنقل) سوف يقلل من تكاليف النقل والشحن على المصانع. وعلى المدى الطويل، قد يوفر الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة للمصانع الطاقة الكهربائية بأسعار أرخص وثابتة التكاليف.

- **تطوير رأس المال البشري الوطني:** لا بد من تركيز الجهود على رفع نسبة العمالة الوطنية في المصانع عبر برامج تدريب وتحفيز جاذبة. ويمكن إنشاء معاهد تدريب فنية متخصصة في المهن الصناعية (كاللحام، والتشغيل الميكانيكي، والإلكترونيات الصناعية، وغيرها) بالتعاون مع الشركات، لضمان تأهيل الشباب الكويتي للعمل في هذه المهن التقنية. وإلى جانب التدريب، يمكن ربط الدعم الحكومي والحوافز للشركات بمستوى توظيفها للمواطنين لخلق دافع حقيقي للتكويت. وكذلك فإن تحسين صورة العمل الصناعي لدى الشباب عبر حملات توعية وتوفير مسارات وظيفية واضحة وتدرج وظيفي سيشجع المزيد منهم على الانخراط في هذا القطاع المنتج.

- **تحسين بيئة الأعمال وتقليل البيروقراطية:** من الضروري تبسيط إجراءات التراخيص الصناعية وتقليص المدد اللازمة للحصول على الموافقات والأراضي الصناعية. ويمكن تطبيق نظام الشباك الواحد للمستثمر الصناعي بحيث يتم إنجاز المعاملات الحكومية عبر جهة واحدة وبوقت محدد. كما يجب مراجعة القوانين واللوائح الصناعية لتحديثها وجعلها أكثر مرونة وداعمة للنمو. وكذلك فإن توفير الأراضي الصناعية المجهزة بالبنية التحتية والخدمات بأسعار مناسبة يعد عاملاً أساسياً في التطوير الصناعي، لذا يوصى بالإسراع في تطوير مناطق صناعية جديدة وتوسعة القائم منها (مثل صبحان والشعيبة وأمغرة) لاستيعاب المشاريع الجديدة وتقليل كلفة التأسيس على المستثمرين.

- **دعم التسويق والتصدير:** يتعين على الجهات المعنية إطلاق برامج لمساعدة المصانع الكويتية في فتح أسواق جديدة خارج الكويت، خاصة في دول الجوار. ويمكن تأسيس مكاتب تصدير أو منصات إلكترونية للترويج للمنتجات الكويتية في الأسواق الإقليمية والدولية. وكذلك المشاركة في المعارض الصناعية العالمية بدعم حكومي لإبراز المنتجات الوطنية وعقد اتفاقيات تجارية. وعلى الصعيد المحلي، يمكن إنشاء شراكات بين المصانع ومتاجر التجزئة والجمعيات التعاونية لضمان تواجد أوسع للمنتج الوطني على الأرفف وتحسين تنافسيته سعرياً عبر اتفاقيات دعم حكومي (كتحمل جزء من تكاليف التسويق). وأما بخصوص مكافحة الإغراق وحماية المنتج المحلي، فيجب تفعيل التشريعات التجارية ذات الصلة وفرض رسوم وقائية مؤقتة إذا ثبت دخول منتجات أجنبية بأسعار غير عادلة تضر بالصناعة الوطنية.

- **تعزيز التمويل والاستثمار الصناعي:** من خلال تشجيع البنوك المحلية على منح قروض ميسرة للمشاريع الصناعية المجدية، وذلك عبر خطط ضمان حكومية أو صناديق تنموية متخصصة في تمويل الصناعة. كما يمكن تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعات متقدمة لا تتوفر محلياً، من خلال منح المستثمرين الأجانب مزايا (كالإعفاء الضريبي لفترة محددة أو السماح بتملك الأراضي الصناعية) بشرط نقل المعرفة وتوظيف الكويتيين. وهذا سيسهم في إدخال رؤوس أموال جديدة وتقنيات حديثة للقطاع.

خلاصة الفصل:

يكشف تحليل أداء الاقتصاد الكويتي خلال العقد الماضي عن تأثيرات واضحة للأزمات الاقتصادية العالمية على النمو والاستقرار الاقتصادي في الدولة. فالاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية جعل الاقتصاد الكويتي عرضة للتقلبات في الأسعار العالمية للنفط، كما شهدت الفترة ما بين عام 2014 وعام 2024 العديد من التحديات مثل تراجع أسعار النفط، وتداعيات جائحة كورونا، والحرب الروسية الأوكرانية، والموجة التضخمية العالمية. ورغم ذلك، فقد تمكن الاقتصاد من التعافي التدريجي في بعض الفترات، وخصوصًا خلال عامي 2021 و2022، مدعومًا بارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاجه.

02

الفصل الثاني: المنشآت الصناعية

أولاً: أعداد المنشآت الصناعية

ثانياً: المنشآت الصناعية بحسب رأس المال

ثالثاً: المنشآت الصناعية بحسب المساحات

رابعاً: التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية

خامساً: المنشآت الصناعية بحسب الحجم

سادساً: المنشآت الصناعية بحسب الأنظمة الآلية المطبقة

سابعاً: الصناعات الغائبة

ثامناً: تطبيق معايير التنمية الصناعية على المستوى الكلي والجزئي في الكويت

الفصل الثاني: المنشآت الصناعية

تبنت الهيئة العامة للصناعة في إطار خططها الاستراتيجية مشروع المسح الميداني للقطاع الصناعي في دولة الكويت، بهدف إنشاء قاعدة بيانات متكاملة للصناعة المحلية. ويأتي هذا المشروع تأكيدًا لأهمية المعلومات في تطوير القطاع الصناعي، وتنفيذًا لما ورد في المادة (30) من قانون الصناعة رقم (56) لسنة 1996، التي تنص على قيام الهيئة بإجراء مسح صناعي دوري وفق الحاجة. ومنذ عام 2000، نفذت الهيئة أول مسح صناعي شامل، حيث تم تقييم الوضع الصناعي في البلاد، تلاه تنفيذ المسوح الدورية للأعوام 2002، 2005، 2008، 2011، 2014، 2018، 2022، 2024. وقد تم التخطيط لهذه المسوح لضمان توفير بيانات دقيقة تدعم صانعي القرار في تبني السياسات المثلى لتعزيز مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة. وتتمثل الأهداف الأساسية للمسح ما يلي:

الرصد والتحليل	قاعدة المعلومات	المتابعة والتقييم
رصد وتحليل واقع القطاع الصناعي الحالي، من أجل المساهمة في التخطيط الصناعي المستقبلي لتحسين الإنتاج والتنمية الصناعية والتجارية والمساعدة على استقطاب أكبر عدد من المستثمرين الصناعيين.	**تحديث القاعدة المعلوماتية للهيئة العامة للصناعة بما يساعد صانعي القرار وواضعي السياسات الصناعية على صياغة القرارات والسياسات المناسبة.**	**متابعة تطور الصناعة المحلية وتقييم الآثار التي تخلفها التغيرات المحلية والعالمية على القطاع الصناعي بشكل عام، ومواكبة التطورات الاقتصادية الحالية على نحو أدق.**

وقد اعتمد المسح الصناعي لعام 2024 على تحليل البيانات الإحصائية، لاستخلاص مؤشرات اقتصادية حديثة تعكس حالة القطاع الصناعي، وتحديد التحديات التي تواجهه. وأظهر مسح المنشآت الصناعية وجود قطاعات صناعية ذات أهمية استراتيجية تلبي الاحتياجات الأساسية للسكان مثل الصناعات الغذائية والصناعات الخدمية الاستراتيجية، كما كشف المسح عن قطاعات صناعية ذات توجه تصديري، تعتمد على الأسواق الخارجية لتعويض محدودية السوق المحلي.

وفي هذا الإطار، يهدف هذا الفصل إلى التعرف على أعداد المنشآت الصناعية بدولة الكويت التي شملها المسح الصناعي لعام 2024، وتوزيع تلك المنشآت بحسب الأنشطة الصناعية الفرعية استناداً إلى التصنيف الصناعي الدولي الموَّحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التنقيح الرابع) الصادر عن الأمم المتحدة. ويتضمن هذا الفصل كذلك التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية بحسب المناطق، والتوزيع بحسب أحجام تلك المنشآت على

النحو الذي سيرد تفصيلاً، وكذلك المنشآت الصناعية بحسب الأنظمة الآلية المستخدمة، والصناعات الغائبة، إضافة إلى تطبيق معايير التنمية الصناعية على المستوى الكلي والجزئي في الكويت.

أولاً: أعداد المنشآت الصناعية

بلغ عدد المنشآت الصناعية التي شملها المسح الصناعي لعام 2024 إجمالاً 741 منشأة تغطي كافة الأنشطة الصناعية. وبحسب توزيع أعداد المنشآت الصناعية طبقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية – التنقيح الرابع (ISIC 4)، فإن قطاع «منتجات المعادن اللافلزية الأخرى» يأتي في المرتبة الأولى ضمن تلك القطاعات، حيث بلغ عدد المنشآت التي يشملها هذا القطاع 174 منشأة صناعية وبمساهمة نسبية حوالي 23.5% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية التي شملها المسح. ويأتي في المرتبة الثانية قطاع «منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات» الذي يتضمن 137 منشأة صناعية وبمساهمة نسبية تقارب 18.5%، ثم قطاع «المواد والمنتجات الكيمائية» ويضم 78 منشأة وبمساهمة نسبية تبلغ 10.5% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية بدولة الكويت التي شملها المسح الصناعي لعام 2024.

هذا، وقد بلغت أعداد المنشآت بالقطاعات الصناعية العشرة الأكبر 644 منشأة صناعية وبنسبة 86.9% من إجمالي أعداد المنشآت الصناعية، وذلك كما هو موضح بالشكل (9). وجدير بالذكر أن التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التنقيح الرابع) الصادر عن الأمم المتحدة في عام 2009 يتضمن باباً خاصًا للصناعات التحويلية ويتضمن بدوره 24 قطاعاً صناعياً فرعياً.

شكل 9: أعداد المنشآت الصناعية بحسب القطاعات الصناعية

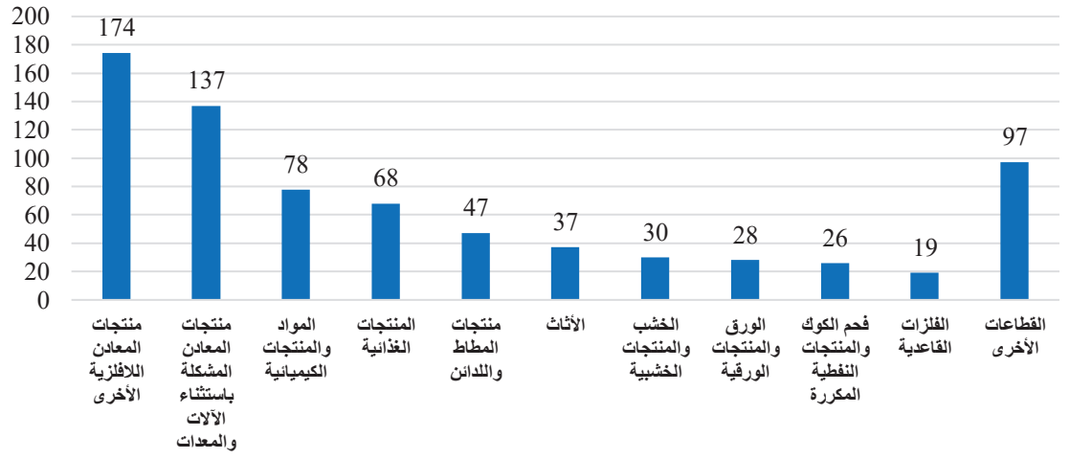

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

ثانياً: المنشآت الصناعية بحسب رأس المال

بلغت القيمة الإجمالية لرأسمال المنشآت الصناعية التي شملها المسح الصناعي نحو 17287.7 مليون دينار كويتي في نهاية العام 2023. وفيما يتعلق بأبرز القطاعات الصناعية وفقاً لقيمة رأس المال، فيأتي في مقدمة تلك القطاعات قطاع «المواد والمنتجات الكيميائية» بقيمة إجمالية تبلغ نحو 6941.1 مليون دينار وبما يعادل نحو 40.2% من إجمالي رأس المال للشركات. ويأتي في المرتبة الثانية قطاع «فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة» بقيمة رأسمالية تبلغ نحو 6618.2 مليون دينار وبما يعادل نحو 38.3% من الإجمالي، ثم قطاع «المنتجات والمستحضرات الصيدلانية» بقيمة 1828.7 مليون دينار وبنسبة 10.6% من الإجمالي. هذا، وقد ساهمت القيمة الإجمالية للقطاعات الصناعية العشر الأكبر بنحو 16997.9 مليون دينار وبما يقارب نحو 98.3% من إجمالي القيمة الرأسمالية للمنشآت الصناعية التي شملها المسح الصناعي لعام 2024.

شكل 10: المنشآت الصناعية بحسب رأس المال (% من الإجمالي)

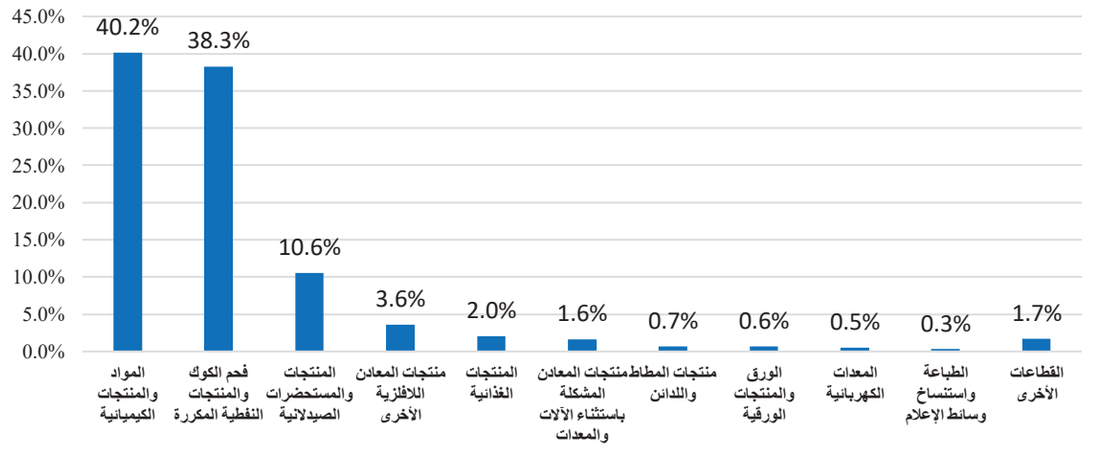

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

أما عن ملكية رؤوس أموال (الاستثمارات) المنشآت الصناعية وفقًا للمسح الصناعي الحالي، فقد توزعت ما بين ملكية حكومية وملكية خاصة وملكية مشتركة (حكومي وخاص). واستحوذت الملكية الحكومية على نحو 74.7% من إجمالي رؤوس أموال المنشآت الصناعية وبقيمة 12920.1 مليون دينار. هذا، وقد بلغت مساهمة الملكية الخاصة نحو 20.1% من الإجمالي وبقيمة 3480.0 مليون دينار، أما الملكية المشتركة فيما بين الخاص والحكومي فقد بلغت مساهمتها النسبية نحو 5.1% من إجمالي رؤوس أموال المنشآت الصناعية وبقيمة 887.6 مليون دينار.

شكل 11: المنشآت الصناعية بحسب ملكية رؤوس الأموال (% من الإجمالي)

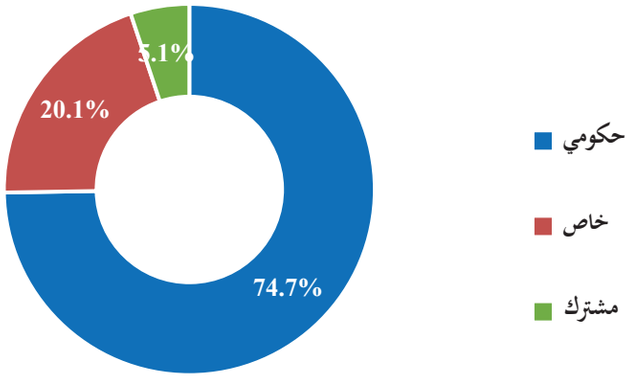

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

ثالثاً: المنشآت الصناعية بحسب المساحات

بلغت المساحة الإجمالية للمنشآت الصناعية التي شملها المسح الصناعي لعام 2024 نحو 34.5 مليون متر مربع، وفيما يتعلق بأهم القطاعات الصناعية وفقاً للمساحة، فيأتي في مقدمة تلك القطاعات قطاع «المواد والمنتجات الكيميائية» بنحو 19.9 مليون متر مربع وبما يعادل نحو 57.8% من إجمالي مساحة المنشآت الصناعية، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع «منتجات المعادن اللافلزية الأخرى» بمساحة إجمالية تقارب 4.7 مليون متر مربع وبما يشكل نحو 13.6% من المساحة الإجمالية، ثم قطاع «فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة» بمساحة إجمالية تبلغ 2.0 مليون متر مربع وبنسبة 5.9% من الإجمالي. وتقارب المساحة الإجمالية للقطاعات الصناعية العشر الأكبر من حيث المساحة من نحو 33.2 مليون متر مربع وبما يشكل نحو 96.4% من المساحة الإجمالية للمنشآت الصناعية التي شملها المسح.

شكل 12: المنشآت الصناعية بحسب المساحات (% من الإجمالي)

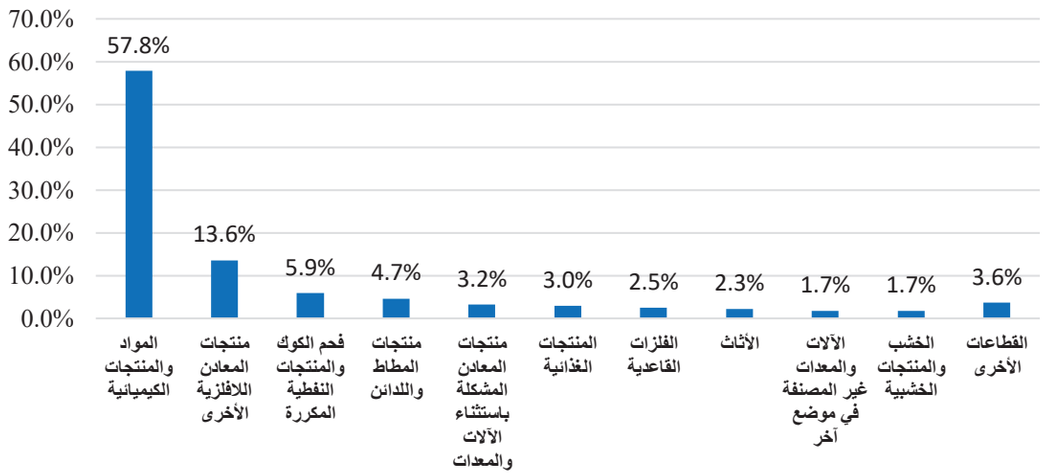

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

رابعاً: التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية

تشير نتائج المسح الصناعي لعام 2025 إلى تركز أغلب المنشآت الصناعية التي شملها المسح في أربع مناطق رئيسية، يأتي في مقدمة تلك المناطق منطقة أمغرة الصناعية التي تقع في محافظة الجهراء، وتضم هذه المنطقة 194 منشأة صناعية وبمساهمة نسبية تبلغ نحو 26.2% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية التي شملها المسح، وتتركز أنشطة المنشآت العاملة في هذه المنطقة في كل من المنتجات الخشبية، والمواد والمنتجات الكيماوية، ومنتجات المعادن اللافلزية الأخرى، ومنتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات، والأثاث، وغيرها.

شكل 13: توزيع المنشآت الصناعية بحسب المناطق (% من الإجمالي)

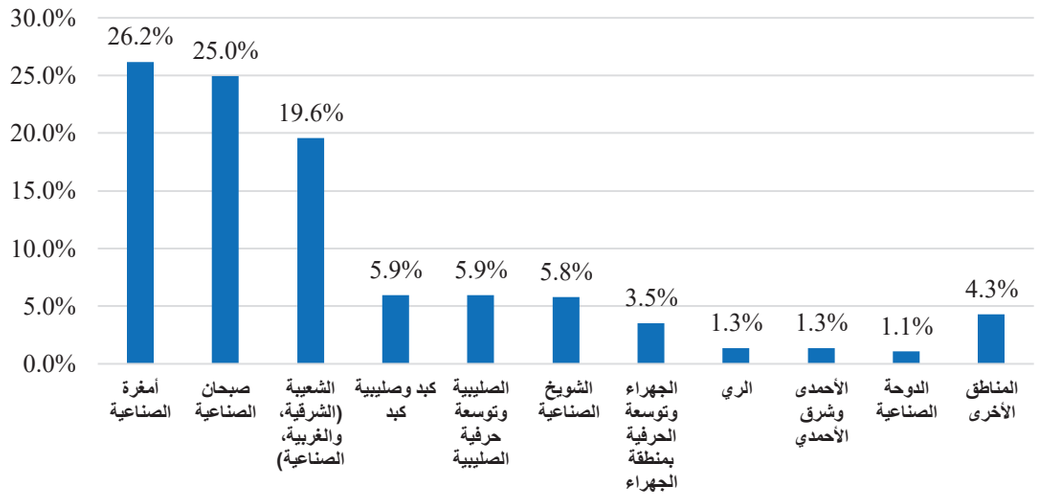

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

ثم يأتي في المرتبة الثانية في الأهمية من حيث أعداد المنشآت الصناعية منطقة صبحان الصناعية التي تقع في محافظة مبارك الكبير، وتضم 185 منشأة صناعية وبمساهمة نسبية تبلغ 25.0% من إجمالي أعداد المنشآت الصناعية التي شملها المسح، وتضم هذه المنطقة العديد من الأنشطة الصناعية المتنوعة أهمها صناعات المنتجات الغذائية، والمشروبات، والمنسوجات، والمنتجات الخشبية، والمنتجات الكيماوية، والمنتجات المعدنية، والأثاث وغيرها. أما المنطقة الثالثة من حيث الأهمية، فتأتي منطقة الشعيبة الصناعية (الغربية والشرقية) التي تقع في محافظة الأحمدي، وتضم هذه المنطقة 145 منشأة صناعية تشكل نحو 19.6% من إجمالي أعداد المنشآت الصناعية، وتتركز الأنشطة في هذه المنطقة في كل من المنتجات الكيماوية، والمطاط واللدائن، والمنتجات الخشبية، ومنتجات المعادن والفلزات، وغيرها. وإلى جانب ذلك، هناك العديد من المناطق الأخرى من حيث الأهمية، وتضم المناطق العشرة الأكبر من حيث العدد إجمالي 709 منشآت صناعية وتشكل نحو 95.7% من إجمالي أعداد المنشآت الصناعية بدولة الكويت التي شملها المسح الصناعي لعام 2024.

خامساً: المنشآت الصناعية بحسب الحجم

تتنوع المنشآت الصناعية، مثلها مثل غيرها من المشاريع الاقتصادية، من حيث الحجم، حيث تشمل المنشآت الكبيرة، المتوسطة، والصغيرة. ورغم التركيز التقليدي للحكومات على دعم وتطوير الصناعات الكبرى وتحفيز الاستثمار فيها، إلا أن هناك اتجاهاً متزايداً نحو تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، لما لها من أهمية حيوية في تعزيز الاقتصاد الوطني. وتلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورًا محورياً في دعم الاقتصاد الإنتاجي، حيث تسهم في رفع القيمة المضافة للصناعة، وخلق فرص عمل جديدة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. كما أنها تشكل دعامة أساسية للصناعات الكبرى، من خلال تكاملها مع سلاسل التوريد وتوفير المنتجات والخدمات الداعمة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه المشروعات تعتبر محركًا رئيسيًا للابتكار وتعزيز الكفاءة الإنتاجية، مما يسهم في تحسين قدرة الصناعات المحلية على المنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية. كما تلعب دورًا حيوياً في تنويع القاعدة الاقتصادية للدول، من خلال تقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية وتوسيع مجالات الاستثمار في أنشطة إنتاجية متنوعة. ولذلك أصبحت الحكومات تضع برامج وسياسات داعمة لتمكين هذا القطاع، تشمل توفير التمويل الميسر، وتقديم الحوافز الاستثمارية، وتسهيل الإجراءات التنظيمية، بهدف تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة ودفع عجلة الاقتصاد نحو مزيد من النمو والتطور.

ونظراً لأهمية توزيع المنشآت الصناعية العاملة بدولة الكويت بحسب الحجم إلى منشآت صناعية كبيرة ومتوسطة وصغيرة، ونظراً لعدم وجود اتفاق على تعريف محدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمييزها عن المشروعات الكبيرة، فقد تم تقسيم المنشآت الصناعية العاملة في دولة الكويت المشمولة في المسح الصناعي لعام 2024 واستناداً إلى ما جاء في القانون رقم 98 لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث نصت المادة 1 من القانون على أن «المشروع الصغير هو المشروع الذي يكون عدد الكويتيين العاملين فيه لا يتعدى أربعة أشخاص ولا يزيد رأس ماله على 250 ألف دينار كويتي، والمشروع المتوسط هو المشروع الذي يتراوح عدد الكويتيين العاملين فيه ما بين خمسة إلى خمسين شخصاً ولا يزيد رأس ماله على 500 ألف دينار كويتي». وبناءً على ما تقدم، فيمكن تقسيم المنشآت الصناعية إلى منشآت كبيرة ومتوسطة وصغيرة وفقاً للمعايير التالية:

المنشآت الصناعية الصغيرة	المنشآت الصناعية المتوسطة	المنشآت الصناعية الكبيرة
• يعمل بها أربعة عاملين كويتيين أو أقل. • لا يتعدى رأسمالها 250 ألف دينار كويتي.	• يتراوح عدد العاملين الكويتيين بها ما بين خمسة وخمسة وخمسون عاملاً. • لا يتعدى رأسمالها 500 ألف دينار كويتي.	• يزيد عدد العاملين الكويتيين بها عن خمسة وخمسين عاملاً. • يزيد رأسمالها عن 500 ألف دينار كويتي.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدد من المنشآت الصناعية التي لا يتحقق لها الشرطين معاً، فعلى سبيل المثال هناك منشآت صناعية يقل رأسمالها عن 250 ألف دينار، مما يشير إلى أنها يجب أن تصنف ضمن المنشآت الصغيرة، ومع ذلك يعمل بها أكثر من أربعة عمال كويتيين. بالتالي فقد تم الاعتداد فقط بمعيار رأس المال للمنشأة الصناعية وتقسيم المنشآت إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة.

وقد بلغ عدد المنشآت الصناعية الصغيرة التي لا يزيد رأسمالها عن 250 ألف دينار كويتي 139 منشأة صناعية وبنسبة 18.8% من إجمالي أعداد المنشآت الصناعية، كما بلغ إجمالي رأسمالها نحو 21.1 مليون دينار كويتي وبما يشكل نحو 0.1% من إجمالي رأس مال المنشآت الصناعية. أما المنشآت الصناعية المتوسطة التي لا يزيد رأسمالها عن 500 ألف دينار كويتي فيبلغ عددها 141 منشأة تمثل نحو 19.0% من إجمالي أعداد المنشآت الصناعية، فيما يبلغ رأسمالها نحو 59.1 مليون دينار وبما يشكل نحو 0.3% من إجمالي رأسمال المنشآت الصناعية. وأخيراً فإن المنشآت الصناعية الكبيرة يبلغ عددها 461 منشأة وتشكل نحو 62.2% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية، ويبلغ رأسمالها نحو 17207.5 مليون دينار وبنسبة 99.5% من إجمالي رأسمال المنشآت الصناعية التي شملها المسح الصناعي لعام 2024.

جدول 3: المنشآت الصناعية بحسب الحجم (صغيرة – متوسطة – كبيرة)

البيان	عدد المنشآت	رأس المال (مليون دينار)	عدد العاملين الكويتيين
المنشآت الصناعية الصغيرة	139	21.1	270
المنشآت الصناعية المتوسطة	141	59.1	273
المنشآت الصناعية الكبيرة	461	17207.5	11404
إجمالي المنشآت الصناعية	**741**	**17287.7**	**11947**

.المصدر: الهيئة العامة للصناعة

سادساً: المنشآت الصناعية بحسب الأنظمة الآلية المطبقة

بلغ عدد الأنظمة الآلية المستخدمة في المنشآت الصناعية 350 نظامًا موزع ما بين أنظمة مالية وإدارية وأنظمة متعلقة بالإنتاج. وفيما يتعلق بأهم القطاعات الصناعية وفقاً لنسب استخدام هذه الأنظمة من إجمالي عدد المصانع داخل كل قطاع، فيأتي في المقدمة قطاع «المنتجات والمستحضرات الصيدلانية» بنسبة 100.0% (أخذاً في الاعتبار أنه مصنع واحد)، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع «الصناعات التحويلية الأخرى» بنسبة 75.0%، ثم قطاع «المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة» بنسبة 66.7%. ويبلغ متوسط هذه النسب نحو 47.2% لإجمالي القطاعات الصناعية وفقًا لنتائج المسح الصناعي لعام 2025.

جدول 4: المنشآت الصناعية بحسب الأنظمة الآلية المستخدمة

البيان	عدد المنشآت الصناعية	عدد المنشآت التي لديها أنظمة آلية مستخدمة	النسبة المئوية (%)
المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	1	1	100.0
الصناعات التحويلية الأخرى	4	3	75.0
المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة	3	2	66.7
الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية	3	2	66.7
المعدات الكهربائية	18	12	66.7
معدات النقل الأخرى	3	2	66.7
الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام	17	11	64.7
الورق والمنتجات الورقية	28	17	60.7
المشروبات	10	6	60.0
فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	26	14	53.8
أخرى	628	280	44.6
إجمالي المنشآت الصناعية	**741**	**350**	**47.2**

.المصدر: الهيئة العامة للصناعة

سابعاً: الصناعات الغائبة

يمكن أن يشكل القطاع الصناعي في دولة الكويت ركيزة أساسية لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. ومع ذلك، تكشف نتائج المسح الصناعي لعام 2025 عن غياب أو ضعف بعض الصناعات، مما يبرز الحاجة إلى دراستها وفهم أسباب تراجعها أو غيابها. وتعتمد المنهجية على تحليل الصناعات الغائبة والضعيفة بناءً على المؤشرات الكمية المستخلصة من نتائج المسح الصناعي، ومن ضمنها عدد المنشآت الصناعية، ومساهمة الصناعات في رأس المال والتوظيف، والقيمة المضافة والإنتاج الإجمالي لكل قطاع، وتطور الصناعات عبر السنوات. وفيما يلي تحليل الصناعات الغائبة أو الضعيفة بناءً على بعض المؤشرات الكمية المستخلصة من نتائج المسح الصناعي لعام 2025 بدولة الكويت:

- **صناعة الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية:** تعد هذه الصناعة من الصناعات التكنولوجية المتقدمة، ويعتبر هذا القطاع من القطاعات الاستراتيجية التي تلعب دوراً رئيسيًا في التحول الرقمي والابتكار التكنولوجي، مما يجعلها عاملاً أساسيًا في تعزيز الاقتصاد المعرفي وتحقيق التنمية الصناعية المستدامة. وتشمل هذه الصناعة إنتاج الحواسيب، والمكونات الإلكترونية، وأجهزة الاتصالات، ومعدات القياس والتحكم، وتقنيات البصريات الدقيقة، وهي جميعها ضرورية لتطوير القطاعات الأخرى مثل الرعاية الصحية، والتصنيع المتقدم، والاتصالات، والأمن السيبراني. ويضم هذا القطاع 3 شركات، وبلغت قيمة انتاج القطاع نحو 3.7 ملايين دينار في عام 2023 متراجعة بمعدل 4.4% عن عام 2022، ويبلغ رأس المال المستثمر في هذا القطاع نحو 5.5 ملايين دينار فقط وبما يشكل نحو 0.03% من إجمالي رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي، وهو ما يعد من أدنى الاستثمارات في القطاعات الصناعية. وبلغ عدد العاملين الكويتيين في هذا القطاع 6 موظفين وبنسبة 0.1% من إجمالي العمالة الوطنية في القطاع الصناعي، وبما يعكس ضعف الاقبال على هذه الصناعة. وبناءً على هذه المؤشرات، يواجه هذا القطاع ضعفًا في الاستثمار وعدد المنشآت الصناعية، وهو ما يشير إلى فجوة كبيرة في القدرة الإنتاجية والاعتماد شبه الكلي على الاستيراد. ولذلك فإن تعزيز هذه الصناعات محليًا سيسهم في تقليل الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة، ودعم الابتكار المحلي، وخلق فرص عمل تقنية متخصصة، وتعزيز تنافسية الكويت في الاقتصاد الرقمي العالمي. كما أن تطوير هذا القطاع سيكون له أثر مباشر في تحقيق الأمن التكنولوجي والاستفادة من التقنيات الحديثة في مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يتطلب استثمارات استراتيجية في البحث والتطوير، والتدريب التقني، وإنشاء حاضنات تكنولوجية تدعم ريادة الأعمال في مجال الإلكترونيات والذكاء الاصطناعي.

- **صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر:** تمثل صناعات هذا القطاع إحدى الركائز الأساسية للصناعات التحويلية الحديثة، حيث تشمل إنتاج المعدات الميكانيكية المتخصصة المستخدمة في مجالات مثل البناء والزراعة والتعدين والطاقة والتصنيع المتقدم. وتعد هذه الصناعة ضرورية لدعم سلاسل الإنتاج الصناعي، حيث تسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الصناعي المحلي. ويضم هذا القطاع 13 شركة، انتجت بنحو 56.5 مليون دينار في عام 2023، ويبلغ رأس المال المستثمر في هذا القطاع نحو 34.9 مليون دينار فقط وبما يشكل نحو

0.2% من إجمالي رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي، وبلغ عدد العاملين الكويتيين في هذا القطاع 104 موظفين وبما يشكل نحو 0.9% من إجمالي العمالة الوطنية في القطاع الصناعي. ويعكس هذا التمثيل المحدود اعتمادًا كبيراً على استيراد الآلات والمعدات من الخارج، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي وتأخر عمليات الصيانة والتطوير في المصانع المحلية. ولذا فإن تطوير هذا القطاع يعد أمرًا حيوياً لتحقيق الاكتفاء الذاتي الصناعي، ودعم المشاريع الكبرى في البنية التحتية، وتحفيز الاستثمار في التصنيع المتقدم. ويمكن تعزيز هذه الصناعة عبر تشجيع نقل التكنولوجيا، وإنشاء شراكات استراتيجية مع الشركات العالمية، وتقديم حوافز للاستثمار في الأبحاث والتطوير، مما سيمكن الكويت من بناء قاعدة صناعية متينة تدعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

- **إنتاج المركبات ذات المحركات والمقطورات:** تعد هذه الصناعات من القطاعات الحيوية التي تلعب دوراً رئيسيًا في دعم البنية التحتية للنقل، وتعزيز الاقتصاد المحلي، وتقليل الاعتماد على الواردات. وتشمل هذه الصناعة تصنيع وتجميع السيارات والشاحنات والحافلات والمقطورات، مما يسهم في تحفيز القطاعات المرتبطة بها مثل الصناعات المعدنية والإلكترونية والميكانيكية، إلى جانب خلق فرص عمل متخصصة في مجالات الهندسة الميكانيكية والصيانة. ووفقاً لنتائج المسح الصناعي لعام 2025، يضم هذا القطاع 6 شركات برأسمال قدره 41.1 مليون دينار (0.2% من إجمالي القطاع الصناعي)، وبلغت قيمة إنتاجه نحو 5.1 ملايين دينار في عام 2023، ويعمل به 33 موظف كويتي. وتجدر الإشارة إلى أن تطوير هذه الصناعة سيحقق فوائد اقتصادية واستراتيجية كبيرة، مثل تقليل العجز التجاري، ودعم الأمن الصناعي، وتوفير مركبات تتناسب مع البيئة والمناخ المحلي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء مصانع لتجميع المركبات، وتشجيع الاستثمارات في صناعة الأجزاء والمكونات، وتعزيز البحث والتطوير في تقنيات السيارات الكهربائية والهجينة، مما قد يجعل الكويت مركزاً إقليميًا لصناعة المركبات في منطقة الخليج العربي.

- **معدات النقل الأخرى:** تشمل هذه الصناعات إنتاج السفن والقطارات والطائرات والمركبات المتخصصة، وهو عنصر أساسي في تطوير البنية التحتية للنقل البحري والجوي والسكك الحديدية. ويسهم هذا القطاع في تعزيز التجارة والخدمات اللوجستية، ودعم مشاريع النقل المستدام، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، مما يرفع مستوى الأمن الصناعي والاقتصادي للدولة. ويبلغ عدد الشركات العاملة في هذا القطاع 3 شركات، برأسمال قدره 23.5 مليون دينار (0.1% من إجمالي القطاع الصناعي)، مما يعكس محدودية الاستثمار المحلي في هذا المجال والاعتماد شبه الكلي على المعدات المستوردة. وتبلغ قيمة انتاج هذه الشركات نحو 13.8 مليون دينار في عام 2023، ويعمل بها نحو 0.3% من إجمالي العمالة الكويتية في القطاع الصناعي. إن تطوير هذه الصناعة سيسهم في تعزيز الكفاءة اللوجستية، وتقليل تكاليف الاستيراد، وفتح فرص تصدير إقليمية، خاصة في ظل التوسع في مشاريع الموانئ والمطارات وخطط تطوير النقل العام في الكويت. ولتحقيق ذلك على المدى المتوسط أو البعيد، يمكن تحفيز الاستثمارات في بناء السفن، وتطوير الصناعات المغذية للطائرات، وتشجيع مشاريع تصنيع القطارات والمركبات الذكية، مما يضع الكويت في موقع تنافسي متقدم في مجال الصناعات الهندسية الثقيلة.

- **المنتجات والمستحضرات الصيدلانية:** تعتبر هذه الصناعة من القطاعات الحيوية التي تلعب دورًا أساسيًا في تحقيق الأمن الدوائي، ودعم القطاع الصحي، وتعزيز الاقتصاد الوطني من خلال تقليل الاعتماد على الأدوية والمستحضرات المستوردة. وتشمل هذه الصناعة إنتاج الأدوية واللقاحات والمستحضرات البيولوجية والمكملات الغذائية، مما يسهم في تحسين جودة الرعاية الصحية وضمان توفر الأدوية بأسعار تنافسية. ووفق نتائج المسح، يضم هذا القطاع شركة واحدة، بقيمة إنتاج تبلغ 18.2 مليون دينار في عام 2023، وهو ما يعد متواضعًا مقارنةً بحجم الطلب المحلي الكبير على المنتجات الصيدلانية. ويعمل بها 17 موظف كويتي وبنسبة 0.1% من إجمالي العمالة الكويتية في القطاع الصناعي. تجدر الإشارة إلى أن تعزيز هذه الصناعة سيمكن الكويت من تحقيق اكتفاء ذاتي جزئي في إنتاج الأدوية الأساسية، وتقليل الإنفاق على الاستيراد، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات الدوائية في الأسواق الإقليمية. ولتحقيق ذلك، يمكن إطلاق مبادرات لدعم البحث والتطوير في صناعة الأدوية، وتشجيع الشراكات مع الشركات العالمية لنقل التكنولوجيا، وتقديم حوافز استثمارية لإنشاء مصانع أدوية متكاملة تلبي احتياجات السوق المحلي والخليجي.

- **صناعات إعادة التدوير:** تعد من القطاعات الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة، وتقليل النفايات، والحفاظ على الموارد الطبيعية، حيث تسهم في تحويل المخلفات إلى مواد خام قابلة للاستخدام مجددًا، مما يقلل الضغط على البيئة ويخلق فرصًا اقتصادية جديدة. وتشمل هذه الصناعة إعادة تدوير المعادن والبلاستيك والورق والزجاج والإلكترونيات، مما يعزز الاقتصاد الدائري ويسهم في تقليل الاعتماد على استيراد بعض المواد الخام. ولم يتضمن المسح الصناعي لعام 2024 أي شركات في هذا المجال، وبما يشير إلى ضعفه الشديد، ويمثل في الوقت ذاته فرصة استثمارية كبيرة لإنشاء منشآت لإعادة التدوير وتقليل الأثر البيئي للأنشطة الصناعية والاستهلاكية. ويمكن لتطوير هذا القطاع أن يسهم في خلق وظائف جديدة، ودعم الصناعات المحلية، وخفض التكاليف البيئية والاقتصادية الناجمة عن التخلص غير المستدام للنفايات. ولتحقيق ذلك، يجب تشجيع الاستثمارات في مصانع إعادة التدوير، وإصدار سياسات تحفيزية للمصانع التي تستخدم مواد معاد تدويرها، وتطوير شراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الوعي بأهمية هذه الصناعة.

ثامناً: تطبيق معايير التنمية الصناعية على المستوى الكلي والجزئي في الكويت

تمثل التنمية الصناعية أحد المحاور الأساسية في خطط التنمية الاقتصادية لدولة الكويت، حيث تهدف إلى تعزيز الإنتاج المحلي، وتنويع الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على النفط. ويستلزم تحقيق هذه الأهداف تطبيق معايير واضحة على المستويين الكلي والجزئي لضمان تطور مستدام للقطاع الصناعي. وفيما يلي إشارة لتقييم مدى تطبيق معايير التنمية الصناعية في دولة الكويت من خلال نتائج المسح الصناعي لعام 2025، وتسليط الضوء على بعض الفجوات والتحديات التي تواجهها:

1. **معايير التنمية الصناعية على المستوى الكلي:** يشمل المستوى الكلي معايير الاستدامة الاقتصادية والتنويع الصناعي والتوظيف واستراتيجيات الابتكار، والتي يتم تقييمها بناءً على المؤشرات المتاحة من المسح، ومن ضمن ذلك ما يلي:

- **التنوع الصناعي ومساهمة القطاعات المختلفة:** يعد التنوع الصناعي من أهم مؤشرات التنمية الصناعية، ويمكن تحليله من خلال توزيع المنشآت بحسب النشاط الصناعي. فيظهر التوزيع القطاعي للصناعات تركيزاً عاليًا في صناعات أبرزها قطاع «منتجات المعادن اللافلزية الأخرى»، وقطاع «منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات»، وقطاع «المواد والمنتجات الكيمائية»، وقطاع «المنتجات الغذائية». وتشكل هذه القطاعات الأربعة نحو 61.7% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية، ويشير هذا التوزيع إلى أن التنمية الصناعية في الكويت لا تزال غير متوازنة، حيث تعتمد بشكل أساسي على الصناعات التقليدية بينما تغيب الصناعات التكنولوجية المتقدمة.
- **مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي:** يساهم قطاع الصناعات التحويلية بنحو 7.5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت خلال العام 2023 (بحسب إحصاءات الإدارة المركزية للإحصاء). وتتركز القيمة المضافة للقطاع في قطاعي المواد والمنتجات الكيميائية وفحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة، واللذين يشكلان معاً نحو 76.1% من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي (وفق نتائج المسح الصناعي لعام 2025). ورغم النمو في بعض القطاعات، إلا أن الاعتماد على الصناعات الكيميائية والنفطية لا يزال مرتفعًا، مما يستلزم تحفيز الاستثمار في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية مثل الإلكترونيات والمعدات المتقدمة.
- **التوظيف الصناعي وتوطين العمالة:** بلغ عدد العاملين الكويتيين في المنشآت الصناعية نحو 11.9 ألف موظف، وبما يشكل نحو 11.0% من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي، مما يعكس ضعف مشاركة العمالة الوطنية. ويظهر التوزيع القطاعي للعمالة الكويتية في الأنشطة الصناعية المختلفة تركز هذه العمالة في الصناعات النفطية والكيميائية مقابل ضعفها في الصناعات المتقدمة كصناعة الحواسيب والإلكترونيات التي يعمل بها 6 موظفين فقط. ويشير هذا إلى أن التنمية الصناعية تعاني من ضعف نسبة التوطين في القطاعات الحديثة، مما يستلزم خططًا لزيادة تدريب وتأهيل الكوادر المحلية في المجالات المتقدمة.

2. **معايير التنمية الصناعية على المستوى الجزئي:** وفيها يتم تحليل أداء المنشآت الفردية ومدى تطبيقها لمعايير التنمية المستدامة، ومن ضمن ذلك ما يلي:

- **كفاءة استهلاك الموارد والطاقة:** بلغت قيمة استهلاك الطاقة والماء للقطاع الصناعي نحو 110 ملايين دينار في عام 2023، وتشمل الكهرباء والماء والبنزين والغاز وغيرها. وتتمثل القطاعات الثلاثة الأكبر استهلاكاً في كل من المواد والمنتجات الكيميائية، وفحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة،

ومنتجات المعادن اللافلزية الأخرى، والتي تستحوذ على نحو 65.7% من إجمالي استهلاك القطاع الصناعي. الأمر الذي يشير إلى أن هناك حاجة ملحة لتطبيق تقنيات ترشيد استهلاك الطاقة وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة في المنشآت الصناعية.

- **تحسين الإنتاجية وتقليل التكاليف التشغيلية:** ترتفع تكاليف الإنتاج في بعض القطاعات مقارنة بالإنتاجية، وبالتالي يجب على المنشآت تطبيق أنظمة تحسين الإنتاجية وتقليل التكاليف لضمان القدرة التنافسية.

- **الاستثمار في التدريب والتطوير:** هناك محدودية في التدريب المهني للعمالة الوطنية بالقطاع الصناعي، وبالتالي هناك ضرورة لإنشاء مراكز تدريب متخصصة لضمان نقل المعرفة والتكنولوجيا إلى العمالة المحلية.

- **تطوير سلاسل التوريد المحلية:** تعتمد الكويت بشكل كبير على المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج الصناعي، حيث بلغت تكلفة المواد الأولية المستوردة نحو 1170.0 مليون دينار خلال العام 2023، مقارنةً بنحو 941.1 مليون دينار للمواد الأولية المحلية. وحيث إن ضعف سلاسل التوريد المحلية يؤثر على استدامة الإنتاج الصناعي، فإن ذلك يستلزم تعزيز الاستثمار في الصناعات المغذية وتقليل الاعتماد على الواردات.

خلاصة الفصل:

يؤكد المسح الصناعي لعام 2024 أن القطاع الصناعي في الكويت لا يزال يتركز حول الصناعات التقليدية المرتبطة بالطاقة، مع ضعف واضح في الاستثمار في الصناعات المتقدمة مثل الإلكترونيات والمستحضرات الصيدلانية وآلات التصنيع. ورغم الجهود المبذولة في دعم المنشآت الصناعية، فإن هناك حاجة ماسة إلى تعزيز نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق توازن في التوزيع الجغرافي للصناعة، وتحفيز الاستثمار في قطاعات صناعية جديدة تدعم التنويع الاقتصادي. كما أن ضعف سلاسل التوريد المحلية والاعتماد الكبير على المواد الأولية المستوردة يمثل تحديًا أمام تحقيق الاستدامة الصناعية، مما يستلزم تطوير استراتيجيات لدعم الإنتاج المحلي وتحسين الكفاءة التشغيلية للمنشآت الصناعية. وبناءً على هذه النتائج، فإن تبني سياسات داعمة للاستثمار الصناعي، وتوفير الحوافز للقطاعات غير المستغلة، وتطوير البنية التحتية الصناعية سيشكل محورًا أساسيًا في تعزيز القطاع الصناعي في الكويت خلال السنوات القادمة.

03

الفصل الثالث: الإنتاج الصناعي

أولاً: مبيعات القطاع الصناعي

ثانياً: الإنتاج الصناعي

ثالثاً: المدخلات الوسيطة (مستلزمات الإنتاج الصناعي)

رابعاً: القيمة المضافة للقطاع الصناعي

خامساً: الكفاءة الإنتاجية للقطاع الصناعي

سادساً: الطاقة الإنتاجية العاطلة

الفصل الثالث: الإنتاج الصناعي

يعد الإنتاج الصناعي أحد المحاور الرئيسية للنمو الاقتصادي في دولة الكويت، حيث يسهم في تنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على قطاع النفط، وتعزيز القيمة المضافة للمنتجات الوطنية. وتبرز أهمية هذا القطاع في دعم التنمية المستدامة، وتوفير فرص عمل جديدة، وتحفيز الابتكار الصناعي، مما يجعله عنصرًا حيوياً في رؤية الكويت الاقتصادية. ومع ذلك، فإن قياس أداء الإنتاج الصناعي يتطلب تحليلاً دقيقًا لمعدلات النمو، وتوزيع الإنتاج بين القطاعات المختلفة، والكفاءة الإنتاجية، وهو ما يتناوله هذا الفصل استنادًا إلى بيانات النشرة الإحصائية للمسح الصناعي لعام 2025.

ويركز هذا الفصل على استعراض تطور حجم الإنتاج الصناعي خلال السنوات الثلاث (2021 – 2022 – 2023)، حيث يتم تحليل معدلات النمو السنوية، والتوزيع القطاعي، والمساهمات النسبية لكل قطاع صناعي. كما يتم تسليط الضوء على قيمة المبيعات الصناعية، والتي تعكس مدى نجاح المنتجات الصناعية الكويتية في السوق المحلية والخارجية، من خلال تقييم التغيرات في حجم المبيعات، وتوزيعها حسب القطاعات الصناعية، ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني. وعلاوة على ذلك، يتناول الفصل تحليل القيمة المضافة للقطاع الصناعي باعتبارها مؤشرًا أساسيًا لقياس الكفاءة الاقتصادية للصناعة. ويشمل ذلك دراسة تطور القيمة المضافة، ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وهيكلها الصناعي، مما يساعد في تحديد مدى تحقيق القطاع الصناعي لعوائد اقتصادية حقيقية. كما يتم التركيز على الكفاءة الإنتاجية للقطاعات الصناعية من خلال قياس مدى الاستخدام الأمثل للموارد، وتقليل الهدر، وتحسين إنتاجية المصانع، مما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للصناعة الكويتية. وإلى جانب ذلك، يناقش هذا الفصل قضية الطاقة العاطلة في القطاع الصناعي، والتي تمثل الفجوة بين القدرة الإنتاجية المتاحة والاستخدام الفعلي لها.

ويهدف هذا التحليل الشامل إلى تقديم رؤية واضحة حول أداء القطاع الصناعي في دولة الكويت، مما يسهم في تحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، والسياسات المطلوبة لتعزيز النمو الصناعي المستدام. كما يوفر قاعدة بيانات لصناع القرار والمستثمرين لدعم تطوير الصناعات الواعدة، وتحسين الكفاءة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني، بما يتماشى مع رؤية الكويت لتحقيق اقتصاد متنوع ومستدام.

أولاً: مبيعات القطاع الصناعي

يتلخص مفهوم قيمة المبيعات للقطاع الصناعي في قيمة المبيعات من جميع السلع والخدمات التي تقوم المنشأة الصناعية ببيعها، ويدخل ضمن المبيعات كل من المبيعات الإجمالية المحلية والحكومية والصادرات الموجهة للسوق الخارجية من المنتجات الصناعية. وبلغت قيمة المبيعات الإجمالية للمنشآت الصناعية خلال عام 2023 نحو 5092.7 مليون دينار والتي سجلت فيه انخفاضاً ملحوظاً بنحو 3567.8 مليون دينار وبنسبة 41.2% مقارنةً بعام 2022 الذي سجلت فيه قيمة المبيعات نحو 8660.5 مليون دينار.

شكل 14: تطور قيمة مبيعات القطاع الصناعي (مليون دينار)

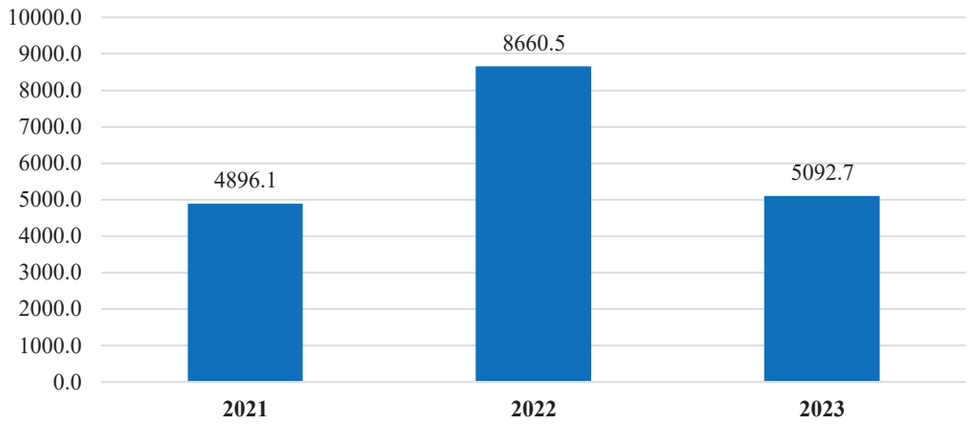

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وقد شكلت قيمة مبيعات قطاع «المواد والمنتجات الكيميائية» أكبر تلك القطاعات نحو 1661.2 مليون دينار وبنسبة 32.6% من إجمالي قيمة المبيعات الصناعية لعام 2023، ثم قطاع «فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة» بقيمة مبيعات 959.0 مليون دينار وبنسبة 18.8% من الإجمالي، ثم قطاع «المنتجات الغذائية» بقيمة مبيعات 583.2 مليون دينار وبنسبة 11.5% من إجمالي المبيعات الصناعية لعام 2023. وقد ساهمت القيمة الإجمالية لمبيعات القطاعات الصناعية العشر الأكبر بنحو 4855.5 مليون دينار وبما يقارب نحو 95.3% من إجمالي قيمة المبيعات للمنشآت الصناعية خلال عام 2023.

شكل 15: الأهمية النسبية للمنشآت الصناعية بحسب قيمة المبيعات لعام 2023 (% من الإجمالي)

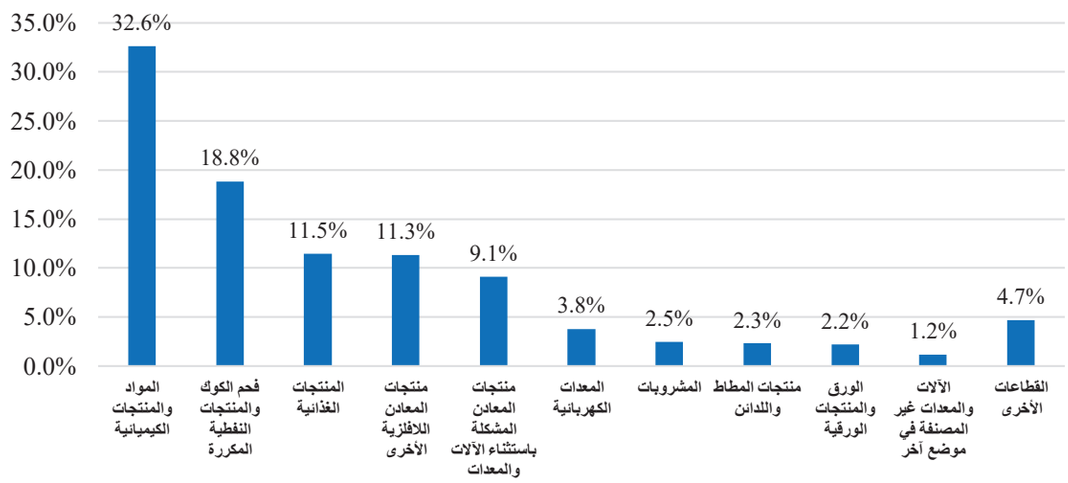

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وبالنسبة لتوزيع المبيعات الإجمالية لقطاع الصناعات التحويلية بحسب جهة التسويق خلال عام 2023، فقد بلغت قيمة المبيعات الموجهة نحو السوق المحلية نحو 2525.4 مليون دينار وبنسبة 49.6% من إجمالي قيمة المبيعات، فيما جاءت في المرتبة الثانية المبيعات الموجهة نحو التصدير بقيمة 1731.4 مليون دينار وبنسبة 34.0% من الإجمالي، وأخيراً المبيعات الموجهة للقطاع الحكومي بنحو 835.9 مليون دينار وبنسبة 16.4% من إجمالي قيمة المبيعات الصناعية لعام 2023.

شكل 16: هيكل المبيعات الإجمالية للقطاع الصناعي في عام 2023 (% من الإجمالي)

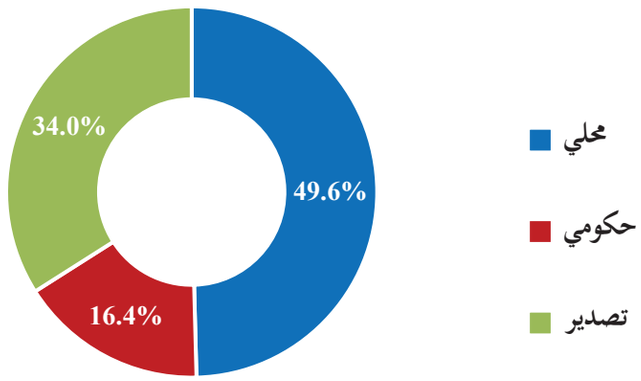

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

ثانياً: الإنتاج الصناعي

تعرف قيمة الإنتاج الصناعي على أنها قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون محددة بعام وذلك نتيجة ممارسة المنشأة الصناعية للنشاط الإنتاجي، وتساوي قيمة الإنتاج قيمة المبيعات إضافة إلى التغير في قيمة المخزون. وقد سجلت قيمة الإنتاج الصناعي لعام 2023 انخفاضاً طفيفاً بقيمة 29.0 مليون دينار وبنسبة 0.6%، حيث بلغت قيمة الإنتاج الصناعي لعام 2023 نحو 5070.8 مليون دينار مقارنةً بنحو 5099.8 مليون دينار لعام 2022 ونحو 4892.7 مليون دينار في عام 2021.

شكل 17: تطور قيمة الإنتاج الصناعي (مليون دينار)

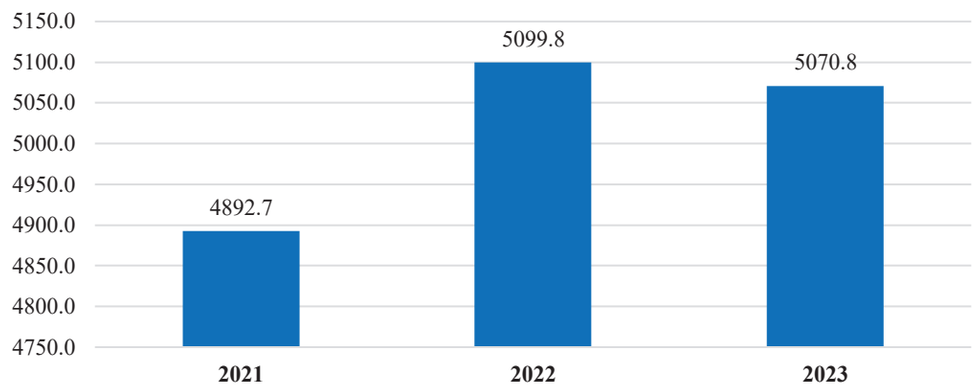

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وقد شكلت قيمة إنتاج قطاع «المواد والمنتجات الكيميائية» أكبر القطاعات نحو 1648.1 مليون دينار وبنسبة 32.5% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي لعام 2023، ثم قطاع «فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة» بقيمة 958.7 مليون دينار وبنسبة 18.9% من الإجمالي، ثم قطاع «منتجات المعادن اللافلزية الأخرى» بقيمة 577.8 مليون دينار وبنسبة 11.4% من إجمالي قيمة الإنتاج لعام 2023. وقد ساهمت القيمة الإجمالية لإنتاج القطاعات العشر الأكبر بنحو 4830.7 مليون دينار وبما يقارب نحو 95.3% من إجمالي قيمة الإنتاج خلال العام 2023 للمنشآت الصناعية التي شملها المسح الصناعي.

شكل 18: الأهمية النسبية للمنشآت الصناعية بحسب قيمة الإنتاج في عام 2023 (% من الإجمالي)

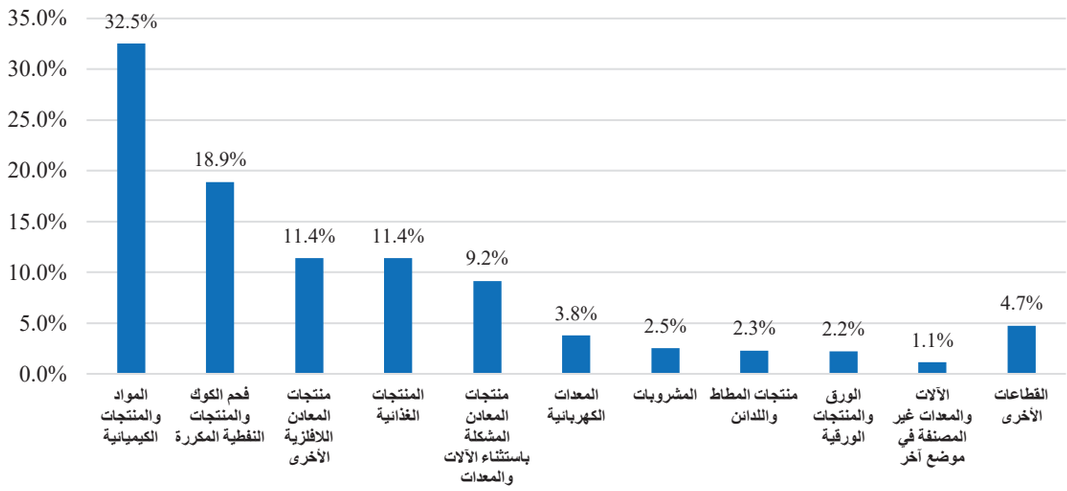

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

ثالثاً: المدخلات الوسيطة (مستلزمات الإنتاج الصناعي)

ينصرف مفهوم المدخلات الوسيطة أو ما يعرف بمستلزمات الإنتاج السلعية والخدمية إلى قيمة المشتريات من الخامات والمستلزمات السلعية الأخرى اللازمة للإنتاج متضمنة قيمة المواد الخام الأولية اللازمة للإنتاج والوقود والكهرباء والمياه، بالإضافة إلى تكلفة الخامات الصناعية. وتنقسم المدخلات الوسيطة إلى ثلاث فئات رئيسية وفقاً لما تضمنته استمارة المسح الصناعي لعام 2024، وذلك على النحو التالي:

- **المواد الأولية والمستلزمات السلعية اللازمة للإنتاج:** وتشمل تكلفة المواد الأولية والمنتجات الوسيطة المشتراة بغرض الإنتاج، وتنقسم إلى مواد خام ومواد نصف مصنعة ومواد مصنعة ومواد خاصة بالتعبئة والتغليف، سواء كانت تلك المواد محلية أو مستوردة، أخذاً في الاعتبار التغير في المخزون من هذه المواد.
- **قيمة الاستهلاك من الوقود والمحروقات:** وتشمل قيمة استهلاك المنشآت الصناعية من كافة أنواع الوقود في العملية الإنتاجية كالكهرباء والمياه والغاز الطبيعي والبنزين والديزل والزيوت والشحوم وغيرها.
- **تكاليف المنشآت الصناعية الأخرى:** ومنها تكاليف الإيجارات والصيانة وقطع الغيار وتكاليف التسويق وتدريب العمالة الوطنية، إضافة إلى التكاليف الإدارية الأخرى.

وتشير البيانات إلى أن قيمة المستلزمات الوسيطة لقطاع الصناعات التحويلية قد بلغت نحو 2654.8 مليون دينار خلال عام 2023، وبارتفاع مقداره نحو 99.1 مليون دينار ومعدله 3.9% مقارنة بعام 2022 الذي بلغت فيه تلك القيمة نحو 2555.8 مليون دينار. ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة تكلفة المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج شاملة التغير في مخزوناتها (تساهم بنحو 80.3% من إجمالي تكلفة المستلزمات الوسيطة) بنحو 79.8 مليون دينار وبمعدل 3.9% خلال عام 2023 لتصل تلك القيمة إلى نحو 2053.3 مليون دينار، وكذلك ارتفاع قيمة تكاليف الاستهلاك من الوقود والمحروقات (تساهم بنحو 4.2% من إجمالي تكلفة المستلزمات الوسيطة) بما مقداره 5.0 مليون دينار وبمعدل 4.8% لتصل إلى نحو 110.8 مليون دينار، وارتفاع قيمة تكاليف الإيجارات والصيانة وقطع الغيار وغيرها (تساهم بنحو 15.5% من إجمالي تكلفة المستلزمات الوسيطة) بما مقداره 14.2 مليون دينار ومعدله 3.6% لتصل إلى نحو 410.9 مليون دينار خلال عام 2023.

جدول 5: تطور قيمة المستلزمات الوسيطة للإنتاج الصناعي (مليون دينار)

البيان	2021	2022	2023
▪تكلفة المواد الاولية ومستلزمات الإنتاج	1771.6	2053.3	2133.1
▪تكاليف الاستهلاك من الوقود والمحروقات	100.9	105.8	110.8
▪تكاليف الإيجارات والصيانة وغيرها	387.9	396.7	410.9
إجمالي المدخلات الوسيطة	**2260.4**	**2555.8**	**2654.8**

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

- **المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج:** بلغت قيمة تكلفة المواد الأولية اللازمة للإنتاج الصناعي ومستلزمات الإنتاج (تتضمن التغير في مخزوناتها) نحو 2133.1 مليون دينار خلال عام 2023 مقابل نحو 2053.3 مليون دينار في عام 2022. وتتكون المواد الأولية من أربعة عناصر أساسية هي المواد الخام وتساهم بنحو 78.3% من إجمالي تكلفة المواد الأولية خلال عام 2023، تليها المواد المتعلقة بالتعبئة والتغليف بنسبة 8.6%، ثم المواد نصف المصنعة بنسبة 6.6%، ثم المواد المصنعة بنسبة 6.5% من إجمالي تكلفة المواد الأولية خلال العام المذكور.

شكل 19: الهيكل النسبي لتكلفة المواد الأولية في عام 2023 (% من الإجمالي)

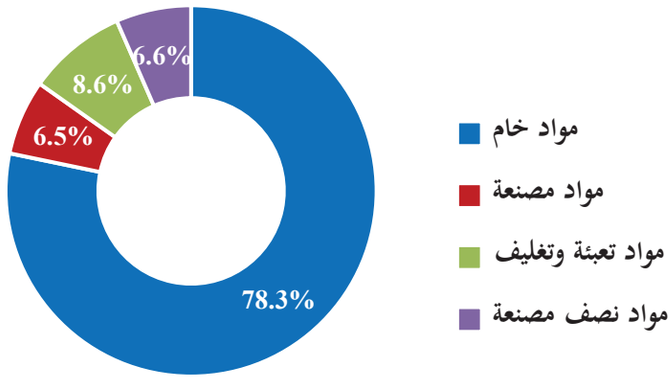

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للمنشآت الصناعية بحسب تكاليف المواد الأولية، فقد جاء قطاع «المواد والمنتجات الكيميائية» كأكبر القطاعات الصناعية من حيث تكلفة المواد الأولية خلال عام 2023 بنسبة 18.7% من الإجمالي، ثم قطاع « المنتجات الغذائية « بنسبة 16.7% من الإجمالي، ثم قطاع «منتجات المعادن اللافلزية الأخرى» بنسبة 16.2% من الإجمالي. وعلى صعيد آخر، تنقسم المواد الأولية اللازمة للعمليات الإنتاجية بالقطاع الصناعي من حيث مصدرها إلى مواد أولية محلية ومواد أولية مستوردة، وقد ساهمت المواد الأولية المحلية خلال عام 2023 بنحو 44.6% من إجمالي قيمة المواد الأولية، بينما ساهمت المواد الأولية المستوردة بنحو 45.4% من إجمالي المواد الأولية الداخلة في العمليات الإنتاج للقطاع الصناعي في عام 2023.

شكل 20: الأهمية النسبية للمنشآت الصناعية بحسب تكلفة المواد الخام الأولية لعام 2023 (% من الإجمالي)

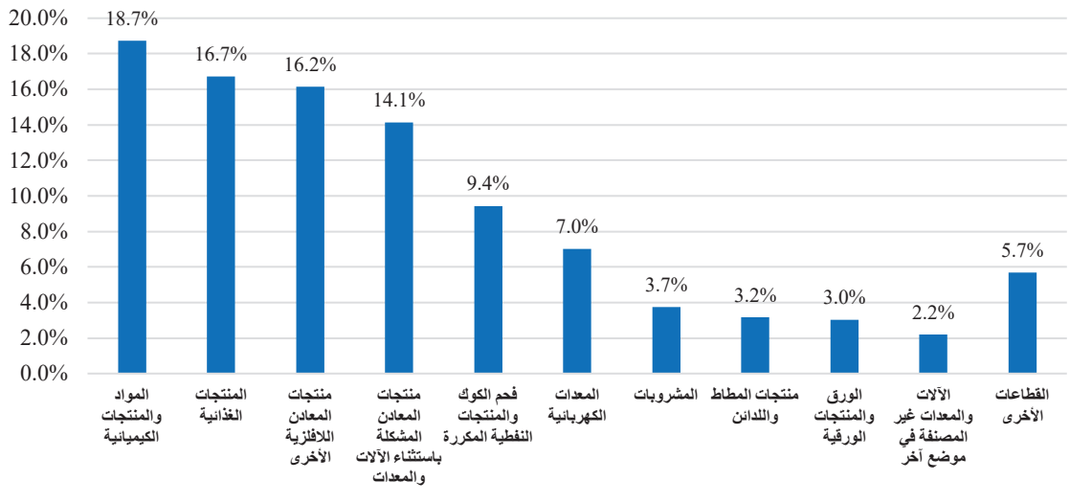

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

- **الاستهلاك من الوقود والمحروقات:** بلغت قيمة تكلفة الاستهلاكات من الوقود والمحروقات اللازمة للإنتاج الصناعي نحو 110.8 مليون دينار في عام 2023 مسجلة ارتفاعاً بقيمة 5.0 مليون دينار وبنسبة 4.8% مقارنةً بعام 2022 الذي سجلت فيه هذه القيمة نحو 105.8 مليون دينار. وتتكون هذه التكاليف من مجموعة من الاستهلاكات والمنافع أهمها تكلفة استهلاك الديزل بقيمة 24.1 مليون دينار وبنسبة 21.8% من الإجمالي، ثم تكلفة الكهرباء بقيمة 21.5 مليون دينار وبنسبة 19.4% من الإجمالي، ثم تكلفة استهلاك الغاز الطبيعي بقيمة 18.1 مليون دينار وبنسبة 16.3% من إجمالي تكاليف استهلاك الوقود والمحروقات خلال عام 2023.

شكل 21: الهيكل النسبي لتكلفة الاستهلاكات من الوقود والمحروقات في عام 2023 (% من الإجمالي)

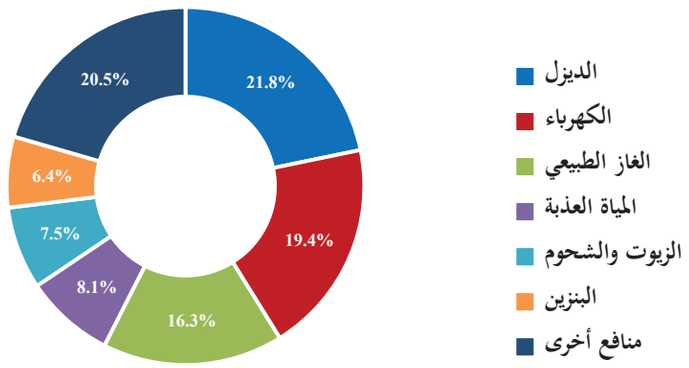

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

شكل 22: الأهمية النسبية للمنشآت الصناعية بحسب الاستهلاكات لعام 2023 (% من الإجمالي)

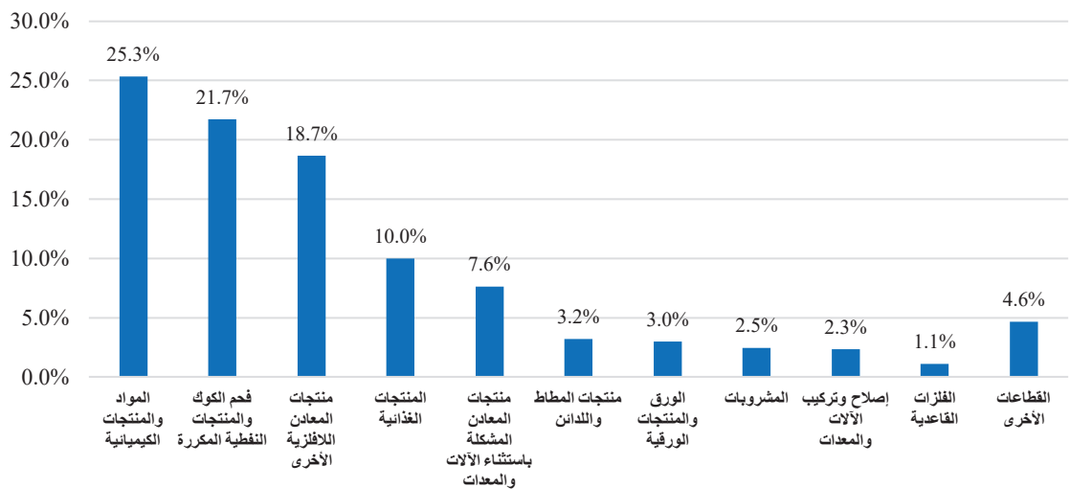

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

- **التكاليف الأخرى للمنشآت الصناعية:** ارتفعت قيمة التكلفة الأخرى للمنشآت الصناعية التي تشمل الايجارات والصيانة والتدريب والتسويق وغيرها لتصل إلى نحو 410.9 مليون دينار في عام 2023 مقارنةً بنحو 396.7 مليون دينار لعام 2022، بارتفاع مقداره 14.2 مليون دينار وبنسبة 3.6%. وتتضمن هذه التكاليف مجموعة من عناصر التكلفة أهمها المصاريف الإدارية بقيمة 134.7 مليون دينار وبنسبة 32.8% من إجمالي تلك التكاليف، ثم تكاليف الصيانة وقطع الغيار بقيمة 80.8 مليون دينار وبنسبة 19.7% من الإجمالي، ثم تكاليف الإيجارات بقيمة 50.6 مليون دينار وبنسبة 12.3% من الإجمالي خلال عام 2023.

شكل 23: الهيكل النسبي للتكاليف الأخرى في عام 2023 (% من الإجمالي)

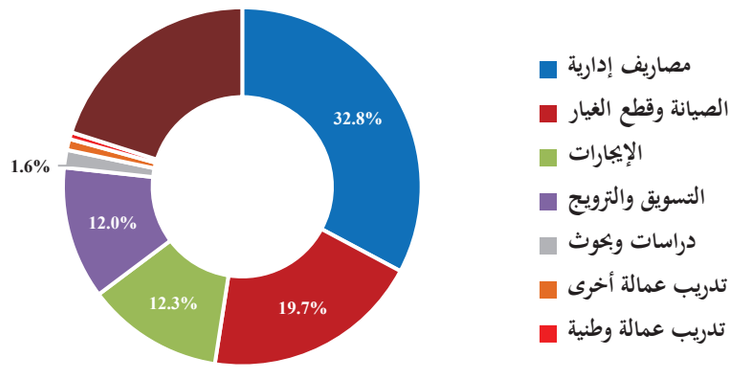

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

شكل 24: الأهمية النسبية للمنشآت الصناعية بحسب التكاليف الأخرى لعام 2023 (% من الإجمالي)

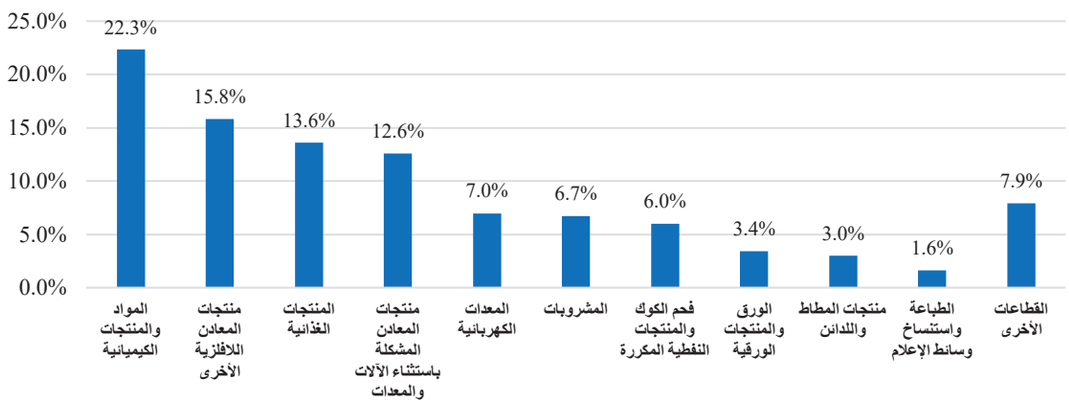

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

رابعاً: القيمة المضافة للقطاع الصناعي

يشير مفهوم القيمة المضافة إلى الفرق بين قيمة المخرجات وقيمة المدخلات المشتراة من وحدات أخرى، أي أن القيمة المضافة يمكن أن تحسب بالفرق بين قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق وبين قيمة المدخلات المادية الخاصة بالمشروع، والمشتراة من خارج المشروع، مثل المواد الاولية والخدمات والطاقة والنقل والوقود والصيانة... إلخ. وتعبر القيمة المضافة أيضاً عن مجموع عوائد عناصر الإنتاج. أي أن القيمة المضافة توزع بين الأجور والإيجارات ومصروفات وعمولات وقروض والأرباح، وبحيث إن مجموع هذه المكونات لابد وأن يتساوى مع القيمة المضافة المحسوبة للمشروع. كما يمكن حساب القيمة المضافة عن طريق صافي ناتج قطاع ما بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة ويتم حسابها بدون أية خصومات تتعلق باستهلاك الأصول المصنعة، أو بنضوب أو تدهور الموارد الطبيعية.

وتشير نتائج المسح الصناعي لعام 2025 إلى أن القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية بلغت نحو 2416.0 مليون دينار خلال عام 2023، وبانخفاض مقدراه نحو 128.1 مليون دينار ومعدله 5.0% مقارنة بعام 2022 الذي بلغت فيه تلك القيمة المضافة نحو 2544.0 مليون دينار. وقد شكلت القيمة المضافة لقطاع « المواد والمنتجات الكيميائية» أكبر القطاعات بنحو 1129.1 مليون دينار وبنسبة 46.7% من إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية لعام 2023، ثم قطاع «فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة» بقيمة 708.6 مليون دينار وبنسبة 29.3% من الإجمالي، ثم قطاع «المنتجات الغذائية» بقيمة 153.6 مليون دينار وبنسبة 6.4% من إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية خلال عام 2023. وقد ساهمت القيمة المضافة للقطاعات العشر الأكبر بنحو 2366.6 مليون دينار وبما يقارب نحو 98.0% من إجمالي القيمة المضافة للمنشآت الصناعية التي شملها المسح الصناعي لعام 2023.

شكل 25: الأهمية النسبية للمنشآت الصناعية بحسب القيمة المضافة لعام 2023 (% من الإجمالي)

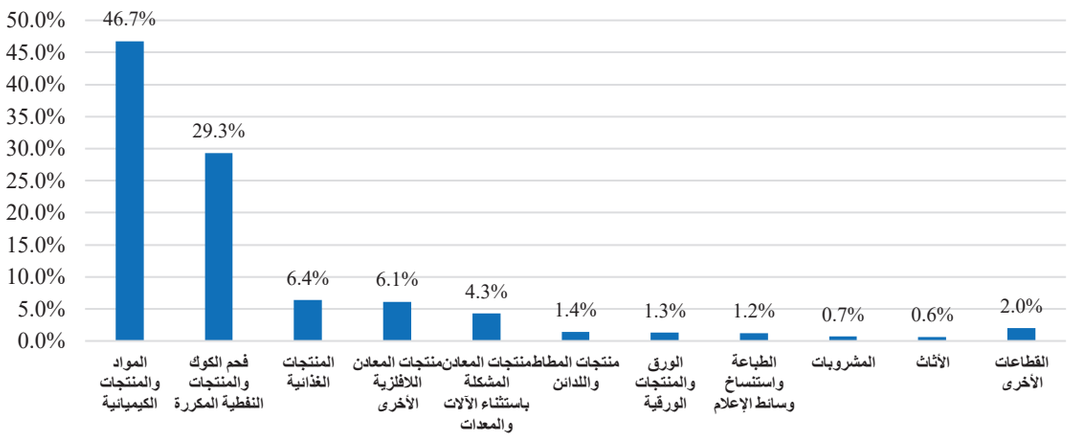

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

خامساً: الكفاءة الإنتاجية للقطاع الصناعي

يشير مفهوم الإنتاجية بشكل عام إلى العلاقة التي تربط ما بين المدخلات والمخرجات في العملية الإنتاجية الواحدة، إذ تساهم في رفع مستويات الإنتاج من الموارد، وتدفقها إلى المستخدم النهائي لها أو مستهلكها. وكذلك تشير الكفاءة الإنتاجية إلى العلاقة بين مدخلات العملية الإنتاجية من جهة وبين المخرجات الناتجة عن هذه العملية من جهة أخرى، حيث ترتفع الكفاءة الإنتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى المستخدم من الموارد. وكذلك يشير مفهوم كفاءة الإنتاج إلى الاستخدام الرشيد في المفاضلة بين البدائل واختيار الأفضل منها الذي يخفض التكاليف أو يساهم في زيادة العائد لأعلى درجة ممكنة. وفيما يلي بعض المؤشرات الإنتاجية المستخلصة من المسح الصناعي لعام 2024:

- **نسبة استثمار عائدات الصناعة في الاقتصاد الوطني** = رأس المال الثابت / الناتج المحلي الإجمالي * 100

ويتم احتساب هذا المؤشر على أساس أنه يساوي قيمة رأس المال الثابت (قيمة الأصول غير المالية) للقطاع الصناعي منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي (القيمة المضافة). وقد ارتفعت هذه النسبة من نحو 349.3% في عام 2021 إلى نحو 365.2% في عام 2022، ثم إلى نحو 367.9% في عام 2023. ويمكن اعتبار هذا المؤشر مؤشرًا على الكفاءة الإنتاجية، حيث يعكس مدى استغلال الاستثمارات الرأسمالية مثل الآلات والمعدات في تحقيق الإنتاج. وعندما تكون النسبة مرتفعة، فقد يشير ذلك إلى اعتماد كبير على رأس المال كما هو الحال في الصناعات الثقيلة والبتروكيماوية، ولكن إذا لم يرافقها تحسن في القيمة المضافة فقد يعكس ذلك ضعف استغلال الأصول الإنتاجية. أما إذا كانت النسبة منخفضة، فقد يدل ذلك على كفاءة إنتاجية مرتفعة، خاصة في الصناعات كثيفة العمالة، لكنه قد يعني أيضًا نقص الاستثمار في التكنولوجيا.

- **المعامل الفني للمدخلات الوسيطة إلى الإنتاج الإجمالي** = قيمة الاستهلاك الوسيط / قيمة الإنتاج الإجمالي * 100

يعد هذا المؤشر مؤشرًا مهمًا لقياس كفاءة استخدام الموارد في العملية الإنتاجية. فهو يعكس نسبة تكلفة المدخلات الوسيطة (مثل المواد الخام، الأجزاء المصنعة، والخدمات الصناعية) إلى إجمالي الإنتاج، مما يساعد في تقييم مدى الاعتماد على المدخلات الخارجية مقابل القيمة المضافة التي تحققها الصناعة. وعندما تكون النسبة مرتفعة، فقد يشير ذلك إلى اعتماد كبير على المدخلات الوسيطة، مما قد يعني ضعف القدرة على إنتاج المواد الأولية محليًا أو أن الصناعة تعتمد بشكل أساسي على التجميع بدلاً من التصنيع المتكامل. وهذا شائع في الصناعات التجميعية والإلكترونية، حيث تعتمد المصانع على استيراد مكونات جاهزة وتجميعها محليًا.

وأما إذا كانت النسبة منخفضة، فقد يدل ذلك على كفاءة إنتاجية عالية، حيث تتمكن الصناعة من تحقيق قيمة مضافة كبيرة باستخدام مدخلات أقل. وهذا غالبًا ما يكون شائعًا في الصناعات التحويلية التي تعتمد على معالجة المواد الخام محليًا، مثل الصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية، حيث يتم تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية بحد أدنى من المدخلات الخارجية. ويتم احتساب هذا المؤشر على أساس أنه يساوي قيمة

الاستهلاك الوسيط للقطاع الصناعي منسوباً إلى قيمة الإنتاج لهذا القطاع. وقد ارتفعت هذه النسبة من نحو 46.2% خلال عام 2021 إلى نحو 50.1% خلال عام 2022 ثم ارتفعت في عام 2023 لتبلغ نحو 52.4%.

- **نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج** = القيمة المضافة / قيمة الإنتاج * 100

تعد هذه النسبة مؤشرًا رئيسيًا لقياس مدى مساهمة الصناعة في خلق قيمة اقتصادية إضافية بعد خصم تكاليف المدخلات الوسيطة. فعندما تكون النسبة مرتفعة، فهذا يشير إلى قيمة مضافة كبيرة، كما هو الحال في الصناعات التحويلية الثقيلة التي تعتمد على المعالجة والتصنيع المحلي. وأما إذا كانت النسبة منخفضة، فقد يعني ذلك اعتمادًا كبيراً على المدخلات الوسيطة، كما في الصناعات التجميعية التي تعتمد على استيراد المكونات بدلاً من تصنيعها محليًا. وقد انخفضت هذه النسبة من نحو 43.8% خلال عام 2021 إلى نحو 49.9% خلال عام 2022 ثم انخفضت إلى نحو 47.6% لعام 2023.

سادساً: الطاقة الإنتاجية العاطلة

تمثل الطاقة الإنتاجية العاطلة في القطاع الصناعي الفجوة بين القدرة الإنتاجية القصوى للمصانع والإنتاج الفعلي، مما يعكس مدى استغلال الموارد الصناعية بكفاءة. وعندما تكون نسبة الطاقة العاطلة مرتفعة، فهذا يشير إلى عدم استغلال كامل الإمكانات المتاحة بسبب عوامل مثل ضعف الطلب، ونقص المواد الخام، أو مشكلات تشغيلية مثل الأعطال ونقص العمالة المتخصصة. وتعد هذه المشكلة أكثر شيوعًا في الصناعات التي تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة، حيث يمكن أن تؤدي فترات الركود الاقتصادي أو تقلبات الأسواق إلى انخفاض الإنتاج عن المستويات المستهدفة. وفي المقابل، يشير انخفاض معدل الطاقة العاطلة إلى كفاءة تشغيلية عالية، حيث تستغل المصانع قدراتها الإنتاجية بشكل أقرب إلى الحد الأقصى، مما يعكس طلبًا مستقرًا وعمليات تشغيل فعالة. ومع ذلك، فإن بعض الصناعات تحتاج إلى حجم معين من الطاقة العاطلة للحفاظ على المرونة الإنتاجية والتكيف مع التغيرات في السوق.

ووفقاً لنتائج المسح الصناعي بدولة الكويت، تم تقدير قيمة الحدود القصوى للإنتاج لكل مصنع ومقارنتها بقيمة الإنتاج الفعلي لعام 2023، بعد استبعاد بيانات 154 شركة من أصل 741 شركة مشمولة بالمسح، وذلك لأسباب تتعلق ببيانات الحدود القصوى للإنتاج سواء لعدم توفرها أو لوجود تحفظات مهنية بشأن اتساق هذه البيانات المقدمة من جانب بعض الشركات بما لا يسمح باستخدامها في التحليل الكمي المقارن بصورة منهجية. ووفقاً لهذه التقديرات، بلغت نسبة التشغيل في القطاع الصناعي ككل نحو 40.8% في عام 2023، ما يعني أن الطاقة العاطلة تقدر بنحو 59.2%. وقطاعياً، ترتفع الطاقة التشغيلية للإنتاج في العديد من القطاعات أهمها قطاع «معدات النقل الأخرى» بنسبة 100%، وقطاع «إصلاح وتركيب الآلات والمعدات» بنسبة 91.5%، وقطاع «فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة» بنسبة 74.7%. وفي مقابل ذلك، ترتفع الطاقة الانتاجية العاطلة في بعض القطاعات الصناعية منها قطاع «الطباعة واستنساخ وسائط

الإعلام» بنسبة 92.0%، وقطاع «الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية» بنسبة 86.4%، وقطاع «المنتجات الجدلية والمنتجات ذات الصلة» بنسبة 85.6%.

ويعد تحسين استغلال الطاقة الإنتاجية العاطلة في القطاع الصناعي بالكويت أمرًا ضرورياً لتعزيز الكفاءة الإنتاجية وتقليل الفجوة بين القدرة الإنتاجية الفعلية والمحتملة. ويتطلب ذلك معالجة العوامل التي تؤدي إلى انخفاض الإنتاج، مثل نقص الطلب المحلي، وضعف سلاسل التوريد، ومحدودية العمالة الماهرة. ومن أبرز الحلول الممكنة تشجيع الاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا الصناعية، مما يتيح تحسين عمليات التشغيل وزيادة الإنتاجية دون الحاجة إلى توسيع الطاقات الإنتاجية الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومة تقديم حوافز ضريبية ودعم مالي للشركات التي تعمل على تحسين كفاءة الإنتاج والاستفادة من قدراتها بشكل أكبر.

كما يمكن تعزيز استغلال الطاقة العاطلة من خلال توسيع فرص التصدير ودخول أسواق جديدة، مما يساعد المصانع الكويتية على تشغيل خطوط الإنتاج بكامل طاقتها. ويتطلب ذلك تحسين جودة المنتجات وزيادة القدرة التنافسية للصناعة الوطنية، إلى جانب تطوير اتفاقيات تجارية مع الأسواق الإقليمية والدولية. وعلاوة على ذلك، يمكن إعادة هيكلة القطاعات الصناعية بحيث يتم إعادة توزيع الإنتاج بين المصانع وفقًا لمعدلات الطلب الفعلي، مما يقلل من التكدس الإنتاجي في بعض القطاعات ويزيد من الكفاءة التشغيلية في القطاع الصناعي ككل.

شكل 26: تقديرات الطاقة الإنتاجية العاطلة في القطاع الصناعي في عام 2023

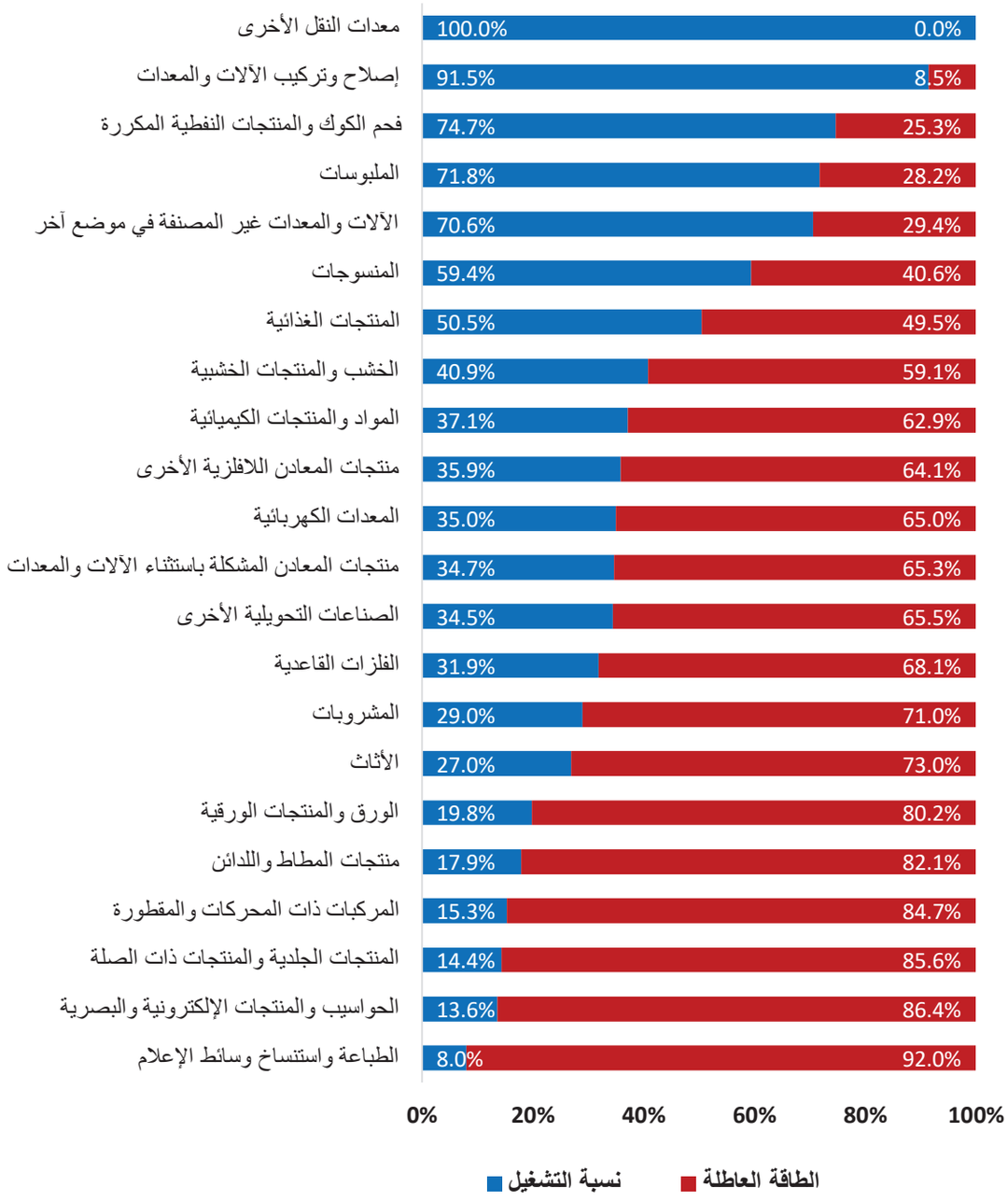

المصدر: تقديرات الهيئة العامة للصناعة.

خلاصة الفصل:

يُظهر المسح الصناعي لعام 2024 أن القطاع الصناعي في دولة الكويت يواجه عدة تحديات تتعلق بتراجع المبيعات، وانخفاض القيمة المضافة، وارتفاع الطاقة العاطلة، مما يحد من قدرته على تحقيق النمو المستدام. ولتعزيز أداء القطاع، يجب التركيز على تحفيز الطلب المحلي، وتطوير الصناعات التكنولوجية، وتشجيع الاستثمار في الأتمتة والابتكار الصناعي. كما أن تحسين سياسات التصدير وتنويع الأسواق يعد أمرًا حيويًا لزيادة التشغيل وخفض معدلات الطاقة العاطلة. ويمثل هذا التحليل أداة استراتيجية لصناع القرار والمستثمرين لتحديد الإصلاحات والسياسات المطلوبة لدعم التحول الصناعي وتحقيق تنمية اقتصادية أكثر تنوعًا واستدامة.

04

الفصل الرابع: الاستثمار الصناعي

أولاً: الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية

ثالثاً: أرباح القطاع الصناعي

ثانياً: الإنفاق الرأسمالي في القطاع الصناعي

الفصل الرابع: الاستثمار الصناعي

يعد الاستثمار الصناعي أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في دولة الكويت، حيث يسهم في تطوير البنية التحتية الصناعية، وتعزيز الإنتاجية، وزيادة القدرة التنافسية للصناعات المحلية. ويشمل الاستثمار الصناعي الإنفاق على الأصول غير المالية، والتوسع في خطوط الإنتاج، وتحديث التكنولوجيا والمعدات، مما يساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية مثل النفط. ويعكس تحليل الاستثمار الصناعي مدى كفاءة تخصيص الموارد وتوجهات الإنفاق في القطاع الصناعي، مما يساعد في تقييم ديناميكية نمو هذا القطاع ودوره في الاقتصاد الوطني.

ويركز هذا الفصل على استعراض وتحليل الاستثمار الصناعي في دولة الكويت من خلال عدة مؤشرات رئيسية مستخلصة من نتائج المسح الصناعي لعام 2025. وسيتم تحليل هيكل الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية من خلال تقييم حجم وتوزيع الاستثمارات في المعدات والمباني والأراضي، مما يساعد في فهم مدى استدامة وقدرة القطاع الصناعي على التوسع والتطور. كما سيتم استعراض حجم الإنفاق الاستثماري لزيادة الإنتاج الصناعي، من خلال تحليل معدلات الاستثمارات الجديدة وتطوير خطوط الإنتاج وتبني التكنولوجيا الحديثة، مما يعكس قدرة القطاع على التحديث والنمو. إلى جانب ذلك، يتناول الفصل مؤشرات الربحية في القطاع الصناعي، والتي تعد مؤشرًا رئيسيًا لقياس مدى جدوى الاستثمار الصناعي وقدرته على تحقيق عوائد اقتصادية. مما يوفر صورة واضحة عن الأداء الاقتصادي للصناعة الكويتية، ويساعد في وضع سياسات واستراتيجيات لتعزيز الاستثمارات الصناعية، وتحفيز الشركات والمستثمرين على المساهمة في دعم القطاع الصناعي وتحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية

تشير قيمة الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية إلى القيمة الدفترية لكل من قيمة المباني غير السكنية والسكنية والتشييدات الأخرى التي تمتلكها المنشأة الصناعية، إضافة إلى قيمة الآلات والمعدات ووسائل النقل وغيرها من الأصول غير المالية. وتشير نتائج المسح الصناعي إلى أن قيمة الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية قد بلغت في نهاية عام 2023 نحو 3658.6 مليون دينار، بزيادة قدرها نحو 39.6 مليون دينار وبنسبة 1.1% مقارنةً بتلك القيمة في عام 2022 التي بلغت فيها نحو 3619.0 مليون دينار، كما زادت هذه القيمة بنحو 10.9 مليون دينار وبنسبة 0.3% في عام 2022 مقارنةً بعام 2021.

شكل 27: تطور قيمة الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية (مليون دينار)

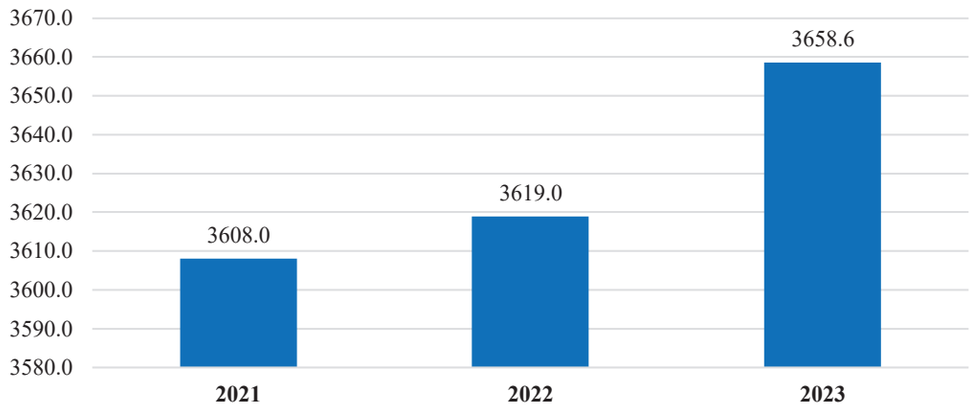

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وبالنسبة لهيكل الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية، فتشمل تلك الأصول كل من الآلات والمعدات التي بلغت قيمتها نحو 2160.9 مليون دينار وتمثل نحو 59.1% من إجمالي قيمة تلك الأصول في عام 2023، ثم المباني التي بلغت قيمتها نحو 1005.0 مليون دينار في عام 2023 وتشكل نحو 27.5% من إجمالي الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية، ثم وسائل النقل التي بلغت قيمتها في ذلك العام نحو 189.0 مليون دينار وتشكل نحو 5.2% من الإجمالي.

جدول 6: الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية (مليون دينار)

البيان	2021	2022	2023
▪ المباني	963.4	964.8	1005.0
▪ الآلات والمعدات	2155.0	2131.5	2160.9
▪ وسائل النقل	171.3	180.7	189.0
▪ أخرى	318.4	342.0	303.7
إجمالي الأصول غير المالية	**3608.0**	**3619.0**	**3658.6**

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وبحسب توزيع الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية بحسب القطاعات الصناعية في عام 2023، فقد جاء في المرتبة الأولى قطاع «المواد والمنتجات الكيميائية» بقيمة 1162.9 مليون دينار وبنسبة 31.8% من إجمالي الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية في نهاية عام 2023، يلي ذلك قطاع «منتجات المعادن اللافلزية الأخرى» بنحو 764.9 مليون دينار وبنسبة 20.9% من الإجمالي، ثم قطاع «منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات» بنحو 328.0 مليون دينار وبنسبة 9.0%. وساهمت القطاعات العشر الأكبر بنحو 3395.6 مليون دينار وبنسبة 92.8% من الإجمالي.

شكل 28: الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية بحسب القطاعات في عام 2023 (% من الإجمالي)

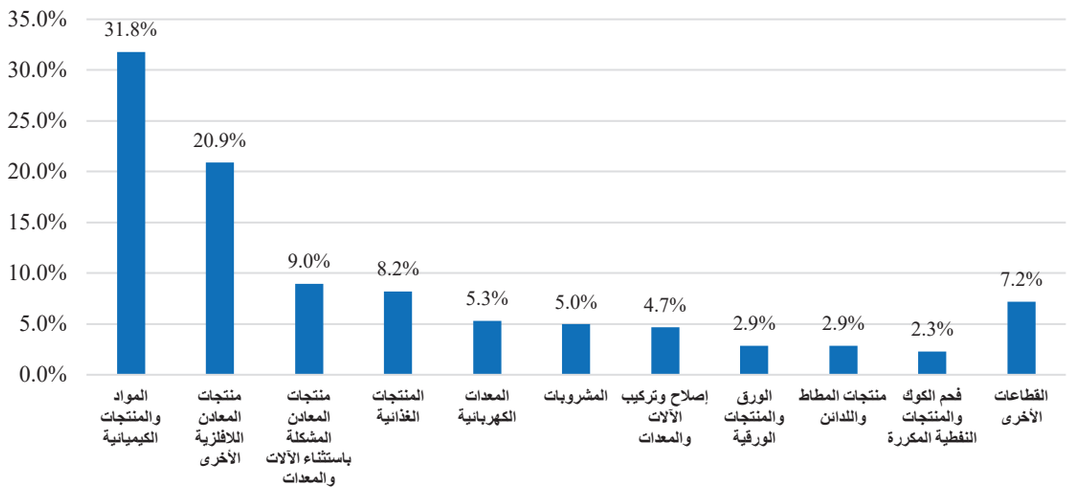

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

ثانياً: الإنفاق الرأسمالي في القطاع الصناعي

يعد الإنفاق الرأسمالي أحد العوامل الأساسية لتعزيز نمو القطاع الصناعي وتحقيق زيادة في الطاقة الإنتاجية، حيث يشمل الاستثمارات في الآلات والمعدات، وتطوير خطوط الإنتاج، وتحديث التكنولوجيا، والتوسع في البنية التحتية الصناعية. ويساهم هذا النوع من الإنفاق في تحسين الكفاءة التشغيلية، وتقليل التكاليف الإنتاجية على المدى الطويل، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية. وتشير نتائج المسح الصناعي لعام 2025 إلى أن الإنفاق الرأسمالي الذي أنفقته المنشآت الصناعية لزيادة الإنتاج قد بلغت قيمته في عام 2023 نحو 255.7 مليون دينار، بارتفاع قدره نحو 24.6 مليون دينار وبنسبة 10.7% مقارنةً بتلك القيمة في عام 2022 التي بلغت فيها نحو 231.1 مليون دينار، وذلك بعد أن ارتفعت قيمة هذا الإنفاق الاستثماري بنحو 41.0 مليون دينار وبنسبة 21.6% في عام 2022 مقارنةً بعام 2021.

شكل 29: تطور قيمة الإنفاق الرأسمالي للمنشآت الصناعية (مليون دينار)

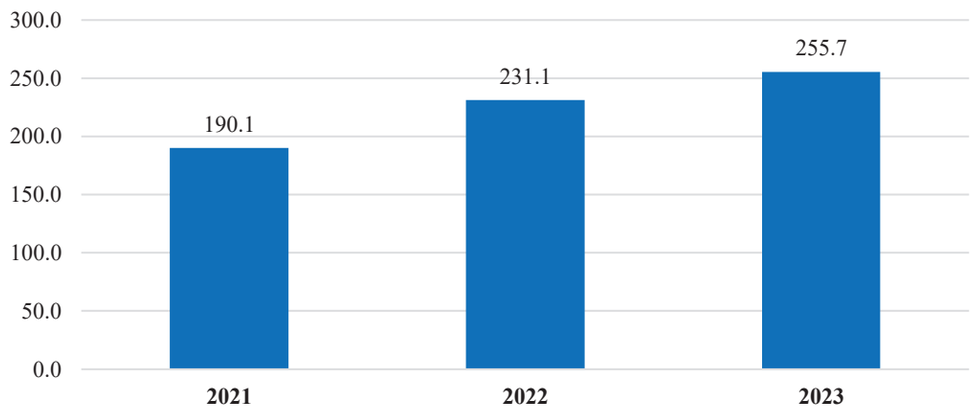

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وبحسب توزيع الإنفاق الاستثماري للمنشآت الصناعية بحسب القطاعات الصناعية في عام 2023، فقد جاء في المرتبة الأولى قطاع «المواد والمنتجات الكيميائية» بقيمة 52.0 مليون دينار وبنسبة 20.3% من إجمالي الإنفاق الاستثماري للمنشآت الصناعية في عام 2023، يلي ذلك قطاع «فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة» بنحو 36.8 مليون دينار وبنسبة 14.4% من الإجمالي، ثم قطاع «منتجات المعادن اللافلزية الأخرى» بنحو 33.7 مليون دينار وبنسبة 13.2%. وساهمت القطاعات العشر الأكبر بنحو 227.9 مليون دينار وبنسبة 89.1% من الإجمالي. ويشمل هذا الإنفاق على المباني والآلات والمعدات ووسائل النقل وغيرها.

شكل 30: الإنفاق الرأسمالي للمنشآت الصناعية بحسب القطاعات في عام 2023 (% من الإجمالي)

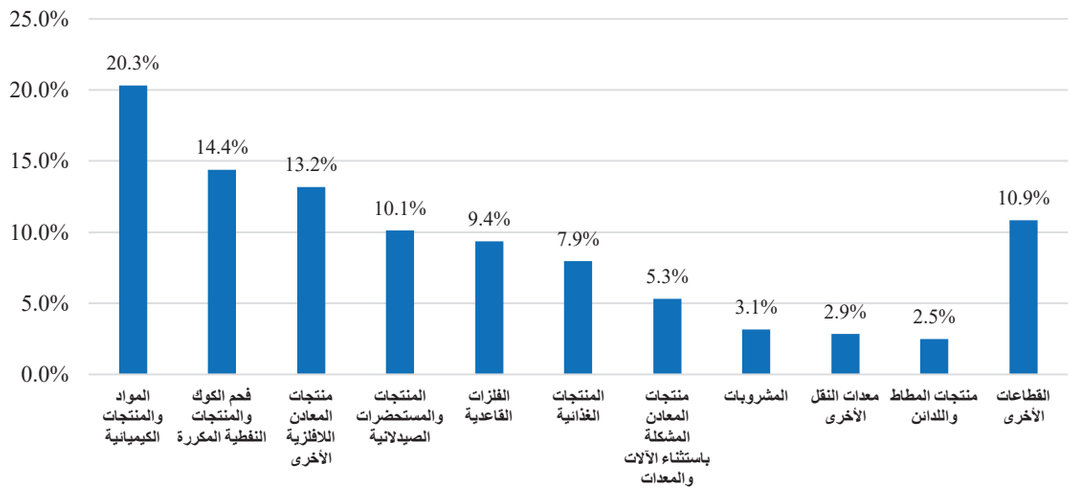

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

ثالثاً: أرباح القطاع الصناعي

تمثل الأرباح الصناعية أحد أهم المؤشرات لقياس أداء القطاع الصناعي ومدى قدرته على تحقيق عوائد مالية مستدامة. فهي تعكس كفاءة تشغيل المصانع، وجودة الإدارة المالية، ومدى استغلال الموارد المتاحة لتحويل الإنتاج إلى قيمة اقتصادية ملموسة. ويعد تحليل الأرباح ضرورياً لفهم قدرة الشركات الصناعية على النمو وجذب الاستثمارات، وتعزيز تنافسيتها في الأسواق المحلية والدولية. وتشير نتائج المسح الصناعي لعام 2025 إلى أن قيمة صافي الأرباح للمنشآت الصناعية قد بلغت في عام 2023 نحو 9605.1 مليون دينار، بارتفاع قدره نحو 301.4 مليون دينار وبنسبة 3.1% مقارنةً بتلك القيمة في عام 2022 التي بلغت فيها نحو 9303.7 مليون دينار، وذلك بعد أن ارتفعت قيمة هذه الأرباح بنحو 144.5 مليون دينار وبنسبة 1.6% في عام 2022 مقارنةً بعام 2021. وقد تركزت هذه الأرباح بشكل أساسي في قطاع «فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة» بقيمة 9107.0 مليون دينار وبنسبة 94.8% من الإجمالي في عام 2023.

شكل 31: تطور قيمة صافي الأرباح للمنشآت الصناعية (مليون دينار)

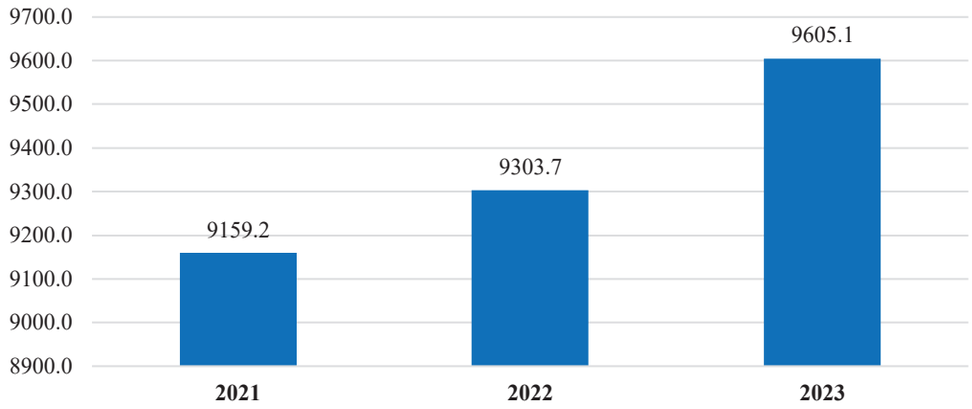

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

شكل 32: صافي الأرباح بحسب القطاعات الصناعية لعام 2023 (% من الإجمالي)

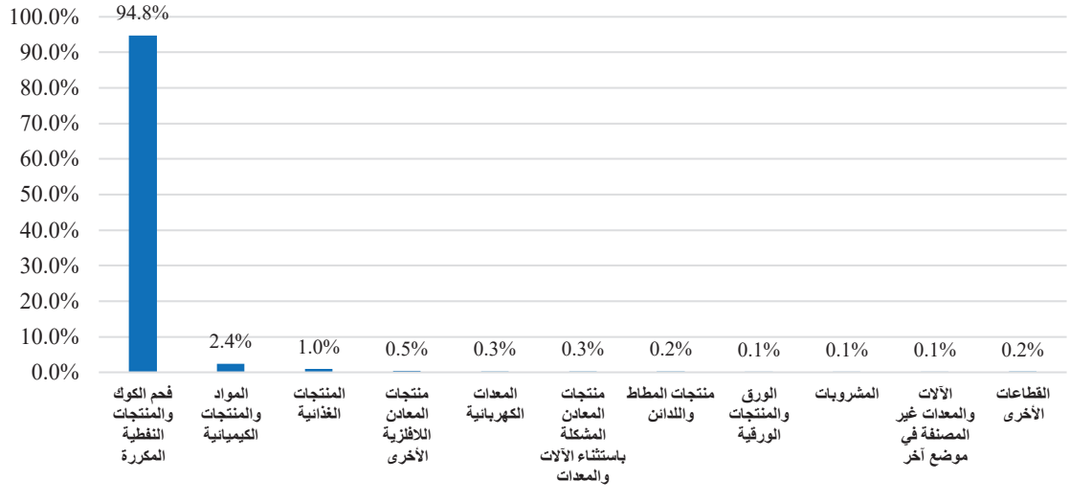

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

خلاصة الفصل:

يكشف نتائج المسح الصناعي لعام 2025 بدولة الكويت عن توجهات إيجابية من حيث زيادة قيمة الأصول غير المالية والإنفاق الرأسمالي، وتحسن مستويات الربحية في القطاع. فعلى الرغم من التحديات الاقتصادية، إلا أن القطاع الصناعي استطاع تحقيق نمو ملحوظ في استثماراته، مما يعكس التزامًا بتوسيع القدرات الإنتاجية وتحسين الكفاءة التشغيلية. فقد ارتفعت الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية وشكلت الآلات والمعدات النسبة الأكبر، مما يعكس استمرار التركيز على التوسع التكنولوجي في الإنتاج. وجاء زيادة الإنفاق الرأسمالي لزيادة الإنتاج مدفوعًا بالاستثمارات في قطاعات المواد الكيميائية والمنتجات النفطية المكررة والمعادن اللافلزية، مما يشير إلى التوجه نحو تطوير الصناعات الثقيلة والاستراتيجية. وتركزت معظم أرباح القطاع الصناعي المحققة في عام 2023 في قطاع المنتجات النفطية المكررة، مما يعكس اعتمادًا كبيرًا على الصناعات النفطية في تحقيق العوائد .

ورغم هذه المؤشرات الإيجابية، إلا أن تركز الأرباح والاستثمارات في قطاعات محددة قد يشير إلى الحاجة لتوسيع التنويع الصناعي، وتحفيز الاستثمارات في الصناعات التحويلية والتكنولوجية لضمان استدامة النمو الصناعي. كما أن زيادة الكفاءة الإنتاجية وتحسين استغلال الأصول غير المالية سيؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية للقطاع على المدى الطويل. لذلك، يُوصى بتعزيز الحوافز الاستثمارية، وتوجيه التمويل إلى القطاعات الناشئة، وتطوير سياسات تدعم الابتكار الصناعي والتكامل بين الصناعات المختلفة. ويشير هذا التحليل أن القطاع الصناعي في الكويت لا يزال يتمتع بفرص كبيرة للنمو، شريطة تبني سياسات استثمارية متوازنة تعزز التنويع والاستدامة الاقتصادية.

05

الفصل الخامس: الصادرات والواردات في القطاع الصناعي

أولاً: صادرات القطاع الصناعي

ثانياً: واردات القطاع الصناعي

الفصل الخامس: الصادرات والواردات في القطاع الصناعي

تلعب الصادرات والواردات الصناعية دورًا رئيسيًا في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز التكامل الصناعي والتجاري لدولة الكويت، حيث تعكس الصادرات الصناعية مدى قدرة المنتجات الوطنية على التنافس في الأسواق الإقليمية والدولية، بينما تعكس الواردات الصناعية مدى اعتماد القطاع على مدخلات الإنتاج الخارجية ومدى تكامل سلاسل التوريد المحلية. ويركز هذا الفصل على تحليل أداء الصادرات والواردات الصناعية المستخلصة من نتائج المسح الصناعي لعام 2025، من خلال استعراض عدد المنشآت الصناعية المصدرة، وحجم وقيمة الصادرات الصناعية، وتوزيعها بحسب القطاعات الصناعية، والتوزيع الجغرافي لها، مما يساعد في تقييم القطاعات الصناعية الأكثر تنافسية واتجاهات التجارة الخارجية. كما يتناول الفصل تحليل واردات القطاع الصناعي، مع التركيز على مدخلات الإنتاج المستوردة، وذلك لتقييم مدى اعتماد الصناعات المحلية على المواد الأولية المستوردة وتأثير ذلك على القدرة الإنتاجية والاستدامة الصناعية. ويهدف هذا التحليل إلى تقديم رؤية واضحة حول مستوى التكامل الصناعي في الكويت، وتحديد الفرص والتحديات التي تواجه الصادرات الصناعية، واقتراح سياسات لتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية وتقليل الاعتماد على الواردات، مما يسهم في دعم التحول نحو اقتصاد صناعي أكثر استدامة وتنافسية.

أولاً: صادرات القطاع الصناعي

حجم الصناعات ذات الطابع التصديري: أوضحت نتائج المسح الصناعي لعام 2025 أن عدد المنشآت الصناعية المصدرة بلغ عددها 174 منشأة صناعية، ومما يساهم بنحو 23.5% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية. وقد امتاز كل من قطاعي «المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة» وقطاع «المنتجات والمستحضرات الصيدلانية» بأن لهما النسبة الأعلى من حيث نسبة عدد المنشآت المصدرة إلى إجمالي عدد المنشآت بذات القطاع وبنسبة 100%. يلي ذلك قطاع «الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية» بنسبة 66.7%.

جدول 7: عدد المنشآت المصدرة ونسبتها إلى الإجمالي بحسب القطاعات لعام 2023

القطاع	عدد المنشآت	عدد المنشآت المصدرة	النسبة %
المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة	3	3	100.0%
المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	1	1	100.0%
الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية	3	2	66.7%
المشروبات	10	5	50.0%
الورق والمنتجات الورقية	28	14	50.0%
المواد والمنتجات الكيميائية	78	37	47.4%
المنتجات الغذائية	68	31	45.6%
المنسوجات	9	4	44.4%
الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر	13	4	30.8%
منتجات المطاط واللدائن	47	14	29.8%
الفلزات القاعدية	19	5	26.3%
الصناعات التحويلية الأخرى	4	1	25.0%
فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	26	5	19.2%
منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات	137	26	19.0%
الملبوسات	6	1	16.7%
الخشب والمنتجات الخشبية	30	5	16.7%
المعدات الكهربائية	18	3	16.7%
الأثاث	37	5	13.5%
منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	174	8	4.6%
الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام	17	0	0.0%
المركبات ذات المحركات والمقطورة	6	0	0.0%
معدات النقل الأخرى	3	0	0.0%
إصلاح وتركيب الآلات والمعدات	4	0	0.0%
الاجمالي	**741**	**174**	**23.5%**

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

قيمة الصادرات الصناعية: بلغت قيمة الصادرات الصناعية خلال عام 2023 نحو 1731.4 مليون دينار مقارنةً بنحو 1323.1 مليون دينار خلال عام 2022، مما يعني ارتفاع بنحو 408.3 مليون دينار وبنسبة 30.9%. ويأتي على رأس القطاعات الصناعية من حيث قيمة الصادرات قطاع «المواد والمنتجات الكيميائية» بقيمة صادرات بلغت نحو 1126.7 مليون دينار وبنسبة 65.1% من إجمالي الصادرات

الصناعية خلال عام 2023، ثم صادرات قطاع «فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة» بقيمة 388.5 مليون دينار وبنسبة 22.4% من الإجمالي، ثم صادرات قطاع «المنتجات الغذائية» بقيمة 87.3 مليون دينار وبنسبة 5.0% من الإجمالي.

شكل 33: تطور قيمة صادرات القطاع الصناعي (مليون دينار)

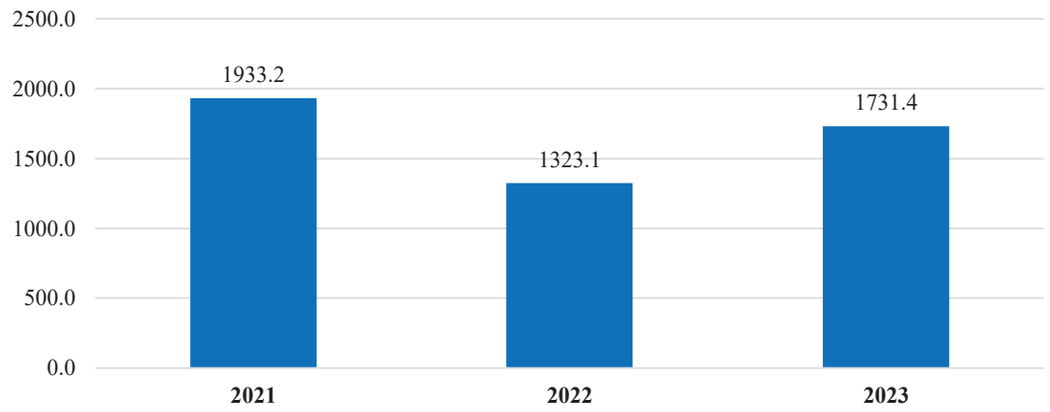

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

شكل 34: التوزيع النسبي للصادرات الصناعية بحسب القطاعات (% من الإجمالي)

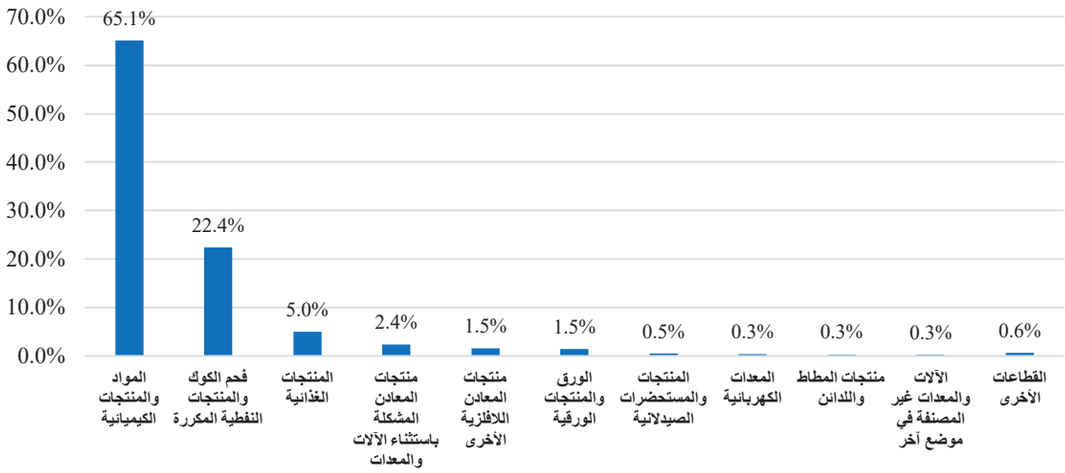

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية بحسب وجهة التصدير، فقد بلغت قيمة الصادرات الصناعية إلى الأسواق الدولية (بخلاف العربية والخليجية) نحو 1232.8 مليون دينار خلال عام 2023 وبما يساهم بنحو 71.2% من إجمالي تلك الصادرات الصناعية، كما بلغت قيمة الصادرات الصناعية للدول الخليجية نحو 326.2 مليون دينار وبنسبة 18.8% من الإجمالي، ثم الصادرات إلى الدول العربية (بخلاف الدول الخليجية) بقيمة 172.4 مليون دينار وبنسبة 10.0% من الإجمالي خلال عام 2023، وذلك وفق نتائج المسح الصناعي لعام 2025.

جدول 8: التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية (مليون دينار)

البيان	2021	2022	2023
التصدير الخليجي	336.7	787.5	326.2
التصدير العربي	148.0	361.9	172.4
التصدير الدولي	1448.4	173.6	1232.8
الإجمالي	**1933.2**	**1323.1**	**1731.4**

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

أما فيما يتعلق بنسب قيمة الصادرات الصناعية إلى قيمة الإنتاج بحسب القطاعات الصناعية المختلفة، فقد بلغت تلك النسبة لإجمالي القطاع الصناعي نحو 34.1% خلال عام 2023 مقابل نحو 25.9% خلال عام 2022 ونحو 39.5% خلال عام 2021. وبالنسبة للقطاعات خلال العام 2023، فبلغت هذه النسبة أقصاها بنحو 68.4% لقطاع «المواد والمنتجات الكيميائية»، ونحو 40.5% لقطاع «فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة»، وذلك لتوجه تلك الصناعات نحو التصدير الخارجي بشكل أساسي.

ثانياً: واردات القطاع الصناعي

تتمثل واردات القطاع الصناعي بشكل أساسي في واردات المواد الأولية اللازمة للعملية الإنتاجية، وقد بلغت قيمة تلك الواردات للقطاع الصناعي في عام 2023 نحو 1170.0 مليون دينار، وبما يساهم بنحو 55.4% من إجمالي تكلفة المواد الأولية في ذات العام. وتنقسم تلك الواردات الصناعية من المواد الأولية إلى أربعة عناصر، هي «المواد الخام الأولية» التي بلغت قيمتها نحو 917.0 مليون دينار في عام 2023 وبنسبة 78.4% من إجمالي المواد الأولية المستوردة خلال نفس العام، ثم «المواد نصف المصنعة» بقيمة 118.7 مليون دينار وبنسبة 10.1% من الإجمالي، ثم «المواد المصنعة» بقيمة 69.3 مليون دينار وبنسبة 5.9% من الإجمالي، وأخيراً «مواد التعبئة والتغليف» بقيمة 64.9 مليون دينار وبنسبة 5.6% من الإجمالي.

شكل 35: الهيكل النسبي لتكلفة المواد الأولية المستوردة في عام 2023 (% من الإجمالي)

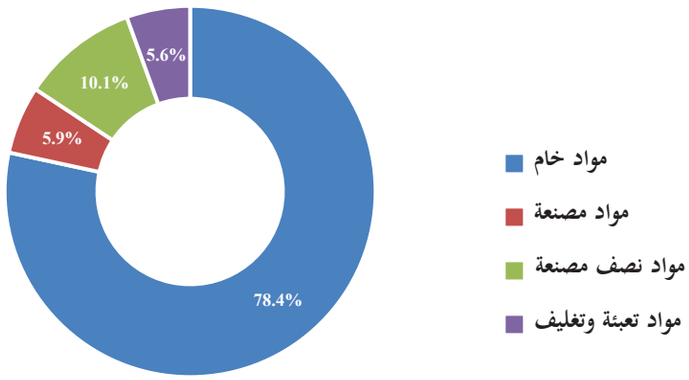

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

ووفقًا لتوزيع المواد الأولية المستوردة بحسب القطاعات الصناعية المختلفة، فقد بلغت قيمة واردات قطاع «المنتجات الغذائية» أعلاه بنحو 291.8 مليون دينار وبنسبة 24.9% من إجمالي المواد الأولية المستوردة للقطاع الصناعي خلال العام 2023، ثم واردات قطاع «منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات» بقيمة 206.4 مليون دينار وبنسبة 17.6% من الإجمالي، ثم واردات قطاع «منتجات المعادن اللافلزية الأخرى» بقيمة 150.5 مليون دينار وبنسبة 12.9% من الإجمالي، وبلغت قيمة الواردات من المواد الأولية للقطاعات العشر الأكبر المستوردة نحو 1091.9 مليون دينار وبنسبة 93.3% من الإجمالي خلال العام المشار إليه.

شكل 36: التوزيع النسبي للواردات الصناعية بحسب القطاعات (% من الإجمالي)

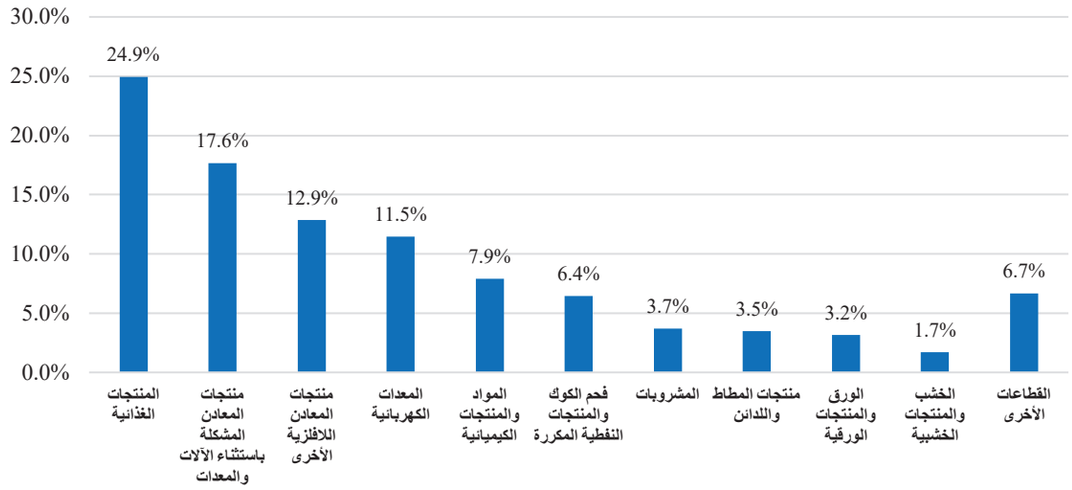

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

خلاصة الفصل:

يعكس تحليل الصادرات والواردات الصناعية لعام 2023 في الكويت مدى اندماج القطاع الصناعي في الأسواق العالمية والإقليمية وتأثير ذلك على القدرة التنافسية للصناعات المحلية. وأظهرت نتائج المسح الصناعي أن المنشآت الصناعية المصدرة تمثل 23.5% من إجمالي أعداد المنشآت الصناعية، مع تفوق قطاع المنتجات الجلدية والمنتجات الصيدلانية من حيث نسبة التصدير، مما يشير إلى قدرة هذه القطاعات على النفاذ للأسواق الخارجية. كما شهدت قيمة الصادرات الصناعية ارتفاعًا كبيرًا في عام 2023 مدفوعة بالنمو الكبير في صادرات المواد والمنتجات الكيميائية وفحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة. ورغم هذا الارتفاع، لا تزال الصادرات الصناعية الكويتية تتركز في عدد محدود من القطاعات، مما يشير إلى الحاجة لتنويع المنتجات الصناعية المصدرة وتعزيز القدرة التنافسية للقطاعات الأخرى. من ناحية أخرى، بلغ تشكل واردات المواد الأولية للقطاع الصناعي نحو 55.4% من إجمالي تكلفة المواد الأولية، مما يعكس اعتمادًا كبيرًا على المدخلات المستوردة في العملية الإنتاجية. وتتصدر واردات المواد الخام الأولية نسبة 78.4% من إجمالي المواد الأولية المستوردة، مما يبرر الحاجة إلى تعزيز الصناعات المحلية لتقليل الاعتماد على الواردات وتعزيز الاستدامة الصناعية.

ويشير تحليل المسح الصناعي لعام 2025 إلى أن القطاع الصناعي في الكويت لا يزال يعتمد بشكل كبير على استيراد المواد الأولية، بينما تتركز صادراته في قطاعات محدودة، لا سيما المنتجات الكيميائية والمنتجات النفطية المكررة. ورغم النمو في قيمة الصادرات، إلا أن توسيع قاعدة التصدير وتنويع المنتجات الصناعية المصدرة يعد أمرًا ضروريًا لتعزيز التنافسية الدولية للصناعات الكويتية. كما أن ارتفاع نسبة الواردات من المواد الخام الأولية يعكس أهمية تطوير سلاسل التوريد المحلية والاستثمار في تصنيع المواد الأولية محليًا لتقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية. لذلك، يوصى بضرورة تحفيز الاستثمار في القطاعات الصناعية غير التقليدية، وتعزيز الابتكار في المنتجات المحلية، وفتح أسواق جديدة للصادرات الصناعية، مما سيسهم في تقوية القطاع الصناعي وتحقيق نمو أكثر استدامة وتنافسية في السنوات القادمة.

06

الفصل السادس: العمالة في القطاع الصناعي

أولاً: أعداد العمالة في القطاع الصناعي

ثانياً: تعويضات العاملين بالمنشآت الصناعية

الفصل السادس: العمالة في القطاع الصناعي

تمثل العمالة الصناعية عنصرًا حيوياً في تعزيز الإنتاجية والاستدامة والتنافسية في القطاع الصناعي، حيث تعد المهارات الفنية والإدارية من العوامل الأساسية التي تحدد مدى كفاءة العمليات التشغيلية وقدرة المنشآت الصناعية على النمو والتطور. ويعد تحليل هيكل العمالة في القطاع الصناعي ضرورياً لفهم اتجاهات التوظيف، وجودة الوظائف المتاحة، ومدى تكامل القوى العاملة مع متطلبات التنمية الصناعية في الكويت.

ويركز هذا الفصل على استعراض أهم المؤشرات المرتبطة بالعمالة في القطاع الصناعي وفق نتائج المسح الصناعي لعام 2025، حيث يتناول توزيع العاملين بحسب المستوى الوظيفي (الإدارة العليا، الإدارة المتوسطة، العمالة الفنية والإنتاجية، والوظائف الإضافية)، مما يوفر رؤية واضحة حول هيكل التوظيف في القطاع. كما يتناول الفصل تحليل توزيع العمالة حسب الجنسية، والذي يعكس دور العمالة الوطنية والوافدة في القطاع الصناعي، إلى جانب استعراض تعويضات العاملين، والتي تشمل الأجور والمرتبات، وملحقات الرواتب، والمزايا النقدية والعينية، مما يساعد في تقييم مستوى الأجور ومدى جاذبية القطاع الصناعي كخيار وظيفي. وبالتالي يهدف هذا التحليل إلى تقديم رؤية متكاملة حول التحديات والفرص المرتبطة بتوظيف العمالة الصناعية في الكويت، واقتراح السياسات التي من شأنها تحفيز توطين الوظائف الصناعية، ورفع مستوى المهارات، وتحقيق بيئة عمل جاذبة ومستدامة لدعم التنمية الصناعية في الدولة.

أولاً: أعداد العمالة في القطاع الصناعي

العاملون هم كافة الأفراد الذين يعملون في منشأة أو لحسابهم الخاص، ويتقاضون أجراً نقدياً أو عينياً في فترات منتظمة، أي هم جميع الأفراد العاملين بالمنشأة، والذين يعملون دواماً كاملاً أو دواماً جزئياً والعمال الموسميون والعرضيون، بالإضافة إلى الأفراد الذين في إجازات قصيرة بسبب المرض أو في إجازات سنوية أو عطلات رسمية، مضافاً إليه عدد أصحاب العمل والشركاء الذين يعملون بالمنشأة بدون أجر خلال سنة البحث، ولا يتضمن الذين يحضرون اجتماعات مجلس الإدارة من غير العاملين بالمنشأة رغم تقاضيهم مكافآت بدل حضور.

وتشير نتائج المسح الصناعي لعام 2025 إلى أن إجمالي عدد العمالة في القطاع الصناعي (للشركات المشمولة بالمسح وأبلغت عن أعداد العمالة لديها) بلغ نحو 109.0 ألف عامل تتوزع على كافة الأنشطة الصناعية. وبالنسبة لهيكل هذه العمالة، فقد استحوذت العمالة في فئة «الإدارة الفنية وعمال الإنتاج» على نحو 51.5% من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي، حيث بلغ أعداد تلك العمالة نحو 56.2 ألف عامل، يلي ذلك العمالة ضمن فئة «عمال الخدمات والصيانة» التي حازت على نحو 23.1% من إجمالي العمالة وبلغ عددها نحو 25.2 ألف عامل، ثم العمالة في فئة «الإدارة العليا والإدارة المساعدة» وعددها نحو 14.6 ألف عامل وبنسبة 13.4% من إجمالي العمالة، وأخيراً العمالة في فئة «العمالة التي يتم تشغيلها في الأعمال الإضافية» بنحو 13.1 ألف عامل وبنسبة 12.0% من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي وفقاً لنتائج المسح الصناعي الحالي.

شكل 37: الهيكل النسبي للعمالة في القطاع الصناعي بحسب التصنيف المهني (% من الإجمالي)

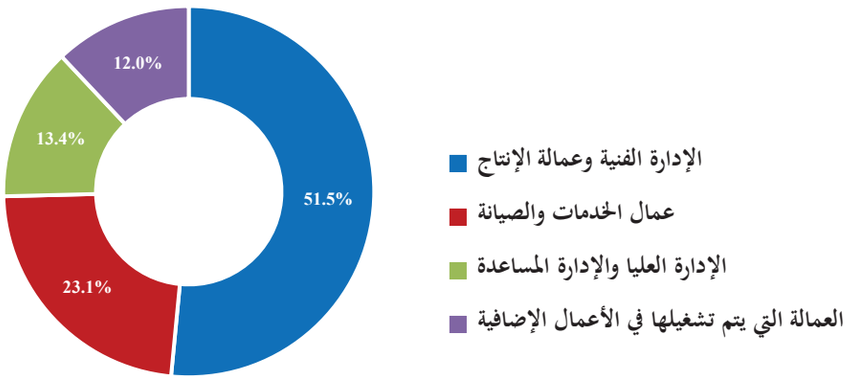

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

أما بالنسبة لتوزيع العمالة في القطاع الصناعي بحسب الأنشطة الصناعية المختلفة، فقد جاء في المرتبة الأولى من حيث أعداد تلك العمالة قطاع «منتجات المعادن اللافلزية الأخرى» بعدد بلغ نحو 10.6 ألف عامل وبنسبة 18.9% من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي، يلي ذلك العمالة في قطاع «منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات» بنحو 16.0 ألف عامل وبنسبة 14.7% من الإجمالي، ثم العمالة في قطاع «المنتجات الغذائية» بنحو 14.5 ألف عامل وبنسبة 13.3% من الإجمالي. وساهمت القطاعات العشر الأكبر بنحو 91.8 ألف عامل وبنسبة 84.2% من إجمالي أعداد العمالة في القطاع الصناعي فقاً لنتائج المسح الصناعي لعام 2025.

شكل 38: الهيكل النسبي للعمالة في القطاع الصناعي بحسب الأنشطة الصناعية (% من الإجمالي)

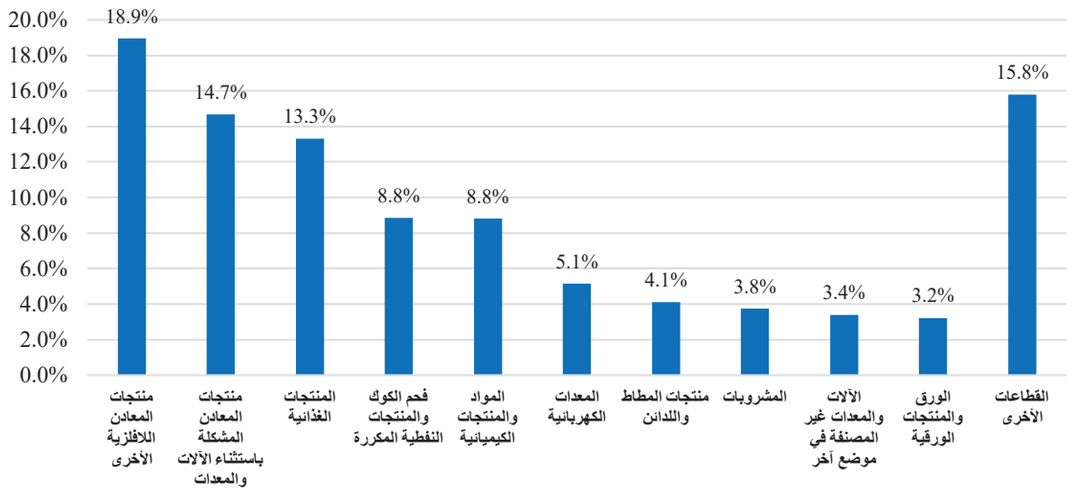

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وفيما يخص توزيع العمالة في القطاع الصناعي بحسب الجنسية (كويتي، خليجي، عربي، أجنبي) بحسب نتائج المسح الصناعي، فقد جاءت في المرتبة الأولى العمالة الأجنبية بما يقارب 68.6 ألف عامل، يمثلون نحو 63.0% من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي. وجاءت العمالة العربية في المرتبة الثانية بنحو 28.0 ألف عامل وبنسبة 25.7% من الإجمالي، ثم العمالة الوطنية الكويتية بنحو 11.9 ألف عامل وبنسبة 11.0%، وأخيراً العمالة الخليجية بنحو 0.4 ألف عامل وبنسبة 0.4% من الإجمالي.

شكل 39: الهيكل النسبي للعمالة في القطاع الصناعي بحسب الجنسية (% من الإجمالي)

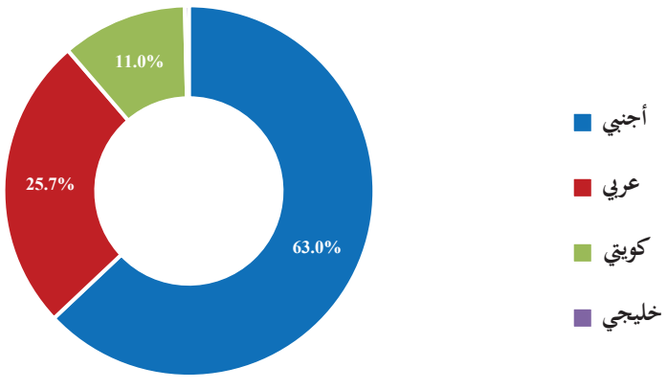

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

ثانياً: تعويضات العاملين بالمنشآت الصناعية

تشمل تعويضات العاملين في القطاع الصناعي الأجور والرواتب النقدية والعينية التي قام بدفعها أصحاب الأعمال للعاملين لديهم، بالإضافة إلى قيمة مساهمتهم في أقساط التأمينات الاجتماعية وصناديق المعاشات الخاصة والتأمين ضد الحوادث (إصابات العمل) والتأمين على الحياة، وما شابه ذلك من برامج التقاعد الأخرى، وكذلك مكافآت أعضاء مجلس الإدارة. وقد صنفت تعويضات العاملين وفقًا للمسح الصناعي لعام 2024 إلى ثلاث فئات:

- الأجور والرواتب: تشمل جميع المدفوعات النقدية التي يدفعها صاحب العمل مقابل انجاز عمل ما لجميع الأفراد العاملين بأجر في المنشأة وتتضمن كافة المدفوعات النقدية، والإكراميات، وعلاوات غلاء المعيشة، والأجور المدفوعة خلال فترات الإجازات الاعتيادية والمرضية.
- المزايا العينية والمادية المقدمة: تتضمن تكلفة المأكل والمشروبات والملابس (خلاف أزياء العمل)، والمسكن (ويشمل مصاريف الصيانة والإصلاح الخاص به، وغيرها) المقدمة مجاناً أو بقيمة رمزية من صاحب العمل إلى العاملين بالمنشأة.
- ملحقات الرواتب: تشمل المدفوعات الأخرى التي يدفعها صاحب العمل نيابة عن المستخدمين (العاملون بأجر) والتي تعتبر عادة من وجهة نظر المحاسبة جزء من دخولهم وليست جزء من أجورهم النقدية أو العينية، وتتمثل في مساهمات أصحاب الأعمال في برامج التأمينات الاجتماعية وبرامج تعويضات البطالة

وتعويضات الحوادث وإصابات العمل، وكذلك أقساط التأمين الصحي الخاص بالمستشفيات والخدمات الصحية وبرامج التقاعد، ورسوم إقامة العاملين، وكذلك مخصصات ترك الخدمة والإجازات.

وتوضح نتائج المسح الصناعي لعام 2025 أن إجمالي قيمة تعويضات العاملين في القطاع الصناعي قد بلغت قيمتها نحو 784.5 مليون دينار خلال عام 2023، مسجلة تلك القيمة ارتفاعاً بنحو 17.4 مليون دينار وبنسبة 2.3%، وذلك مقارنةً بعام 2022 الذي سجلت فيه تلك القيمة نحو 767.1 مليون دينار بانخفاض مقداره 12.6 مليون دينار وبنسبة 1.7% مقارنةً بعام 2021.

شكل 40: تطور قيمة تعويضات العاملين في القطاع الصناعي (مليون دينار)

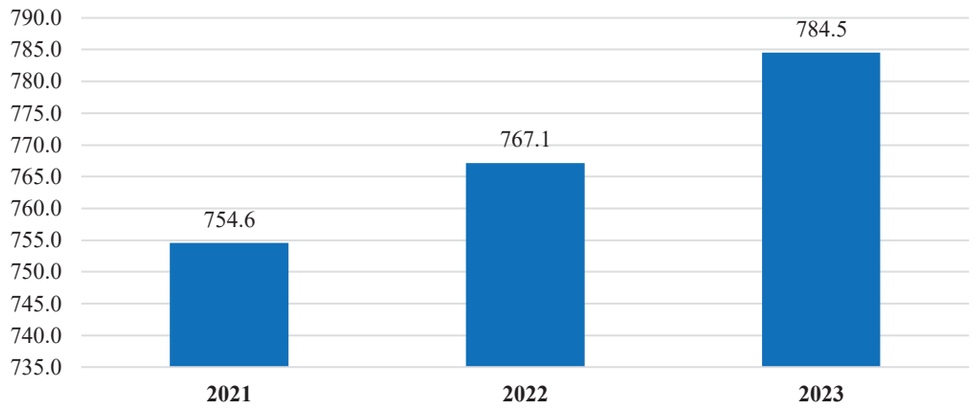

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

أما بالنسبة لتوزيع تعويضات العاملين في القطاع الصناعي بحسب الأنشطة الصناعية المختلفة خلال عام 2023، فقد جاء في المرتبة الأولى من حيث قيمة تلك التعويضات قطاع «المواد والمنتجات الكيميائية» بنحو 202.9 مليون دينار وبنسبة 25.9% من إجمالي تعويضات العاملين في القطاع الصناعي خلال العام المذكور، يلي ذلك العمالة في قطاع «فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة» بنحو 186.9 مليون دينار وبنسبة 23.8% من الإجمالي، ثم العمالة في قطاع «منتجات المعادن اللافلزية الأخرى» بنحو 86.5 مليون دينار وبنسبة 11.0% من الإجمالي. وساهمت القطاعات العشر الأكبر بنحو 721.5 مليون دينار وبنسبة 92.0% من الإجمالي.

شكل 41: الهيكل النسبي لتعويضات العاملين بحسب الأنشطة الصناعية لعام 2023 (% من الإجمالي)

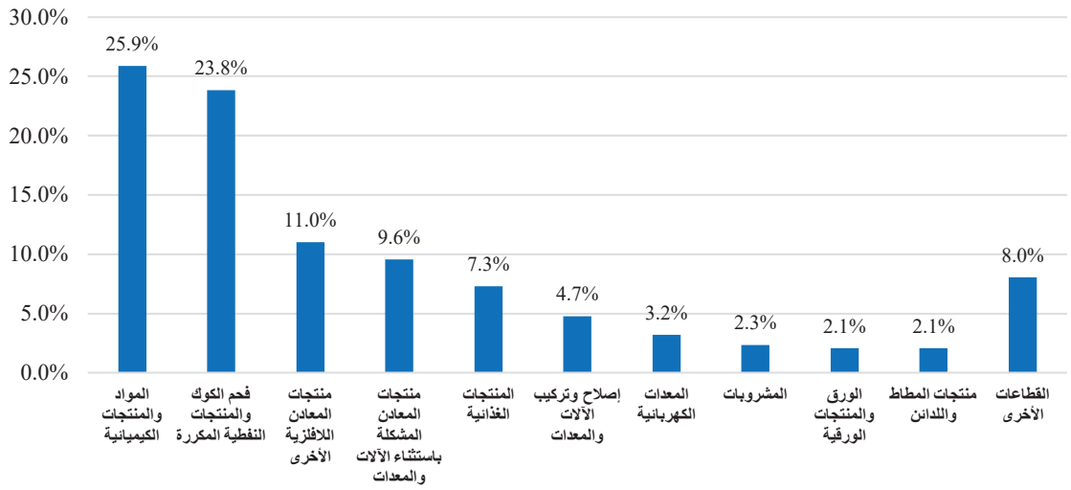

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

الأجور والرواتب: بلغت قيمة الأجور والرواتب السنوية المدفوعة في القطاع الصناعي نحو 555.1 مليون دينار خلال عام 2023، مسجلة تلك القيمة زيادة بنحو 21.3 مليون دينار وبنسبة 4.0%، وذلك مقارنةً بعام 2022 الذي سجلت فيه تلك القيمة نحو 533.7 مليون دينار بزيادة 20.7 مليون دينار وبنسبة 4.0% مقارنةً بعام 2021. وبحسب الأنشطة الصناعية المختلفة في عام 2023، جاء في المرتبة الأولى من حيث قيمة تلك الرواتب قطاع «المواد والمنتجات الكيميائية» بنحو 137.3 مليون دينار وبنسبة 24.7% من إجمالي رواتب العاملين في القطاع الصناعي خلال عام 2023، يلي ذلك قطاع «فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة» بنحو 136.0 مليون دينار وبنسبة 24.5% من الإجمالي، ثم قطاع «منتجات المعادن اللافلزية الأخرى» بنحو 65.9 مليون دينار وبنسبة 11.9% من الإجمالي، وساهمت القطاعات العشر الأكبر بنحو 512.3 مليون دينار وبنسبة 92.3% من الإجمالي.

شكل 42: الهيكل النسبي لرواتب العاملين بحسب الأنشطة الصناعية لعام 2023 (% من الإجمالي)

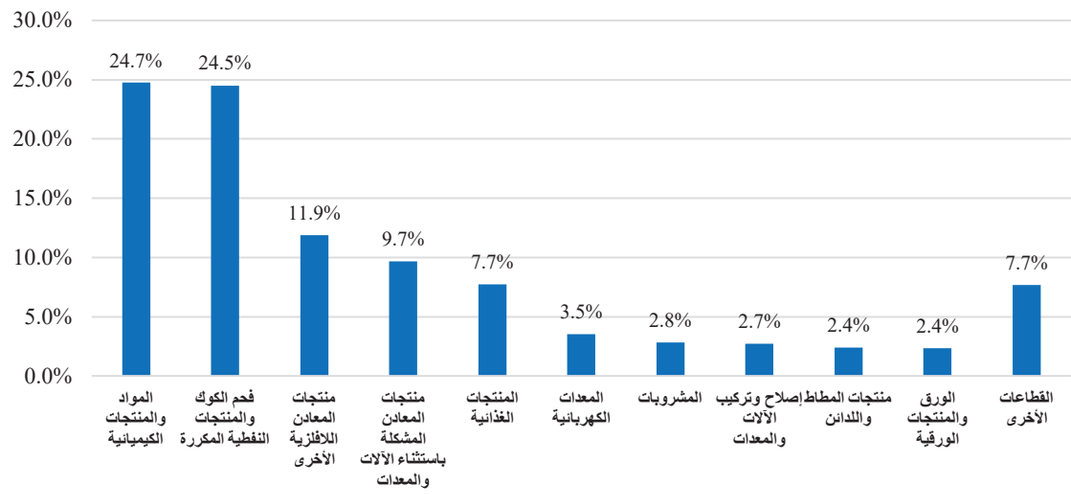

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

المزايا العينية والمادية المقدمة: بلغت قيمة المدفوعات ضمن بند المزايا العينية والمادية المقدمة للعاملين في القطاع الصناعي نحو 96.8 مليون دينار خلال عام 2023، مسجلة تلك القيمة انخفاض بنحو 9.5 مليون دينار وبنسبة 8.9%، وذلك مقارنةً بعام 2022 الذي سجلت فيه تلك القيمة نحو 106.3 مليون دينار بانخفاض قدره 7.8 مليون دينار وبنسبة 6.8% مقارنةً بعام 2021. وبحسب ترتيب الأنشطة الصناعية المختلفة في عام 2023، جاء في المرتبة الأولى من حيث قيمة تلك المزايا العينية والمادية قطاع «المواد والمنتجات الكيميائية» بنحو 27.9 مليون دينار وبنسبة 28.8% من إجمالي قيمة تلك المزايا العاملين في القطاع الصناعي خلال عام 2023، يلي ذلك قطاع «إصلاح وتركيب الآلات والمعدات» بنحو 21.4 مليون دينار وبنسبة 22.1% من الإجمالي، ثم قطاع «فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة» بنحو 15.4 مليون دينار وبنسبة 16.0% من الإجمالي.

شكل 43: الهيكل النسبي للمزايا العينية والمادية للعمالة بحسب الأنشطة الصناعية لعام 2023 (% من الإجمالي)

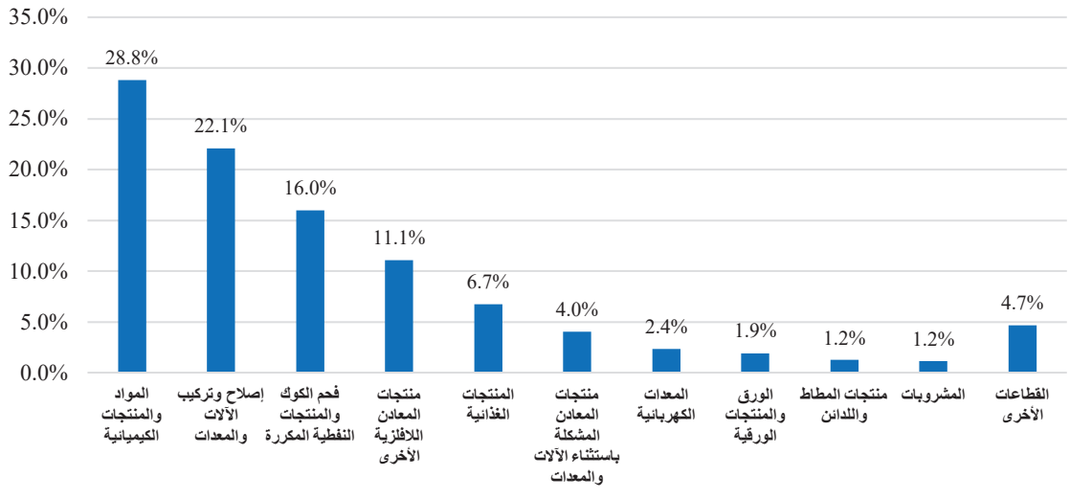

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

ملحقات الرواتب: بلغت قيمة المدفوعات ضمن بند ملحقات الرواتب (التأمينات الاجتماعية، وبرامج تعويضات البطالة، وتعويضات الحوادث وإصابات العمل، وأقساط التأمين الصحي الخاص، وبرامج التقاعد، ورسوم إقامة العاملين، وكذلك مخصصات نهاية الخدمة والإجازات) المقدمة للعاملين في القطاع الصناعي نحو 132.6 مليون دينار خلال عام 2023، مسجلة تلك القيمة ارتفاعاً بنحو 5.5 مليون دينار وبنسبة 4.3%، وذلك مقارنةً بعام 2022 الذي سجلت فيه تلك القيمة نحو 127.1 مليون دينار بانخفاض قدره 0.4 مليون دينار وبنسبة 0.3% مقارنةً بعام 2021. وبحسب ترتيب القطاعات الصناعية المختلفة في عام 2023، جاء في المرتبة الأولى من حيث قيمة بند ملحقات الرواتب قطاع «المواد والمنتجات الكيميائية» بنحو 37.7 مليون دينار وبنسبة 28.4% من إجمالي قيمة هذا البند المقدم للعاملين في القطاع الصناعي خلال عام 2023، يلي ذلك قطاع «فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة» بنحو 35.4 مليون دينار وبنسبة 26.7% من الإجمالي، ثم قطاع «منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات» بنحو 17.3 مليون دينار وبنسبة 13.0% من الإجمالي.

العمالة الوطنية في القطاع الصناعي:

شكل 44: الهيكل النسبي لملحقات الرواتب للعمالة بحسب الأنشطة الصناعية لعام 2023 (% من الإجمالي)

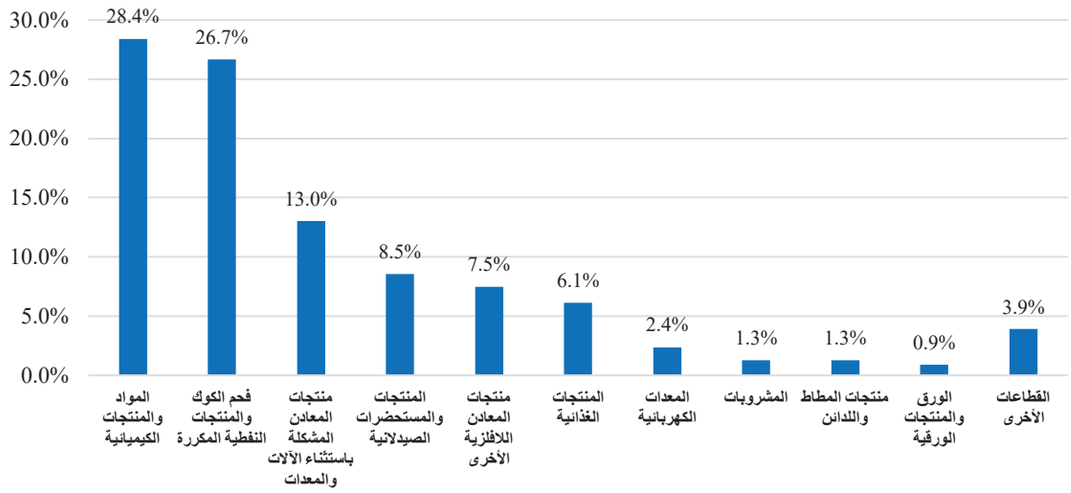

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

أشارت نتائج المسح الصناعي لعام 2025 إلى أن حجم العمالة الوطنية الكويتية في القطاع الصناعي بلغ نحو 11.9 ألف عامل في نهاية عام 2023، يشكلون نحو 11.0% من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي. ويتركز نحو 41.9% من إجمالي تلك العمالة في الأعمال المتعلقة بالإدارة العليا والإدارة المساعدة، بينما تبلغ نسبة العمالة الوطنية العاملة في مجال الإدارة الفنية وعمال الإنتاج نحو 38.7% من الإجمالي، فيما تبلغ نسبة العمالة الوطنية في الأعمال المتعلقة بعمال الخدمات والصيانة نحو 10.5%، وتبلغ نسبة العمالة التي يتم تشغيلها في الأعمال الإضافية نحو 8.9% من إجمالي العمالة الوطنية العاملة في القطاع الصناعي، وذلك خلال عام 2023.

شكل 45: الهيكل النسبي للعمالة الوطنية الكويتية في القطاع الصناعي بحسب التصنيف المهني (% من الإجمالي)

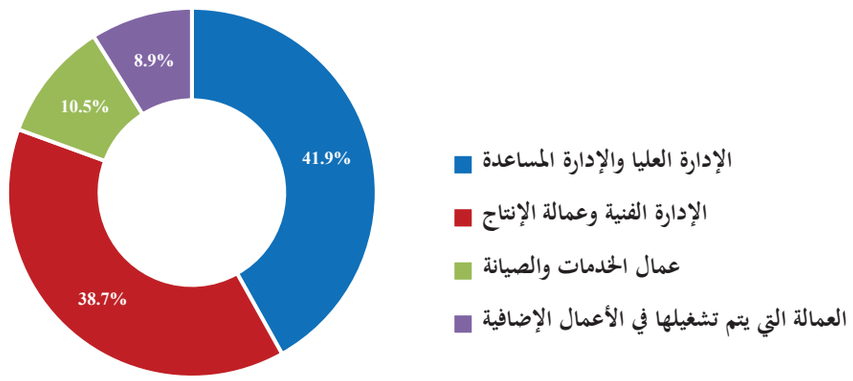

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

خلاصة الفصل:

يعكس هذا الفصل دور القوى العاملة في القطاع الصناعي الكويتي ومدى تأثيرها على الإنتاجية والاستدامة، والتنافسية. وتكشف بيانات المسح الصناعي لعام 2024 أن إجمالي عدد العاملين في القطاع الصناعي بلغ 109.0 ألف عامل، حيث استحوذت الإدارة الفنية وعمال الإنتاج على النسبة الأكبر بنسبة 51.5%، مما يعكس أهمية الكفاءات الفنية والتشغيلية في عملية الإنتاج. وعلى الرغم من هذا التوزيع، إلا أن نسبة العمالة الوطنية لا تزال منخفضة (11.0%) مقارنةً بالعمالة الوافدة، مما يشير إلى ضرورة تعزيز توطين الوظائف الصناعية وزيادة جاذبية القطاع للكوادر الوطنية. كما يظهر التحليل أن تعويضات العاملين في القطاع الصناعي ارتفعت بنسبة 2.3% لتصل إلى 784.5 مليون دينار، مدفوعة بزيادة الأجور والرواتب، والتي بلغت 555.1 مليون دينار. إلا أن المزايا العينية والمادية المقدمة للعمالة تراجعت بنسبة 8.9%، مما قد يؤثر على استقطاب الكفاءات الصناعية واستقرار بيئة العمل. وكذلك، تركزت أعلى الأجور والتعويضات في قطاعي المواد الكيميائية والمنتجات النفطية المكررة، مما يعكس الفجوة بين القطاعات الصناعية المختلفة من حيث الإنفاق على القوى العاملة.

وتشير النتائج إلى أن القطاع الصناعي في دولة الكويت يعتمد بشكل كبير على العمالة الوافدة، مع ضعف واضح في نسبة التوطين في الوظائف الصناعية، مما يستدعي تبني سياسات لتعزيز مشاركة الكوادر الوطنية في هذا القطاع. كما أن التحسن في إجمالي تعويضات العاملين، رغم تراجع بعض البنود مثل المزايا العينية، يعكس تطورًا إيجابيًا في الاستثمار في رأس المال البشري، إلا أن تحقيق بيئة عمل جاذبة ومستدامة يتطلب تحسين سياسات الأجور والمزايا بشكل متوازن. ولتحقيق ذلك، من المهم إطلاق برامج تدريب متخصصة، وتقديم حوافز للعمالة الوطنية، وتحفيز الاستثمار في تحسين بيئة العمل، مما سيساهم في تعزيز استقرار القطاع الصناعي ورفع كفاءته الإنتاجية على المدى الطويل.

07

الفصل السابع: الأنشطة الصناعية

أولاً: الأنشطة الصناعية ذات العرض القليل والطلب العالي

ثانياً: القطاعات الصناعية التي لديها فائض إنتاج محلي

ثالثاً: الصناعات المطلوب توطينها في المناطق الصناعية الجديدة

الفصل السابع: الأنشطة الصناعية

يعد تحليل الأنشطة الصناعية أمرًا ضرورياً لفهم اتجاهات السوق الصناعي في دولة الكويت، حيث يتيح تحديد القطاعات ذات العرض المنخفض والطلب المرتفع، وكذلك الصناعات التي يتجاوز إنتاجها المحلي حجم الطلب المحلي عليها. ويساعد هذا التحليل في توجيه الاستثمارات الصناعية نحو القطاعات الأكثر احتياجًا، وتطوير استراتيجيات لدعم التوازن بين العرض والطلب، وتعزيز الاستدامة الاقتصادية للصناعة الوطنية. ويركز هذا الفصل على تقييم الأنشطة الصناعية ذات العرض القليل والطلب العالي، مما يوفر فرصًا استثمارية واعدة لتوسيع الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات. كما يتناول تحديد الأنشطة التي لديها فائض إنتاج والتي قد تحتاج إلى إعادة هيكلة أو توجيه الاستثمار فيها نحو قطاعات أخرى أكثر طلبًا. وأخيرًا، يناقش الفصل التوصيات المتعلقة بتوطين الصناعات المطلوبة في المناطق الصناعية الجديدة التي تم تخصيصها للهيئة، بهدف تحقيق تنمية صناعية مستدامة ومتوازنة.

أولاً: الأنشطة الصناعية ذات العرض القليل والطلب العالي

تم تحديد الأنشطة الصناعية التي تعاني من نقص في العرض مقابل ارتفاع الطلب من خلال منهجية محددة تعتمد على بيانات الإنتاج الصناعي والمبيعات حسب القطاعات الصناعية المختلفة والواردات الصناعية لدولة الكويت من هذه القطاعات، حيث تم استخراج بيانات قيمة الإنتاج الصناعي لكل قطاع من المسح الصناعي لعام 2024، ومقارنة ذلك الإنتاج الصناعي المحلي بحجم الطلب في السوق، ومن ثم تحديد الصناعات التي تسجل عجزًا في الإنتاج مقارنة بالطلب. وقد تم تقدير قيمة الطلب المحلي للقطاعات الصناعية من خلال مبيعات الإنتاج المحلي الموجهة للسوق المحلية بالإضافة إلى قيمة الواردات من الخارج لكل قطاع صناعي. ويشير تحليل البيانات إلى أن هناك عدة قطاعات صناعية رئيسية تعاني من نقص في العرض المحلي مقابل طلب مرتفع، مما يجعلها فرصًا استثمارية واعدة لتوطينها ودعمها في المناطق الصناعية الجديدة، ويعتمد هذا التحديد على عدة مؤشرات كمية، ومن أبرز هذه القطاعات ما يلي:

- **قطاع إصلاح وتركيب الآلات والمعدات:** يُعاني قطاع إصلاح وتركيب الآلات والمعدات في الكويت من نقص واضح في الإنتاج المحلي، الذي يبلغ نحو 2.4 مليون دينار، مقارنة بطلب محلي يصل إلى نحو 261.1 مليون دينار، مما يجعل نسبة تغطية الإنتاج المحلي للطلب حوالي 0.9%. ويؤدي هذا النقص إلى واردات بقيمة 258.8 مليون دينار لتلبية احتياجات السوق المحلي. لذلك، يُنصح بتطوير ورش ومراكز صيانة متخصصة، وتشجيع تصنيع قطع الغيار محليًا لتعزيز القدرات الصناعية الوطنية وتقليل الاعتماد على الواردات.
- **قطاع المنتجات الجلدية:** يُظهر قطاع المنتجات الجلدية في الكويت ضعفًا في الإنتاج المحلي، حيث يبلغ نحو 1.6 مليون دينار فقط، مقابل طلب محلي يصل إلى نحو 82.6 مليون دينار، مما يجعل نسبة تغطية الإنتاج المحلي للطلب حوالي 2.0%. ويُترجم هذا النقص إلى واردات بقيمة 81.6 مليون دينار لتلبية

احتياجات السوق المحلي. لذا، يُوصى بتوسيع الاستثمار في صناعة الجلود والمنتجات الجلدية، بما في ذلك الأحذية والملابس الجلدية، لتلبية الطلب المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات.

- **قطاع معدات النقل الأخرى:** يُعاني قطاع معدات النقل الأخرى في دولة الكويت من فجوة كبيرة بين الإنتاج المحلي والطلب المحلي، حيث يبلغ الإنتاج المحلي نحو 13.8 مليون دينار، بينما يصل الطلب المحلي إلى نحو 658.6 مليون دينار، مما يعني أن نسبة تغطية الإنتاج المحلي للطلب لا تتجاوز 2.1%. ويعكس هذا النقص اعتمادًا كبيرًا على الواردات، التي تبلغ نحو 644.8 مليون دينار، لتلبية احتياجات السوق المحلي من معدات النقل مثل السفن والمركبات الثقيلة. ولذلك، من المهم تشجيع الاستثمارات في هذا القطاع لتقليل الاعتماد على الواردات وتعزيز القدرات الصناعية المحلية.
- **قطاع المستحضرات الصيدلانية:** يُعاني قطاع المستحضرات الصيدلانية في الكويت من نقص شديد في الإنتاج المحلي، مما يجعله يعتمد بشكل كبير على الواردات لتلبية الطلب المحلي المرتفع. ويُبرز هذا النقص الحاجة إلى تشجيع الاستثمار في مصانع الأدوية والمستحضرات الصيدلانية، مما يقلل الاعتماد على الاستيراد ويوفر الأمن الصحي للبلاد.

جدول 9: تقدير الطلب المحلي على القطاعات الصناعية ذات العرض القليل والطلب العالي (مليون دينار)

القطاع	الإنتاج المحلي (*)	مبيعات الإنتاج المحلي (*)	الواردات (**)	الطلب المحلي (***)	نسبة تغطية الإنتاج المحلي للطلب المحلي %
إصلاح وتركيب الآلات والمعدات	2.4	2.3	258.8	261.1	0.9%
المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة	1.6	1.0	81.6	82.6	2.0%
معدات النقل الأخرى	13.8	13.8	644.8	658.6	2.1%
الصناعات التحويلية الأخرى	2.1	2.1	50.8	52.9	4.0%
المركبات ذات المحركات والمقطورة	5.1	5.1	84.0	89.2	5.8%
المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	18.2	8.8	125.2	133.9	13.6%
الفلزات القاعدية	46.0	42.2	95.6	137.8	33.4%
الخشب والمنتجات الخشبية	44.1	42.0	67.6	109.6	40.3%
الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام	45.9	45.7	60.7	106.4	43.2%
الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر	56.5	55.3	37.1	92.3	61.2%

المصدر: تقديرات الهيئة العامة للصناعة.

(*): بيانات الإنتاج المحلي والمبيعات من نتائج المسح الصناعي لعام 2025.

(**): تم الحصول على بيانات الواردات السلعية لدولة الكويت من قاعدة بيانات (Trade map) الصادرة عن (International Trade Center) وتم تحويلها من تصنيف (HS code) إلى تصنيف (ISIC-4) نظراً لعدم توافر بيانات عن واردات دولة الكويت وفق تصنيف (ISIC).

(***): تم تقدير قيمة الطلب المحلي للقطاعات الصناعية على أنه يساوي مبيعات الإنتاج المحلي الموجه للسوق المحلية بالإضافة إلى قيمة الواردات.

ثانياً: القطاعات الصناعية التي لديها فائض إنتاج محلي

يشير تحليل البيانات إلى أن هناك بعض القطاعات الصناعية التي تجاوز فيها الإنتاج المحلي الطلب المحلي، مما يشير إلى احتمال وجود فائض في السوق المحلي لهذه المنتجات وتوجيهها نحو التصدير، والتي تتركز بشكل أساسي في الصناعات المرتبطة بالنفط ومنتجاته، ومن ضمن ذلك ما يلي:

- **قطاع المنتجات الكيميائية:** يُعد هذا القطاع من القطاعات الحيوية، حيث تعتمد عليه صناعات أخرى مثل الصناعات الدوائية والأسمدة والبتروكيماويات. وقد بلغت قيمة الإنتاج المحلي من منتجات هذا القطاع نحو 1648.1 مليون دينار في عام 2023، وتبلغ قيمة المبيعات الموجهة للسوق المحلية من هذه الصناعات نحو 534.4 مليون دينار، فيما يتم استيراد ما قيمته 326.8 مليون دينار، وتقدر قيمة الطب المحلي بنحو 861.2 مليون دينار. ولذلك تبلغ نسبة تغطية الإنتاج المحلي للطلب المحلي نحو 191.4%. ولذلك من الضروري تنويع أسواق تصديرية لهذه المنتجات، أو الاستثمار في البحث والتطوير لإنتاج مواد كيميائية متخصصة ذات طلب مرتفع، مما يساعد في تقليل تأثير تشبع السوق المحلي.
- **قطاع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة:** نظرًا لطبيعة القطاع، فإنه غالبًا ما يكون قطاعًا موجهًا نحو التصدير بسبب محدودية الطلب المحلي على هذه المنتجات مقارنة بالإنتاج الكبير للمصافي المحلية. وقد بلغت قيمة الإنتاج المحلي من هذه الصناعات نحو 958.7 مليون دينار في عام 2023، وتبلغ قيمة المبيعات الموجهة للسوق المحلية من هذه الصناعات نحو 570.6 مليون دينار، فيما يتم استيراد ما قيمته 141.7 مليون دينار، وتقدر قيمة الطلب المحلي بنحو 712.2 مليون دينار. ولذلك تبلغ نسبة تغطية الإنتاج المحلي للطلب المحلي نحو 134.6%. وقد يتطلب ذلك تعزيز استراتيجيات التصدير، والتوسع في الأسواق الدولية لضمان الاستفادة القصوى من الفائض الإنتاجي.

- **قطاع المشروبات:** يُظهر قطاع المشروبات نسبة تغطية للإنتاج المحلي تفوق 101.6%، حيث بلغ الإنتاج المحلي 126.7 مليون دينار، في حين أن الطلب المحلي يقدر بنحو 124.6 مليون دينار. وهذه الزيادة الطفيفة في الإنتاج مقارنة بالطلب تشير إلى أن القطاع ينتج أكثر مما يستهلكه السوق المحلي، مما قد يؤدي إلى تراكم فائض إنتاجي، خاصة إذا لم يتم تصريفه عبر التصدير أو تحفيز الاستهلاك المحلي. ولذلك من المهم على المصنعون في هذا القطاع التركيز على فتح أسواق تصديرية جديدة أو تنويع المنتجات لتشمل مشروبات ذات قيمة مضافة مثل العصائر الطبيعية والمشروبات الصحية، مما قد يساعد في استيعاب الفائض الإنتاجي ومنع أي انخفاض في الأسعار نتيجة التشبع.

ويتطلب وجود فائض إنتاج لبعض القطاعات الصناعية في السوق المحلي اتباع مجموعة من التوصيات التي تساهم في تعزيز الاستدامة الصناعية وتحقيق أقصى استفادة من القدرات الإنتاجية المتاحة. وأحد الحلول الفعالة هو توجيه الفائض الإنتاجي نحو التصدير، حيث ينبغي على القطاعات التي يتجاوز إنتاجها الطلب المحلي العمل على فتح أسواق جديدة والاستفادة من الفرص التجارية في الأسواق الإقليمية والعالمية، مما يساعد في

تقليل الضغوط المحلية وتحقيق عوائد إضافية للمصنعين. إلى جانب ذلك، يُعد تنويع المنتجات أحد الأساليب المهمة لتخفيف التشبع في السوق المحلي، إذ يمكن للمصانع تطوير منتجات جديدة أو تحسين المنتجات الحالية لتلبية احتياجات شرائح مختلفة من المستهلكين في السوق المحلي أو الإقليمي، مما يعزز مرونة الإنتاج وقدرته على الاستجابة للمتغيرات السوقية. وعلاوة على ذلك، يُشكل تحسين الجودة والابتكار عنصرًا أساسيًا في تعزيز التنافسية، حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير المنتجات، الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة، وزيادة الاعتماد على البحث والتطوير لإنتاج منتجات ذات قيمة مضافة قادرة على المنافسة عالميًا. وأخيرًا، ولضمان استدامة الصناعة واتخاذ قرارات استثمارية سليمة، ينبغي على الجهات التنظيمية والمصنعين إجراء تحليلات دقيقة للأسواق لدراسة الطلب، ومعدلات الاستهلاك، ومستويات المخزون، مع تحديد أي قطاعات تعاني من فائض إنتاجي لاتخاذ التدابير اللازمة لتجنب أي مخاطر اقتصادية محتملة. ومن خلال هذه الاستراتيجيات، يمكن تحقيق توازن اقتصادي مستدام وتعزيز كفاءة القطاع الصناعي في دولة الكويت.

ثالثاً: الصناعات المطلوب توطينها في المناطق الصناعية الجديدة

يُظهر تحليل بيانات المسح الصناعي لعام 2025 أن هناك عددًا من القطاعات الصناعية التي تعاني من نقص في الإنتاج المحلي مقارنة بالطلب المرتفع، مما يجعلها أولوية لتوطينها في المناطق الصناعية الجديدة التي تخصصها الهيئة العامة للصناعة. وتُعد هذه الصناعات ضرورية لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة، وتقليل الاعتماد على الواردات، وتعزيز الاكتفاء الذاتي في المنتجات الحيوية. ومن ضمن هذه القطاعات ما يلي:

- **قطاع الصناعات الدوائية والمستحضرات الصيدلانية:** يُعتبر من أكثر القطاعات التي تحتاج إلى التوطين، حيث يعتمد السوق المحلي على الواردات لتغطية الطلب المتزايد على الأدوية والمستلزمات الطبية. ولا يزال الإنتاج المحلي محدودًا للغاية، مما يجعل الحاجة إلى إنشاء مصانع دوائية جديدة أمرًا ضروريًا لضمان توافر الأدوية بأسعار تنافسية وتقليل تكاليف الاستيراد. كما أن توطين هذه الصناعة سيساهم في تعزيز الأمن الصحي الوطني، وتقليل المخاطر المرتبطة بسلاسل الإمداد العالمية، وتحفيز البحث والتطوير في مجال الصناعات الدوائية، مما يعزز من قدرة الكويت على المنافسة في الأسواق الإقليمية.
- **قطاع الصناعات الإلكترونية والبصرية:** يعتمد هذا القطاع بشكل شبه كامل على الواردات، خاصة في مجال إنتاج الأجهزة الإلكترونية الدقيقة والمعدات البصرية وأدوات القياس والتحكم. ونظرًا لأهمية هذا القطاع في دعم الابتكار التكنولوجي والصناعي، فإن توطينه سيحقق فوائد كبيرة، منها الحد من الاعتماد على المنتجات المستوردة، خاصة في مجالات التصنيع الطبي والصناعي. كما أن الاستثمار في هذا القطاع سيخلق فرص عمل نوعية في مجالات الهندسة والتكنولوجيا، مما يساهم في تطوير الموارد البشرية المتخصصة وتحقيق نقلة نوعية في الصناعة الكويتية.
- **قطاع صناعة معدات النقل وقطع الغيار:** يُعد من القطاعات التي تُظهر حاجة ماسة للتوطين نظرًا لاعتماد السوق المحلي بشكل شبه كامل على استيراد المركبات وقطع الغيار ومعدات النقل الأخرى. وإن توطين هذه الصناعة سيساهم في تعزيز الأمن الصناعي من خلال تقليل الاعتماد على الموردين الخارجيين،

كما أنه سيوفر فرص عمل جديدة في مجالات الهندسة الميكانيكية والتصنيع المتقدم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إقامة مصانع متخصصة في إنتاج وتجميع المركبات محليًا ستعزز من قدرة دولة الكويت على تطوير قطاع النقل وتعزيز التكامل الصناعي مع القطاعات الأخرى، مما سيؤدي إلى تعزيز سلسلة التوريد المحلية وزيادة القيمة المضافة للصناعة الوطنية.

- **قطاع إعادة التدوير والاقتصاد الدائري:** من القطاعات التي تحتاج إلى استثمارات عاجلة، حيث يعاني من ضعف شديد في البنية التحتية، رغم الارتفاع المستمر في حجم النفايات الصناعية والاستهلاكية. ويُعتبر الاستثمار في هذه الصناعة أولوية لتحقيق الاستدامة البيئية وتقليل التلوث، حيث سيساهم في تقليل الاعتماد على المواد الخام المستوردة من خلال إعادة استخدام الموارد المتاحة. كما أن تطوير هذا القطاع سيدعم العديد من الصناعات الأخرى، مثل إنتاج المواد المعاد تدويرها المستخدمة في البناء والصناعات البلاستيكية وصناعة الورق، مما يعزز من قدرة دولة الكويت على تحقيق اقتصاد دائري أكثر كفاءة واستدامة.
- **قطاع صناعة المعدات الصناعية الثقيلة والآلات:** هو قطاع استراتيجي يُعاني من نقص شديد في الإنتاج المحلي، مما يدفع المصانع المحلية إلى الاعتماد على استيراد الآلات والمعدات الثقيلة بالكامل. ويخلق هذا الوضع فجوة كبيرة بين احتياجات المصانع المحلية وقدرتها على الوصول إلى المعدات الصناعية المتخصصة. وإن توطين هذه الصناعة في المناطق الصناعية الجديدة سيحقق العديد من الفوائد، أهمها تحسين الكفاءة الإنتاجية للمصانع المحلية من خلال توفير آلات ومعدات مصنعة محليًا وفقًا لمتطلبات السوق، كما أنه سيساعد في تقليل تكاليف الاستيراد وزيادة الاعتماد على التصنيع المحلي، مما يعزز الابتكار في الهندسة الصناعية.

يُعد تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الواردات من أهم الأهداف التي تسعى دولة الكويت إلى تحقيقها من خلال تطوير هذه القطاعات الصناعية، حيث يُظهر تحليل البيانات أن هناك اعتمادًا كبيرًا على الواردات في القطاعات الاستراتيجية، مما يجعل توطين الصناعات الحيوية أولوية لضمان استدامة الاقتصاد الصناعي. كما أن تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني من خلال الاستثمار في الصناعات التقنية المتقدمة مثل الإلكترونيات والمعدات الصناعية سيساهم في تحقيق نمو اقتصادي قائم على التكنولوجيا والمعرفة. وإلى جانب ذلك، فإن توفير بنية تحتية صناعية متطورة في المناطق الصناعية الجديدة سيحفز المستثمرين على ضخ استثمارات جديدة في القطاع الصناعي، مما يعزز التنمية الاقتصادية طويلة الأجل. كما أن خلق فرص عمل نوعية وتعزيز المهارات المحلية يُعد من أبرز الفوائد التي يمكن تحقيقها من خلال توطين هذه الصناعات، حيث ستتطلب هذه القطاعات كوادر فنية وهندسية متخصصة، مما يساعد على توفير وظائف نوعية وتقليل البطالة، بالإضافة إلى رفع مستوى التدريب المهني والتقني في الدولة. وأخيرًا، فإن تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة يتطلب توطين صناعات مثل إعادة التدوير وتقليل الهدر الصناعي، حيث سيساهم ذلك في تقليل النفايات الصناعية، وتحسين استغلال الموارد، وتحقيق الأهداف البيئية لتحسين جودة الحياة.

خلاصة الفصل:

قدم هذا الفصل تحليلاً شاملاً لحالة القطاع الصناعي في دولة الكويت، حيث يحدد القطاعات التي تعاني من نقص الإنتاج المحلي مقارنة بالطلب المرتفع، مثل إصلاح المعدات، والمنتجات الجلدية، ومعدات النقل، والمستحضرات الصيدلانية، والتي تستوجب استثمارات محلية لتعزيز الإنتاج وتقليل الاعتماد على الواردات. كما يكشف عن القطاعات التي تواجه فائضًا في الإنتاج المحلي يتجاوز الطلب، مثل المشروبات، والمنتجات الكيميائية، وفحم الكوك، مما يستدعي تعزيز التصدير أو تطوير منتجات جديدة لخلق طلب إضافي. ويؤكد الفصل على أهمية توطين الصناعات ذات الأولوية في المناطق الصناعية الجديدة، خاصة في الصناعات الدوائية، الإلكترونية، وإعادة التدوير، إلى جانب تحسين جودة الإنتاج المحلي، وزيادة كفاءته التنافسية، والتوسع في الأسواق الإقليمية. وبذلك، يشكل هذا الفصل إطارًا استراتيجيًا لدعم التنمية الصناعية في دولة الكويت وتعزيز قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي والتنافسية الاقتصادية.

08

الفصل الثامن: النتائج والتوصيات

أولًا: النتائج الرئيسية

ثانيًا: التوصيات العامة

الفصل الثامن: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج الرئيسية

يعكس تقرير المسح الصناعي لعام 2025 تحليلاً شاملاً للقطاع الصناعي في دولة الكويت، ويبرز أهم التطورات والتحديات التي تواجه الصناعة المحلية. وقد أظهرت نتائج المسح أن القطاع الصناعي شهد نموًا متباينًا في المؤشرات الرئيسية مثل عدد المنشآت الصناعية، والإنتاج الصناعي، والاستثمارات، ومساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني. ومن أهم النتائج ما يلي:

- **الهيكل الصناعي وأداء المنشآت:**

  - بلغ عدد المنشآت الصناعية المشمولة في المسح 741 منشأة صناعية، مع تركز واضح في قطاعات مثل منتجات المعادن اللافلزية، والصناعات الكيميائية، والمنتجات الغذائية.
  - ورغم النمو الطفيف في عدد المنشآت، إلا أن التوزيع القطاعي يُظهر استمرار الاعتماد على الصناعات التقليدية مثل البتروكيماويات والمنتجات النفطية المكررة، مع ضعف واضح في الصناعات التكنولوجية المتقدمة والمستحضرات الصيدلانية.
  - لا تزال الصناعات الصغيرة والمتوسطة تواجه تحديات كبيرة، حيث يتركز الاستثمار في المنشآت الكبرى، مما يعوق التنويع الصناعي والابتكار.

- **الإنتاج الصناعي والمبيعات:**

  - بلغ إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي لعام 2023 نحو 5.07 مليار دينار، مع تسجيل انخفاض طفيف مقارنة بعام 2022، مما يعكس تباطؤ نمو القطاع.
  - شكلت الصناعات الكيميائية ومنتجات فحم الكوك أكثر من نصف إجمالي الإنتاج الصناعي، مما يبرز الاعتماد المستمر على الصناعات المرتبطة بالطاقة، بينما ظلت الصناعات الإلكترونية والمعدات الصناعية تعاني من ضعف الإنتاجية.
  - المبيعات المحلية شكلت نحو 49.6% من إجمالي الإنتاج الصناعي، بينما توجهت نحو 34% نحو الصادرات، مما يشير إلى حاجة ملحة لتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الكويتية في الأسواق الخارجية.

- **التوظيف الصناعي ونسبة العمالة الوطنية:**

  - بلغ إجمالي العمالة في القطاع الصناعي نحو 120 ألف موظف، لكن نسبة العمالة الكويتية لا تزال منخفضة عند 11% فقط، مما يعكس استمرار الاعتماد على العمالة الوافدة.
  - تظهر البيانات ضعف الإقبال على الوظائف الصناعية من قبل المواطنين، مع تمركز العمالة الوطنية

في القطاعات النفطية والصناعات الكيميائية، مقابل تراجعها في القطاعات الصناعية المتقدمة مثل الإلكترونيات والمعدات الصناعية.

- **الاستثمار الصناعي:**

  - بلغت القيمة الإجمالية لرأس المال المستثمر في القطاع الصناعي نحو 17.3 مليار دينار، مع تركز واضح في القطاعات التقليدية مثل المنتجات الكيميائية وفحم الكوك، فيما ظل الاستثمار في القطاعات الصناعية الحديثة محدودًا.
  - سجلت بعض القطاعات نقصًا حادًا في الاستثمار المحلي مثل الصناعات الدوائية، والمعدات الصناعية، والإلكترونيات، مما يعكس الحاجة إلى تحفيز الاستثمارات في هذه المجالات الاستراتيجية.

- **الطاقة العاطلة والكفاءة الإنتاجية:**

  - كشف المسح الصناعي عن وجود مستويات مرتفعة من الطاقة العاطلة في العديد من القطاعات الصناعية، مما يشير إلى عدم الاستغلال الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة.
  - يعود ذلك إلى الاعتماد الكبير على الواردات، وضعف الطلب المحلي، وارتفاع تكاليف التشغيل، مما يعيق تحقيق الكفاءة الإنتاجية المثلى.

- **الصادرات والواردات الصناعية:**

  - لا تزال الصادرات الصناعية الكويتية تعتمد بشكل أساسي على المنتجات النفطية والمكررة، بينما تعاني معظم الصناعات التحويلية الأخرى من ضعف القدرة التنافسية عالميًا.
  - يستمر الاعتماد الكبير على الواردات في العديد من القطاعات، مما يبرز الحاجة إلى تطوير صناعات محلية قادرة على تلبية الطلب المحلي وتقليل العجز التجاري.

ثانيًا: التوصيات العامة

بناءً على تحليل نتائج المسح الصناعي، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات الاستراتيجية لدعم تنمية القطاع الصناعي وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني، ومن ضمن ذلك ما يلي:

- **تعزيز التنويع الصناعي والاستثمار في القطاعات الواعدة:**

  - يجب توجيه الاستثمارات نحو الصناعات عالية القيمة المضافة مثل الإلكترونيات، والصناعات الدوائية، والمعدات الصناعية الثقيلة، وذلك لتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية وزيادة القدرة التنافسية.
  - تحفيز القطاع الخاص والمستثمرين المحليين والأجانب لإنشاء مشاريع صناعية في القطاعات غير المستغلة عبر تقديم حوافز استثمارية وتسهيلات مالية.

- **تحسين بيئة الأعمال وتسهيل إجراءات الاستثمار الصناعي:**

  - تقليل البيروقراطية وتحسين سهولة ممارسة الأعمال في القطاع الصناعي، من خلال تيسير إجراءات التراخيص، وتقليل الوقت المستغرق لإنشاء المنشآت الجديدة.
  - الإسراع في تطوير المناطق الصناعية الجديدة التي تم تخصيصها، مع توفير البنية التحتية المتكاملة والخدمات اللوجستية التي تساهم في جذب الاستثمارات.

- **رفع كفاءة الإنتاج وتقليل التكاليف التشغيلية:**

  - تحفيز المصانع على اعتماد التكنولوجيا المتقدمة وتحسين العمليات الإنتاجية لرفع الكفاءة وتقليل الهدر الصناعي.
  - تقديم دعم مالي وتقني لتحديث خطوط الإنتاج، خاصة في القطاعات التي تعاني من انخفاض الإنتاجية.

- **دعم توطين العمالة الصناعية وبناء القدرات البشرية:**

  - تشجيع توظيف العمالة الوطنية في القطاع الصناعي من خلال برامج تدريب متخصصة، وحوافز مالية للمصانع التي تحقق نسب توطين مرتفعة.
  - تعزيز التعليم الفني والتدريب المهني بالتعاون مع القطاع الخاص، لضمان توافر كوادر محلية مؤهلة في التخصصات الصناعية المختلفة.

- **تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الصناعية:**

  - تطوير الاستراتيجيات التسويقية للصادرات الصناعية، ودعم الشركات الصناعية في الوصول إلى الأسواق الخارجية عبر المشاركة في المعارض التجارية وعقد الاتفاقيات التجارية.
  - تقديم حوافز مالية للمصدرين الصناعيين، مثل التمويل الميسر والإعفاءات الضريبية، لتشجيع التوسع في الأسواق الدولية.

- **تحفيز الابتكار الصناعي والاستثمار في البحث والتطوير:**

  - دعم إنشاء مراكز بحث وتطوير صناعية لرفع مستوى الابتكار في المنتجات الصناعية، وتحفيز التكنولوجيا الحديثة في عمليات التصنيع.
  - تقديم منح وتمويل للشركات الصناعية التي تستثمر في البحث والتطوير، بهدف تعزيز القدرة التنافسية وتحقيق الاستدامة الصناعية.

- **تحقيق التنمية المستدامة وتقليل التأثير البيئي للصناعة:**
  - تشجيع المصانع على الاعتماد على الطاقة المتجددة، وتبني حلول بيئية صديقة لتقليل الانبعاثات وتقليل استهلاك الموارد الطبيعية.
  - تحفيز الاستثمار في صناعات إعادة التدوير وتقليل الفاقد الصناعي، مما يعزز الاقتصاد الدائري ويحقق فوائد بيئية واقتصادية

الخاتمة:

يعكس تقرير المسح الصناعي لعام 2025 واقع القطاع الصناعي في دولة الكويت، حيث يُظهر نقاط القوة والتحديات التي تواجه الصناعة المحلية. ورغم التحسن في بعض المؤشرات مثل نمو عدد المنشآت والاستثمارات الصناعية، إلا أن هناك حاجة ملحة لتعزيز التنويع الصناعي، وزيادة توطين الوظائف، وتحفيز الابتكار الصناعي. وبناءً على هذه النتائج، من الضروري تطبيق سياسات داعمة للنمو الصناعي، وتحفيز الاستثمار في القطاعات الواعدة، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة الكويتية لتحقيق تنمية صناعية مستدامة تساهم في تنويع الاقتصاد الكويتي وتقليل الاعتماد على النفط.

الهيئة العامة للصناعة
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY